نموذج ترخيص

أنا الطالب : نادر نبيل ابراهيم سعاده أمنح الجامعة الأردنية و/ أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو استغلال و / أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونية أو غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراه المقدمة من قبلي وعنوانها.

العوامل المؤثرة في المستوردات في الأردن: (١٩٨٠-٢٠١٢)

وذلك لغايات البحث العلمي و / أو التبادل مع المؤسسات التعليمية والجامعات و / أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب: نادر نبيل ابراهيم سعاده

التوقيع: [signature]

التاريخ: ٢٠/٥/٢٠١٤

العوامل المؤثرة في المستوردات في الأردن :

1980 – 2012

اعداد

نادر نبيل سعادة

المشرف

الأستاذ الدكتور سعيد الطراونة

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

إقتصاد الأعمال

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

نيسان / 2014

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة بعنوان (العوامل المؤثرة في المستوردات في الأردن: 1980 – 2012) وأجيزت بتاريخ 2014/04/24.

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الدكتور سعيد محمود الطراونة استاذ – تنمية اقتصادية	- رئيسا	....
الدكتور طالب محمد وراد أستاذ – تجارة دولية	- عضوا	....
الدكتور عامر عبد الفتاح باكير أستاذ مشارك – دراسات الجدوى واقتصاد جزئي	- عضوا	....
الدكتور بشير أحمد العبد الرزاق أستاذ – اقتصاد عمل جامعة مؤتة	- عضوا	....

الإهداء

أشكر الله الذي ساهم مساهمة رئيسية وفعالة في إعطائي القدرة على الفكر والإبداع ،

الى اسرتي وأبي وأمي وأخي وأختي وكل صديق و صديقة قاموا بتشجيعي على هذا العمل

الى الأستاذ الدكتور المشرف

نادر سعادة

الشكر

لا يسعني إلا ان اتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى مشرفي الأستاذ الدكتور سعيد الطراونة الذي تفضل مشكورا بالإشراف على رسالتي ، فكان لي الناصح الأمين حيث لم يتوانى عن تقديم كل نصح ومشورة. كما أزجي شكري وتقديري الى أساتذتي الأفاضل أعضاء هيئة التدريس في قسم اقتصاد الأعمال - الجامعة الأردنية .

نادر سعادة

فهرس المحتويات

العوامل المؤثرة في المستوردات في الأردن:(1980 – 2012)

إعداد

نادر نبيل ابراهيم سعادة

المشرف

الأستاذ الدكتور سعيد محمود الطراونة

الملخص

تشكل المستوردات نسبة عالية من الناتج القومي الإجمالي ، ويعكس هذا الاعتماد الكبير للمجتمع الأردني على المستوردات. كما يؤدي تزايد المستوردات دون زيادة مقابلة في الصادرات الى تفاقم مشكلة عجز الميزان التجاري مما يترتب على هذا العجز آثار اقتصادية سلبية. ولذلك فإن تخفيض هذا العجز بالغ الأهمية بالنسبة لصانعي القرار ، حيث يمكن تخفيضه إما بزيادة الصادرات او تخفيض المستوردات.

ولذلك هدفت هذه الدراسة الى تحليل تطور المستوردات الأردنية ، وتقدير دوال الطلب عليها حسب الأغراض الاقتصادية ، وحسب التصنيف الدولي ، وحسب التوزيع الجغرافي خلال الفترة (1980 – 2012). ونظرا لأهمية المستوردات في تحديد مستوى التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي ، إضافة الى تأثيرها البالغ على ميزان المدفوعات والعجز في الميزان الجاري ، فإن تقدير وتحليل العوامل المؤثرة في حجم المستوردات خلال الفترة مدار البحث ، سوف يقود الى معرفة سلوكها وبالتالي يساعد صاحب القرار في اتخاذ السياسات المناسبة ، للحد من مشكلة العجز في الميزان التجاري.

وقد تم تحليل تطور المستوردات في الفصل الثالث. اما في الفصل الرابع ، فقد تم تقدير دوال الطلب عليها وذلك بتطبيق طريقة تحليل مكونات التباين (Variance Decomposition) لنموذج متجه الانحدار الذاتي (Vector Auto regression, VAR) التي تحلل العلاقة بين المتغيرات في المدى القصير والتي بدورها تقود هذه الدراسة الى وصف السلوك الحركي للنموذج. وقد تم استخدام المحددات الرئيسية للمستوردات الأردنية بالأسعار الثابتة ، والتي تتمثل بدخل الفرد الحقيقي والرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات وسعر الصرف الحقيقي الأردني

مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1980 – 2012) ، معتمدا في ذلك على البيانات المتوفرة لهذه المتغيرات في البنك المركزي الأردني ودائرة الإحصاءات العامة.

ودلت نتائج الدراسة ان المستوردات الأردنية الكلية تتأثر بقوة من التغيرات في المتغيرات المستقلة وان متغير الرقم القياسي العام لوحدة سعر المستوردات ودخل الفرد الحقيقي لهما التأثير الأكبر على المستوردات الكلية ، بينما كان لمتغير سعر الصرف تأثيرا محدوداً. وبالنسبة لمختلف الدوال الأخرى ، توصلت الدراسة الى ان لمتغير الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات التأثير الأكبر على المستوردات الأردنية ، ويلي ذلك متغير سعر الصرف الحقيقي ثم دخل الفرد الحقيقي ، الذي أتى بتأثير محدود ، خاصة على سلع الاستهلاك النهائي كسلع الاستهلاك الجاري وسلع المواد الغذائية والمشروبات والمحروقات والبضائع المصنوعة ؛ والسبب في ذلك هو عدم وجود مرونة طلب دخلية على مثل هذه السلع بسبب تفضيلات المستهلك الأردني ، حيث يميل المستهلك الأردني الى انماط غير متغيره في الاستهلاك رغم تغير اسعارها ، إضافة الى ان معظم السلع التي يستهلكها هي سلع مستوردة حيث يكون هذا سبباً في ميل المستهلك الى الاستهلاك المرتفع خوفا من انقطاع السلع من السوق.

وفي ضوء النتائج توصي الدراسة بضرورة بناء قاعدة انتاجية قوية موجهه الى حاجات السوق المحلي حسب احتياجاته ، وسوق التصدير حسب احتياجاته. فالاستفادة من النشاط التجاري يتم بوجود نموا متوازنا في الصادرات والمستوردات على حد سواء. كما توصي الدراسة بالاستثمار في مشاريع المواد الغذائية ومشاريع توليد الطاقة وايجاد المياه (تحلية مياه البحر) والمشاريع التي تبنى على هبة الله لأراضي الدولة الأردنية (endowment) مثل الصناعات التي تبنى على مادة الفوسفات او البوتاس او الأراضي الزراعية في الأغوار. فبدلا من بيع المواد الخام الى السوق العالمي ، فإنه من الممكن الاستثمار في الصناعات التي تبنى على هذه المواد الأمر الذي يرفع من الدخل القومي والقيمة المضافة لعناصر الإنتاج.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1:1 المقدمة

تزايدت اهمية التجارة الدولية بين الدول في آخر القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين لما لها من تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي للدولة ؛ ليس فقط في نمو الصادرات والواردات كنتيجة لهذا التبادل ، بل أيضا لما لها من دور في الانفتاح على الأسواق العالمية الأمر الذي يرفع من مستوى الأداء نتيجة التنافسية العالمية بين الدول ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر تعتبر أيضا التجارة الدولية مؤشرا مهما يعكس مستوى التطور الاقتصادي والانفتاح على الأسواق التجارية العالمية. وقد انتهج الأردن في العقد الفائت سياسة الانفتاح الاقتصادي على الأسواق العالمية وقام بعقد عدة اتفاقيات تجارية ابتداءا من الدخول عضوا في منظمة التجارة العالمية الى الاتفاقيات الثنائية والإقليمية والجماعية.

كما يحتل جانب المستوردات من الميزان التجاري أهمية بالغة في توفير السلع الاستهلاكية التي يحتاجها المجتمع المحلي والتي يتعذر عليه إنتاجها ، وفي توفير السلع الرأسمالية والمواد الخام التي تحتاجها الدولة للقطاع الإنتاجي ، كما انه يلعب دورا مهما في تحديد شروط التجارة والتي تعكس العلاقة بين اسعار الصادرات واسعار الواردات حيث يشير كروجمان (Krugman, 2009) الى انه ترتفع رفاهية المجتمع بارتفاع شروط التجارة *. لكن المشكلة تتمثل في انه اذا ازدادت المستوردات بشكل كبير على الصادرات واستمرت في الزيادة عبر السنوات مسببة عجز مزمن في الميزان التجاري ، فإن هذا سيكون له اثر سلبي على نموالاقتصاد والتنمية ، بحيث يتآكلا بسبب هذا العجز. وهذه مشلكة نلاحظها دائما في الدول النامية وحلها يختلف عن الحلول والتدابير التي تأخذها الدول المتقدمة في هذا المضمار.

وقد عانى الميزان التجاري الأردني ، خلال العقد الماضي ، عجزا مزمنا بلغت نسبته الى الناتج المحلي الإجمالي (32.3%) عام 2010 ** ، حيث بلغ العجز في الميزان التجاري حوالي 6 مليارات دينار لنفس السنة ** ، وقد كان هذا نتيجة لقيمة المستوردات الأردنية التي بلغت (58.9%) من الناتج المحلي الإجمالي***. وازدادت في الآونة الأخيرة الآراء حول هذا الموضوع في ان الحل لمثل هذه المشكلة هو في تخفيض المستوردات وزيادة الصادرات عن طريق تخفيض لسعر الصرف الأردني. لكن تشير كثير من الدراسات انه ليس بالضرورة ينطبق مثل هذا الحل على دول نامية مثل الأردن ، ولذلك قام الباحث في هذه الدراسة بدراسة المستوردات على المستوى الكلي ، وعلى المستوى الجزئي ، في الأردن من العام 1980 الى العام 2012 ، وقام بتصنيفها وتحليل تطورها وتركيبتها وتوزيعها الجغرافي للوصول الى الطريقة المثلى لتخفيض المستوردات بهدف الوصول الى تخفيض العجز في الميزان التجاري دونما اللجوء الى تخفيض سعر الصرف كما يفكر البعض في المؤسسات الحكومية والاقتصادية.

==========

* كروجمان ، 2009 ، Terms of Trade ، ص 116 (السعر القياسي لسعر وحدة الصادرات مقسوم على السعر القياسي لسعر وحدة المستوردات)

**جدول رقم (2) ، الملحق (1)

*** جدول رقم (1) ، الملحق (1)

2:1 مشكلة الدراسة

تشكل المستوردات نسبة مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت (58.9%) للعام 2010 ، و(67.08%) للعام 2012 *. وهذا الحجم من المستوردات مرتفع جدا ويعكس الاعتماد الكبير للمجتمع الأردني على المستوردات. وهنا يلاحظ بأن تحسن مستوى المعيشة للمواطن الأردني ينعكس على المستوردات أكثر مما ينعكس على الإنتاج المحلي. وكذلك يؤدي تزايد المستوردات دون زيادة مقابلة في الصادرات الى تفاقم مشكلة عجز الميزان التجاري ، وما يترتب على هذا العجز من آثار اقتصادية سلبية. ولذلك فإن تخفيض هذا العجز بالغ الأهمية بالنسبة لصانعي القرار ، حيث يمكن تخفيضه إما بزيادة الصادرات او تخفيض المستوردات. وهنا تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال التالي:

ما هي العوامل المؤثرة في المستوردات ، حسب تصنيفها ، والتي يمكن ان تساعد صانع القرار في تخفيض المستوردات وبالتالي تقليل العجز في الميزان التجاري (آخذين بعين الاعتبار الاتفاقيات الدولية التجارية والانفتاح التجاري)؟

3:1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى :

1 -تحليل تطور المستوردات خلال الفترة الزمنية 1980 – 2012.

2 -تحليل تركيبة المستوردات حسب التصنيف الدولي خلال الفترة الزمنية 1980-2012.

3 -دراسة التوزيع الجغرافي للمستوردات خلال الفترة الزمنية 1980-2012.

4 -تحليل العوامل المؤثرة في الطلب على المستوردات الكلية ، ومعرفة مدى اختلاف تأثير هذه العوامل عليها حسب التصنيف الدولي.

5 -تحليل العوامل المؤثرة في الطلب على المستوردات حسب الأغراض الاقتصادية : استهلاك جاري ، استهلاك معمر ، المحروقات والوقود ، مواد خام ، سلع رأسمالية.

4:1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في الكشف عن الطرق التي يمكن ان تساعد في تخفيض العجز في الميزان التجاري . ونظرا لأهمية المستوردات والدور الحيوي الذي تلعبه في تحديد مستوى التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي ، إضافة الى وضع ميزان المدفوعات ، وحجم الاستهلاك والاستثمار والإنتاج المحلي ، فإن تحديد وتحليل العوامل المؤثرة في قيمة المستوردات خلال الفترة ، يقود الى التنبؤ بسلوكها وبالتالي يساهم في اتخاذ السياسات المناسبة ، للحد منها.

==========

* جدول رقم (1) ، الملحق (1)

5:1 منهجية الدراسة

تقوم منهجية هذه الدراسة على استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي في تفسير وتحليل النتائج التي سيتم الوصول اليها من خلال الأسلوب القياسي التطبيقي وذلك من أجل التعرف على العوامل المؤثرة في الطلب على المستوردات.

أ. الأسلوب الوصفي التحليلي:

سيقوم الباحث باستخدام المنهج الوصفي لدراسة دور التجارة الخارجية في الاقتصاد الأردني وتطور المستوردات الأردنية حسب التصنيف الدولي ، وحسب التركز الجغرافي ، وحسب التركز السلعي عبر سنوات الدراسة.

ب. الأسلوب القياسي التطبيقي:

وسيتم التقدير حسب التصنيفات التالية:

1 -دالة الطلب الكلية على المستوردات.

2 -دوال الطلب على المستوردات حسب الأغراض الاقتصادية: 1- دالة الطلب على المستوردات لسلع الاستهلاك الجاري ، 2- ولسلع الاستهلاك المعمرة ، 3- وللمحروقات والوقود ، 4- ومواد الخام ومواد البناء ، 5- وللسلع الرأسمالية.

3 -دوال الطلب على المستوردات حسب التصنيف الدولي : 1- للمواد الغذائية وحيوانات حية ، 2- والمشروبات والتبغ ، 3- والمواد الخام غير الصالحة للأكل ، 4- والوقود المعدني ، 5- وزيوت وشحومحيوانية ونباتية 6- والمواد الكيماوية ، 7- ومواد مصنوعة مصنفة حسب المادة ، 8- وآلات ومعدات للنقل ، 9- ومصنوعات متنوعة.

وسيتم استخدام المعادلة التالية في تحليل العوامل المؤثرة في الطلب على المستوردات (العبدلي ، 2007):

$$Mi = f(pi, e, y) \quad \text{-----1}$$

حيث سيتم تقديرها بالصيغة التالية:

$$Ln\ Mi = Ln\ a_0 + a_1\ Ln\ pi + a_2\ Ln\ e + a_3\ Ln\ y + Ui \quad \text{----2}$$

حيث تم استخدام الصيغة اللوغراتمية لقياس المرونات بطريقة مباشرة وأسوة بالدراسات الأخرى (العبدلي ، 2007).

وحيث Mi هي قيمة المستوردات حسب الصنف

و e سعر الصرف الحقيقي

و pi الرقم القياسي لأسعار المستوردات حسب الصنف

و y معدل دخل الفرد

a_0 a_1 a_2 a_3 معلمات النموذج

Ui   حد الخطأ العشوائي

وستتم المعالجة القياسية اعتمادا على اختبارات استقرار السلاسل الزمنية (اختبار جذر الوحدة والتكامل المشترك) ، حيث سيتم الاختيار بين تطبيق طريقة المربعات الصغرى (OLS) والأدوات الأخرى في تحليل السلاسل الزمنية وهي (ARDL, VECM, VAR) بناء على اختبار جذر الوحدة.

6:1 مصادر البيانات

تعتمد الدراسة على البيانات المنشورة وغير المنشورة من قبل الدوائر الرسمية كالبنك المركزي ، ودائرة الإحصاءات العامة ، ووزارة الصناعة والتجارة.

7:1 فرضيات الدراسة

تقوم الدراسة على الفرضيات التالية:

- لا يوجد تأثير لسعر الصرف الحقيقي على قيمة المستوردات حسب صنفها.
- لا يوجد تأثير للرقم القياسي لأسعار المستوردات حسب الصنف على قيمة المستوردات.
- لا يوجد تأثير لمعدل دخل الفرد على قيمة المستوردات حسب صنفها.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1:2 الإطار النظري

على المستوى النظري تذخر الكتابات الاقتصادية بالوفرة من الأدبيات المتعلقة بدراسة وتقدير وتحليل دوال الطلب وسلوكها على المستوردات. وقد كُتب الكثير من هذه الأدبيات حول علاقة الطلب على المستوردات بالدخل ، وبسـعر الصرف ، وبالأسعار القياسية للمستوردات ، وبالسياسات التجارية وتأثيرها عـــلى المستوردات ، وبالتالي على التـجارة الدولية والنمو الاقتصادي بشكل عام. وبداية ، يأتي آدم ســـميث ، الاقتصادي الاسكتلاندي ، في بداية من كتبوا حول موضوع التجارة الدولية ، ومواضيع المستـوردات والصادرات في كتابه الشهير " ثروة الأمم". وقد تناول العديد من الكتاب المعاصرين ما ذكره آدم سميث اما بالإيجاب او بالسلب ، اعتمادا على ما وصفه آنذاك ، واختلافه مع تقدم فهمنا لما حدث في التجارة الدولية حتى هذه الأيام. إلا أنني استطيع القول بأن آدم سميث وضع اللبنة الأساسية لفهم كثير من المتغيرات الإقتصادية وطريقة تفاعلها ببعضها منذ البداية. فإنطلاقا من فهمه لتقسيم العمل ، وتأثيره في الحياة الاقتصادية ، يقول آدم سميث بأن تقسيم العمل الذي حدث بعد الثورة الصناعية قاد الى النمو والتقدم في القوة الإنتاجية للعمالة ، الأمر الذي أدى الى زيادة في المخرجات ، اي الإنتاج ، مع نفس حجم المدخلات من العمالة. وقد أشار الى ذلك في مثال مصنع الدبابيس. وبالتالي يمكن القول بأن تقسيم العمل او التخصص ، يؤدي بنا الى تقدم ونمو في الإنتاج من الناحية الكمية والنوعية. ويتحقق بذلك النمو الاقتصادي وتراكم الثروة ، اي تراكم الدخل . وقد قال بأن القيد الوحيد لهذا التخصص هو "قوة التبادل" ، أي حجم السوق ؛ فإذا توسع السوق ، يحدث المزيد من تقسيم العمل ، أو التخصص ، الذي هو من محددات التجارة الدولية ، ويتحقق نتيجة لذلك المزيد من النمو وتراكم الثروة وبهذا تنشأ التجارة الدولية (Shumacher, 2012).

فطبقا لسميث ، ان التجارة الدولية بشقيها ، المستوردات والصادرات ، ، تنشأ عن القيمة التي تظهر للوفرة في السلع المنتجة في مكان ما ، اي الفائض عن الاستهلاك المحلي ، نتيجة للتخصص والزيادة في انتاجية العمالة ، الأمر الذي يجعل من تبادل هذه السلع المنتجة بوفرة ، بسلع أخرى منتجة في مكان آخر ، أمرا ممكنا. وبالتالي فإن التجارة الدولية مفيدة للدولة بسبب ازدياد تقسيم العمل المؤدي الى زيادة قيمة "التبادل السنوية" للمخرجات ، الفائضة عن حاجة هذه الدولة ؛ وهذا يقود الى زيادة الثروة الحقيقية لها (الدخل الحقيقي). وقد ذكر سميث ايضا انه من فوائد التجارة الدولية هو ازدياد المنافسة التي يواجهها المنتجون المحليون في الأسواق العالمية وانخفاض قوة الاحتكارات المحلية . كما نوه الى امكانية نقل المعرفة والتكنولوجيا بين الدول بسبب التجارة الدولية الأمر الذي يقود الى ازدياد في الإنتاجية اذا ما تبنت الدول المختلفة هذه الطرق الجديدة في الإنتاج. وبشكل عام فإن التجارة الدولية ، حسب سميث ، مفيدة للدولة المصدرة والدولة المستوردة على حد سواء. ولكنه يعترف بأنه ليس بالضرورة ان تكون الفائدة متساوية بين الدول ؛ فوجود القيود على الاستيراد ، والمكافآت على التصدير (الدعم) ، واختلاف الثروة بين الدول ، هي جميعها عوامل تساهم في عدم تساوي الفائدة الناجمة من التجارة الدولية بين الدول ؛ وهذه المتغيرات جميعها هي من محددات التجارة الدولية. وقد ناقش سميث أيضا انه بوجود التخصص في العمل ، تتخصص الدولة في انتاج بعض السلع التي تنتجها بتكلفة أقل وبالتالي تقوم بتصدير الفائض منها الى السوق العالمي ، بينما تقوم

بشراء (استيراد) السلع التي اذا انتجتها محليا ستنتجها بتكلفة أعلى مما لو أنها قامت باستيرادها من السوق العالمي. وقد قام سميث بشرح نظريته في التجارة الدولية انطلاقا من مفهوم الميزة المطلقة (Shumacher, 2012).

ان مفهوم الميزة المطلقة لسميث مختلف عن مفهوم الميزة النسبية لريكاردو ، والذي يشرح التجارة الدولية بشكل أعمق وأكثر تطورا. وقد تحدث ديفيد ريكاردو عن الميزة النسبية للدول ودورها في تحديد الصادرات والمستوردات على حد سواء. فقد استخدم ريكاردو في نموذجه عنصر انتاج العمل وسلعتين ودولتين. وبالتالي استنتج أن الميزة النسبية تتحدد بالتكاليف النسبية والإنتاجية النسبية لعنصر العمل لإنتاج السلعتين في الدولتين ، بحيث تكون انتاجية الدولة الأولى للسلعة الأولى بالنسبة للسلعة الثانية مرتفعة عن إنتاجية الدولة الثانية لنفس السلعة بالنسبة للسلعة الثانية ، بينما تكون انتاجية الدولة الثانية للسلعة الثانية بالنسبة للسلعة الأولى مرتفعة عن إنتاجية الدولة الأولى لنفس السلعة بالنسبة للسلعة الأولى. وهذا يؤدي الى تخصص الدولة الأولى في انتاج السلعة الأولى دون الأخرى اعتمادا على انخفاض تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج هذه السلعة في الدولة الأولى عنها في الدولة الأخرى. ونفس الشيء يسري بالنسبة للدولة الثانية. فتنشأ التجارة الدولية (المستوردات والصادرات) بناء على تخصص دولة ما في انتاج سلعة لها ميزة نسبية أعلى عن السلعة الأخرى بالنسبة للدولة الثانية ، بينما تتخصص الدولة الثانية في انتاج السلعة الأخرى التي لها فيها ميزة نسبية أعلى بالنسبة للدولة الأولى. ويتحدد العرض النسبي والطلب النسبي على السلع في السوق العالمية بأسعار نسبية ؛ فتصدر هذه الدولة السلعة المتخصصة في انتاجها والتي لها فيها ميزة نسبية أعلى بالنسبة للدولة الأخرى وتكلفة الفرصة البديلة لهذه السلعة منخفضة ، وتستورد السلعة التي ميزتها النسبية منخفضة بالنسبة للدولة الأخرى وتكلفة الفرصة البديلة لها أعلى. وعلى هذا فإن الميزة النسبية التي تحدث عنها ديفيد ريكاردو هي من المحددات الرئيسية للطلب على المستوردات (Krugman, 2009).

وبينما قام النموذج الريكاردي باستخدام عنصر انتاجي واحد في التحليل ؛ هو عنصر العمل كعنصر انتاج رئيسي تحدد انتاجية الدول للسلع ، طوّر هيكشر وأولين هذا النموذج باستخدامهما أكثر من عنصر انتاجي. فقد أضاف هؤلاء عنصرين آخرين وهما : رأس المال والأرض ، بالإضافة الى عنصر العمل. وفي تحليل النتائج التطبيقية في مضمار التبادل الدولي توصلا الى ان الميزة النسبية للدول في انتاج السلع المختلفة تؤدي الى التخصص في انتاج سلعة دون أخرى بالنسبة للدول الأخرى على أساس الوفرة النسبية من عناصر الإنتاج (relative abundance of factors) وكثافة استخدام هذه العناصر النسبية (relative factor intensity) في كل دولة. وبالتالي فإن الوفرة النسبية لعنصر انتاج معين لدولة ما بها صناعة تستخدم هذا العنصر بكثافة أكبر يؤدي الى تخصص هذه الدولة في انتاج سلعة هذه الصناعة ، وبالتالي يصبح لهذه الدولة ميزة نسبية أعلى في انتاج هذه السلعة دون السلع الأخرى بالنسبة للدول الأخرى الأمر الذي يؤدي الى تحديد الأسعار النسبية للسلع المصنعة في الدول بناء على نقطة التوازن للعرض النسبي مع الطلب النسبي على السلع عالمياً ، وبالتالي يؤدي هذا الى تصدير هذه السلعة الى الدول الأخرى واستيراد السلع ذات الوفرة النسبية الأقل في عناصر الإنتاج والكثافة الأقل في استخدام هذه العناصر في انتاج السلع (Krugman, 2009).

اما بول كروجمان ، الاقتصادي الأمريكي ، فقد تحدث عن شيء آخر في مضمار التجارة العالمية. فبناء على الدراسات التطبيقية المتعددة في السنوات الأخيرة ، لاحظ كروجمان بأن التجارة بين الدول تتحدد بعوامل أخرى. وهذا كان انعكاس لما يسمى ب (intra industry trade) والذي عكس هذه الدراسات التطبيقية المكثفة حول الأسواق العالمية والتجارة الدولية ، حيث كانت ملاحظاته حول التبادل التجاري بين الدول ليس على أساس

التخصص في الصناعة والميزة النسبية لها ، بل على اساس وفورات الحجم الكبير في الإنتاج. إذ لاحظ بأن الدول تتبادل نفس السلع مع اختلاف نوعها (اليابان تصدر الى المانيا السيارات اليابانية TOYOTA وتستورد السيارات الألمانية BMW). كما لاحظ بأن عند اندماج الأسواق العالمية يتوسع السوق بالنسبة لصناعة ما ، الأمر الذي يعطيها ميزة في وفورات الحجم الكبير في الإنتاج. وقد لاحظ بأن هناك وفورات الحجم الداخلية (على مستوى المنشأة) والخارجية (على مستوى الصناعة). ففي وفورات الحجم الداخلية لاحظ بأن فوائد الإنتاج من وفورات الحجم الكبير يتحقق بسبب اندماج سوق ما بأسواق أخرى (على المستوى الإقليمي – الأسواق المشتركة) مما يؤدي الى انخفاض التكلفة المتوسطة وارتفاع هامش الربح للمنشأة مما يؤدي الى ازدياد أداءها الإنتاجي : الكمي والنوعي ، الأمر الذي يخرج المنشآت ذات الأداء المنخفض من السوق ، ويبقي المنشآت ذات الأداء الأعلى ، مما يرفع انتاجية الصناعة في هذه الدولة بحيث يمكن تفسير هذا التأثير كأنه تقدم تكنولوجي. وهذا ، وبحسب العرض النسبي والطلب النسبي (relative supply and relative demand for goods) والأسعار النسبية (relative prices) للسلع في الأسواق العالمية ، يؤدي الى نشوء التجارة العالمية. فحسب كروجمان ان اندماج الأسواق ووفورات الحجم الكبير المصاحبة لها أدت الى تحديد الأسعار النسبية والعرض والطلب النسبيين في الأسواق العالمية وبالتالي كان هذا من محددات الطلب على المستوردات والصادرات بين الدول (Krugman, 2009).

ان النظريات السالفة الذكر تحاول تفسير أسباب قيام التجارة الدولية من نواحي نظرية ، ولكن الناحية التطبيقية يمكن تلخيص العوامل التالية كمحددات للمستوردات ، وبالتالي كعوامل مساعدة لتفسير حجم التجارة الدولية:

1- الدخل

وفقا للتوجهات المعاصرة التي تبحث في محددات الطلب على المستوردات من الناحية النظرية ، يعتبر الدخل القومي محددا رئيسيا للمستوردات. وتتميز العلاقة بينهما بالإيجابية (علاقة طردية). وتفسر النظرية بأن أهمية الدخل في تحديد المستوردات يعتمد على فهمنا للنظرية الجزئية في طلب المستهلك ، وبالأخص نظرية تعظيم المنفعة (utility maximization). وتقول هذه النظرية بأن هدف المستهلك هو الوصول الى أقصى منفعة ممكنة ؛ وعند ربط هذه النظرية بالطلب على المستوردات ، وجد الباحثون الاقتصاديون ان طلب المستهلك على المستوردات يتأثر بالدخل القومي ، وبأسعار المستوردات نفسها وبأسعار السلع الأخرى. وبهذا يكون طلب الأفراد على المستوردات هو إجمالي الطلب على المستوردات في الاقتصاد ككل (Harrod and Hague 1963). كما وجدت العديد من الدراسات التطبيقية ان المرونة الدخلية للطلب على المستوردات تحمل إشارة موجبة خاصة ان الباحثون في هذا المجال يفترضون ان متغير الدخل في دالة طلب المستوردات يأخذ إشارة موجبة على اساس ان المستوردات هي سلع استهلاكية عادية.

كما تفسر الدراسات بأن الدخل المتاح المحلي له تأثير على الحساب الجاري في ميزان المدفوعات: فبما ان اي ارتفاع في الدخل المتاح يؤدي الى زيادة في الإنفاق على كل السلع الاستهلاكية ، فإن هذا سيتضمن السلع المستوردة من الخارج. وبالتالي ، وفي حالة اعتماد الاقتصاد على الاستيراد ، فإن اي ارتفاع في الدخل المتاح سينعكس سلباً على الحساب الجاري ؛ لأنه ستكون المستوردات أعلى من الصادرات (Krugman, 2009).

2- الأسعار

كذلك ، وعلى أساس النظرية الجزئية ، يتحدد الطلب على المستوردات أيضا بأسعار المستوردات ، حيث تقر النظرية (Cave and Jones, 1994) بأن ارتفاع أسعار المستوردات يصاحبه انخفاض في الطلب عليها ويرجع ذلك الى ثلاثة أسباب: أثر الإحلال في الاستهلاك (انتقال الطلب الى البدائل المحلية مما يؤدي الى انخفاض المستوردات) ، وأثر الدخل (ارتفاع اسعار المستوردات يقود الى انخفاض الدخل الحقيقي)، وأثر الإنتاج (ارتفاع أسعار المستوردات يؤدي الى جذب الموارد من القطاعات الأخرى الى قطاع المستوردات التنافسي الأمر الذي يؤدي بدوره الى انخفاض المستوردات).

وفي النموذج التقليدي لدالة الطلب على المستوردات (Cave and Jones, 1994) ، يكون حجم المستوردات دالة في كل من الدخل الحقيقي وأسعار المستوردات كنسبة الى أسعار السلع المنتجة محليا (الأسعار النسبية) حسب المعادلة التالية:

$$M = \left\{ \frac{Pm}{Py} , \frac{Y}{Py} \right\} \quad \text{---------1}$$

حيث (M) هي حجم المستوردات ، و (Pm) هي أسعار المستوردات

و (Py) هي أسعار السلع المنتجة محليا ، و (Y) هو الدخل النقدي

كما طبق عدد من المؤلفين الدالة التالية كشكل عام لدالة الطلب على المستوردات:

$$M=M(P,Y) \quad \text{------------------------2}$$

حيث M هي حجم المستوردات المطلوبة

و P هي السعر النسبي القياسي للمستوردات

و Y الدخل الحقيقي

ويفترض هنا بأن ($\frac{\delta M}{\delta P} < 0$) وان ($\frac{\delta M}{\delta Y} > 0$) وهذا يعني ان للطلب على المستوردات مع الأسعار النسبية علاقة عكسية ومع الدخل علاقة طردية.

3- سعر الصرف

نجد في الإطار النظري الكثير من الأدبيات التي تتحدث عن سعر الصرف وعلاقتها بالنشاط التجاري. فمن ناحية ، نجد ان الانفتاح التجاري يزيد من حدة التنافس في قطاع السلع المتاجر بها بحيث يؤدي هذا الى انخفاض

اسعارها في السوق المحلي الأمر الذي يؤدي الى انخفاض اسعار الصرف الحقيقية للعملة المحلية. وبالمقابل تخفض القيود التجارية من التنافسية بين السلع المحلية والأجنبية مما يؤدي الى ارتفاع الأسعار المحلية وينتج عن ذلك ارتفاع أسعار الصرف الحقيقية. وتستخدم نسبة وحدة سعر المستوردات الى وحدة سعر الصادرات في قيمة سعر الصرف الإسمي للوصول الى قيمة سعر الصرف الحقيقي. وتصبح هنا العلاقة بين الانفتاح التجاري واسعار الصرف الحقيقية علاقة عكسية لأن انخفاض قيم اسعار الصرف تزيد من الانفتاح (بربور ، 2008). كما نجد ، ايضاُ ، في الإطار النظري ان الأسعار المحلية للمستوردات ترتبط بمعدل سعر الصرف والسياسة التجارية حسب المعادلة التالية (Dornbusch, 1992):

$$Pd = E.Pw(1+t) \quad \text{------------}3$$

حيث (t) هي معدل الحماية الإسمي ، و (Pd) هي مستوى الأسعار المحلية

و(Pw) هي مستوى الأسعار العالمية ، و (E) هو سعر الصرف معرف بسعر الوحدة من العملة

المحلية مقابل الوحدات من العملة الأجنبية

وفي ظل ثبات الأسعار المحلية ، فإنه من المتوقع ان سياسة تحرير التجارة تؤدي الى زيادة الدخل الحقيقي دون احداث خلل في ميزان المدفوعات وبالتالي ، وفي ظل هذه الفرضية ، هذا لا يؤدي بالضرورة الى ارتفاع قيمة المستوردات. وبالرغم من ذلك فإن الدول النامية تقاوم انخفاض قيم عملاتها مما يؤدي ظاهريا الى خفض تكاليف مستورداتها (Dornbusch, 1992).

وبشكل عام يمكن القول ان انخفاض سعر الصرف من المتوقع ان يؤدي الى زيادة اسعار المستوردات وبالتالي انخفاض الطلب عليها ، والعكس بالنسبة للصادرات. ولكن هذا يعتمد من الناحية العملية على درجة الحاجة الى المستوردات ومدى توفر بدائل.

4- السياسات التجارية

كما يتحدد الطلب على المستوردات حسب بعض الاقتصاديين بطبيعة السياسات التجارية التي تنتهجها الدولة من خلال التعرفات الجمركية والقيود المختلفة مثل نظام الحصص والتراخيص والحظر. فسياسات الرقابة على المستوردات تؤدي الى وجود فجوة بين الأسعار العالمية للمستوردات وبين أسعارها محليا الأمر الذي يؤدي الى ارتفاع أسعار المستوردات محليا. فيذكر كروجمان بأن تأثير التعرفة الجمركية على المستوردات ايجابي للمنتج وسلبي للمستهلك وايجابي للحكومة ، حيث يزداد دخل المنتج المحلي نتيجة لفرض التعرفة ، وينخفض دخل المستهلك نتيجة لرفع الأسعار بسبب فرض هذه التعرفة التي تصبح عبئاً على المستهلك النهائي ، ويزداد دخل الحكومة ، على التوالي. كذلك الحال بالنسبة الى نظام الحصص ، حيث يزيد دخل المننتج المحلي ، وينخفض دخل المستهلك بسبب ارتفاع الأسعار نتيجة لنقص العرض من هذه السلع نتيجة لنظام الحصص ، اما دخل الحكومة في هذه الحالة لا يتغير. وينوه كروجمان بأن المستهلك في الحالتين يتضرر. وهذا الأمر ، بدوره ، يؤثر على الطلب على المستوردات بالإنخفاض. كما يذكر كروجمان ايضا ، بأنه اذا قمنا بضم نتائج فرض التعرفة الجمركية ونظام

الحصص التي تنتهجها الدول فإننا نصل الى نتيجتين: فمن جهة تتحقق خسارة في فعالية الاقتصاد ككل بسبب تشوه آلية تحقيق الحوافز الاقتصادية للمنتج المحلي والمستهلك المحلي على حد سواء ، ومن جهة أخرى تتوجه الصادرات الأجنبية الى تخفيض اسعار صادراتها لتعويض الخسارة في انخفاض الطلب على المستوردات في البلد المستورد مما ينعكس ايجابا على شروط التجارة ، وهي نسبة سعر الصادرات الى سعر المستوردات ؛ أي كم من المستوردات يستطيع الاقتصاد ان يشتري بوحدة من الصادرات (Krugman, 2009).

5- السكان

ويتحدد الطلب على المستوردات أيضاً حسب التعداد السكاني حيث تشير كثير من الدراسات التطبيقية الى امكانية اعتبار متغير حجم السكان بديلا لحجم السوق (Narayan and Smyth, 2005). وقد تم استخدام هذا المتغير في نماذج الاقتصاد القياسي بشكل واسع. كما تم استخدامه من قبل العديد مـن الدراسات كمؤشر الى حجم سوق التصدير في دول الشركاء التجاريين. وبما ان الأردن يمتاز بمعدل نمو سكاني مرتفع ، حيث بلغ معدل النمو السكاني 2.5% للعام 2000 ، و2.3% للعام 2005 ، و 2.2% للعام 2012 (دائرة الاحصاءات العامة، 2012) ، فإن حجم السكان يشكل سببا هاما ومحدداً رئيسياً لزيادة الطلب على المستوردات بسبب الاعتماد عليها بشكل كبير في الاقتصاد الأردني.

وقد وجدت دراسة لتأثير عدة متغيرات على المستوردات في بروناي ، كان من ضمنها متغير حجم السكان (Narayan and Smyth, 2005) ، ان الطلب على المستوردات مرن بالنسبة لحجم السكان ، وهذا يعني انه بازدياد السكان ، وبالتالي حجم السوق ، وحيث ان العلاقة بين حجم السوق والطلب على المستوردات هي علاقة طردية ، فإنه يزداد الطلب على المستوردات بصورة أكبر ؛ ويكون لهذا تأثيراً سلبياً في اقتصاد معتمداً اعتماداً كبيراً على المستوردات لتلبية حاجاته الأساسية.

2:2 الدراسات السابقة

نظراً لأهمية المستوردات وضرورة ضبط حجمها فقد أجريت العديد من الدراسات التي تناولت العوامل المحددة لهذه المستوردات.

في دراسة (الهزايمة وآخرون ، 2011) التي تركزت على المحددات الرئيسية للطلب الكلي على المستوردات في الأردن ، وجد الباحثون ان المستوردات الأردنية في زيادة مطردة ، حيث قاموا بدراسة تحليلية لنموذج الطلب الكلي على المستوردات. وقد أظهرت النتائج بأنه كانت محددات المستوردات الرئيسية في الأردن هي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي , والرقم القياسي لأسعار المستوردات ، والاستثمارات الرأسمالية الثابتة ، والصادرات. ومن المسلم به انه هناك علاقة ايجابية بين الدخل والمستوردات ، وعلاقة عكسية بين الرقم القياسي لأسعار المستوردات وقيمتها. اما سعر الصرف فبالرغم من تأكيد النظرية الاقتصادية بأن انخفاض سعر الصرف سيؤدي الى ارتفاع قيمة المستوردات وبالتالي انخفاض الطلب عليها إلا انه لم تجد الدراسة تأثير يذكر لسعر الصرف الحقيقي في تحديد مستوى المستوردات. بينما وجدت الدراسة بأنه يرتبط مستوى الدخل الحالي والمرونة السعرية للطلب على المستوردات مع العجز في الميزان التجاري بعلاقة طردية ؛ أي انه كلما زاد الدخل أو ازدادت المرونة السعرية للطلب على المستوردات ازداد العجز في الميزان التجاري. كما وجد الباحثون بأن نسبة مهمة من المستوردات تدخل كمدخلات في انتاج الصادرات. فقد وجدوا بأنه هناك علاقة قوية وذات معنوية عالية بين المستوردات من جهة والصادرات والاستثمار الرأسمالي الثابت من جهة أخرى ، الأمر الذي يعني ان نسبة كبيرة من المستوردات تستخدم في انتاج الصادرات. وقد خلصت الدراسة انه يجب مراعاة الحذر في تعميم النتائج على بلدان غير الأردن لأن الدراسة تعاملت مع بيانات أردنية وبأن الحاجة ملحة لإجراء درسات إضافية في هذا المجال لدراسة عدد اكبر من محددات المستوردات باستخدام نماذج احصائية اكثر تعقيدا.

وفي دراسة (الطروانة ، 2008) عن الصادرات والمستوردات ، محددات كل منها ، وتأثيرهما على الناتج المحلي الإجمالي في الأردن باستخدام نموذجي تحليل التكامل المشترك ومتجه تصحيح الخطأ ، هدفت الى تقدير الأثر الكلي والصافي للصادرات على الناتج المحلي الإجمالي في الأردن وتقدير مرونة كل من الصادرات والمستوردات بالنسبة لسعر الصرف وبيان درجة اعتماد الصادرات على المستوردات للفترة الزمنية 1976 – 2004 ، توصلت الى عدة نتائج أهمها هو ان الصادرات معتمدة على المستوردات. وقد بينت النتائج ان زيادة الصادرات بنسبة 1% يستلزم مستوردات بنسبة 0.291% ، مما يشير الى ان أثر الصادرات يمكن ان يكون اكبر على الاقتصاد كلما زاد الاعتماد على المدخلات الإنتاجية المحلية. كما وجدت الدراسة وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وحجم الصادرات من ناحية وعلاقة طردية لسعر الصرف مع حجم المستوردات ، كما بينت الدراسة ان حساسية الصادرات لسعر الصرف أعلى منها للمستوردات. وهذه النتيجة تؤكد عدم قدرة الأردن على التأثير على المستوردات بسبب عدم وجود البدائل المنتجة محلياً وبسبب صغر حجم سوقه بالنسبة للسوق العالمية.

وهدفت دراسة (بشير ، 1997) الى بيان أثر تخفيض سعر صرف الدينار الأردني على الميزان التجاري الأردني ، حيث قام الباحث بتقدير دالتي المستوردات والصادرات. وقد أشارت دراسته الى وجود مرونة دخلية عالية للمستوردات وبشكل يفوق التأثير السلبي لأسعار المستوردات . كما بينت الدراسة ان مجموع مرونات الطلب

السعرية للصادرات والمستوردات أقل من واحد . وقد خلص هنا الى ان تخفيض سعر صرف الدينار لن يؤدي الى تحسن في الميزان التجاري الأردني.

وبحثت دراسة (العلي ، 1997) في أثر سعر صرف الدينار الأردني على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الأردن (1974-1994). وقد توصلت الى ان مرونة الصادرات والمستوردات بالنسبة لسعر الصرف ضعيفة وهي بالنسبة للمستوردات أقل من الصادرات. وقد كان لإنخفاض قيمة الدينار الأثر الواضح على ارتفاع الأسعار المحلية ، الأمر الذي أضر بفئات عديدة في المجتمع الأردني : محدودي الدخل ، والمدخرين بالدينار الأردني على حد سواء. كما كان لهذا أثر واضح في زيادة قيمة المديونية الخارجية بالعملة المحلية حيث وصلت في العام 1989 (3836,9) مليون دينار بمعدل زيادة (217,3%).

وهدفت دراسة (السمهوري ، 1994) الى تحليل وقياس أثر تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري الأردني عقب الأزمة الاقتصادية المحلية الحادة لعام 1988، وبينت النتائج أنه على عكس ما تتوقع النظرية الاقتصادية فإن تخفيض سعر الصرف الأردني أدى الى زيادة حجم المستوردات بالدينار، بينما كان له أثر إيجابي على الصادرات حيث أدى الى زيادة حجم الصادرات. كما أشارت دراسة الباحث الى ان ارتفاع المستوى العام للأسعار للعام 1989 بنسبة تزيد عن 25% كان نتيجه لإنخفاض سعر صرف الدينار. وأظهرت الى ان التحسن الذي حدث على الميزان التجاري في السنتين اللتين تلتا سنة الأزمة ، لم يكن لإنخفاض سعر الصرف الأثر الواضح عليه بسبب الإجراءات التي اتخذتها الحكومة ، كمنع رخص الاستيراد وغيرها ، وظروف عالمية (حرب الخليج أدت الى انخفاض حجم الصادرات والمستوردات ، وارتفاع الطلب على المواد الخام المنتجة محليا : البوتاس والفوسفات ، وغيرها). وهنا خلص الباحث بأن الخطوات الإجرائية لتخفيض سعر الصرف في الدول المتقدمة والأثر الإيجابي له على الميزان التجاري ليس بالضرورة يؤدي الى آثار ايجابية في الدول النامية والصغيرة.

كما توصل (طلافحة ، 1989) في دراسته "الميزان التجاري الأردني" للفترة 1967-1985، الى ان الصادرات الأردنية قليلة المرونة بالنسبة لسعر الصرف وتعتمد على المستوردات بشكل كبير في حين تعتمد المستوردات على الناتج المحلي الإجمالي ولا تتأثر بسعر الصرف. وخلص الى ان تدعيم التكامل الاقتصادي العربي عن طريق الإتفاقيات المشتركة والمحافظة على الدينار الأردني من الارتفاع والتركيز على الإنتاج الذي يعتمد على المواد الخام المتوفرة محلياً هي الوسائل التي تشجع الصادرات الأردنية الى الأسواق المحيطة.

وقد أجريت العديد من الدراسات على دول أخرى لتحديد العوامل المؤثرة في المستوردات.

ففي دراسة (Chen, Marchant and Mohammad, 2012) هدفت الى تقدير طلب الصين على بذور الصويا المستوردة ، وزيت بذور الصويا المستوردة ، من الدولتين المنتجتين لهذين المنتجين ، وجد الباحثان ان هناك تنافس بين البلدين المنتجين لهاتين السلعتين في السوق الصيني. وأشارت نتائج التقدير ان اسعار بذور الصويا أثرت تأثيرا واضحا على المستوردات من بذور الصويا وزيت بذور الصويا.

كما بينت دراسة للهند (Neena, Malhotra and Meena, 2011) في دالة الطلب الكلية على المستوردات للفترة (1986 - 2004) الى ان مرونة المستوردات الكلية الدخلية والسعرية مرتفعتين. وان متغير سياسات تحرير

التجارة غير معنوي ، برغم من وجود تأثير موجب له على المستوردات الكلية من خلال تأثيره على نمو الناتج المحلي الإجمالي. كما أشارت الدراسة لوجود مرونة سعرية ودخلية للمستوردات من المواد الزراعية والمعدات والأقمشة ، اما المستوردات من المعادن الأساسية وتوابعها فقد كان لها مرونة سعرية ولم يكن لها مرونة دخلية ، والمستوردات من اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمنتجات المعدنية كانت مرنة بالنسبة للدخل وغير مرنة بالنسبة للأسعار.

وقامت دراسة أخرى في نيجيريا لتحديد العلاقة بين الطلب على المستوردات وبين نظام سعر الصرف المرن (Benedict and Anthony, 2010) للسنوات (1986-2008) ، حيث اختبرت سلوك المستوردات بعلاقته بالتغيرات في سعر الصرف ، والتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي ، والتغيرات في احتياطي النقد الأجنبي ، ومتغير صامت ليمثل أثر الأزمة المالية العالمية في عام 2008 ، باعتبارها متغيرات في دالة الطلب على المستوردات النيجيرية. وقد استخدمت الدراسة البيانات الربعية في منهج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ للتمكن من الفصل بين العناصر قصيرة الأجل وطويلة الأجل والمتعلقة بعلاقة الطلب على المستوردات. وقد أظهرت النتائج بأنه يوجد علاقة طويلة الأجل بين المستوردات وسعر الصرف. كما أظهرت عدم مرونة الطلب على المستوردات فيما يتعلق بسعر الصرف. ووجدت الدراسة ان الناتج المحلي الإجمالي هو المحدد الرئيسي للتحركات في المستوردات النيجيرية على الأجل الطويل. وفي الأجل القصير وجدت الدراسة ان سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي هما محددين رئيسيين في الطلب على المستوردات. كما أظهرت الدراسة عدم حساسية الطلب على المستوردات لاحتياطي النقد الأجنبي والأزمة المالية العالمية. وأشارت الى انه كان لسياسة الدخل خلال فترة نظام سعر الصرف المرن أثر معنوي على سلوك المستوردات في نيجيريا.

وقامت دراسة (Hu, Ping, Xie and Hu, 2008) بتقدير المعلمات لدالة الطلب على المستوردات من منتجات الحديد لدولة الصين. وكانت النتائج منسجمة مع الفرضية القائلة ان هناك ارتباط قوي بين استيراد الصين من منتجات الحديد ونشاطها الاقتصادي وتذبذبات سعر الصرف الحقيقي. كما وجدت الدراسة عدم اختلاف مرونة الطلب السعرية والدخلية على المستوردات من منتجات الحديد في الصين عنها في الدول الأخرى المستوردة لمنتجات الحديد.

وقد لاحظ (العبدلي ، 2007) في دراسته التي هدفت الى تقدير محددات الطلب على مستوردات المملكة العربية السعودية باستخدام تحليل التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ خلال الفترة (1960 – 2005) ، ان المحددات الرئيسية للمستوردات هي الدخل والأسعار النسبية والاحتياطي الأجنبي. وقد تم تحليل خواص السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج باستخدام عدة اختبارات لتحديد رتبة تكامل كل سلسلة زمنية ومن ثم التحقق من تكاملها المشترك باستخدام عدة اختبارات. وقد توصلت هذه الدراسة الى وجود تكامل من الدرجة الأولى لكل سلسلة زمنية على حدى ، ووجود علاقة توازنية على المدى البعيد بين المستوردات ومحدداتها. كما أوضحت نتائج التقدير معنوية أثر الدخل والأسعار النسبية والاحتياطي النقدي على المستوردات ووجود علاقة قصيرة وطويلة الأجل بين المستوردات ومحدداتها. كذلك أوضحت النتائج انخفاض مرونة المستوردات بالنسبة للأسعار النسبية والاحتياطي الأجنبي في المدى القصير والطويل بينما كانت مرنة بالنسبة للدخل في المدى الطويل ، وتراوحت مرونة المستوردات الدخلية في المدى القصير بين (0.5-0.6) وعلى المدى الطويل بين (1.3-1.7) والمرونة السعرية تراوحت بين (-0.2 - -0.3) في المدى القصير وتلاشي أثر الأسعار النسبية على المستوردات على المدى الطويل.

وبالنسبة للإحتياطي الأجنبي فقد تراوحت المرونة بين (0.11 – 0.12) على المدى القصير ، وبين (0.17 – 0.21) على المدى الطويل.

وقد قامت دراسة أخرى أيضا (Narayan and Smyth, 2005) بإختبار محددات الطلب الإجمالية على المستوردات في بروناي – دار السلام للسنوات (1964 – 1997) في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ ، باستخدام حدود اختبار التكامل المشترك. وقد قام الباحثان باختبار أثر نمو السكان ، والأسعار العالمية للبترول ؛ بالإضافة الى آثار سعر الصرف الفعلي الحقيقي والناتج المحلي الحقيقي على المستوردات في بروناي ، وتوصلت النتيجة : عدم مرونة المستوردات الإجمالية بالنسبة الى الدخل ، وعدم مرونة البترول بالنسبة للأسعار العالمية ، على المدى القصير والطويل. بينما كان هناك مرونة بالنسبة للنمو السكاني وسعر الصرف.

وبينما وجدت دراسة أخرى لنفس المعطيات والسنوات (Anaman and Pafung, 2001) باستخدام طريقة المربعات الصغرى ، بأن متغيري النمو السكاني وسعر الصرف الفعلي الحقيقي هما أهم متغيرين يؤثران على الطلب على المستوردات في بروناي ، فقد كانت نتائج بحث نارايان وسميث مختلفة في أن متغير سعر الصرف الفعلي الحقيقي كان له أثر أهم على الطلب على المستوردات من متغير النمو السكاني. ومن المعلوم ان الدولار البروناوي مرتبط بالدولار السنغافوري ، والمشكلة هنا ان سنغافورة لها تأثير أقوى على سعر الصرف من بروناي بسبب حجمها الأكبر. ولذلك فقد اقترحت دراسة أنامان وبافونج تعويم سعر الصرف في بروناي. لكن هذا الإجراء ، حسب دراسة نارايان وسميث ، يعرض بروناي الى هجمات المضاربة واضطرابات سوق النقد والتي قد تؤدي الى عدم استقرار في اسواق الصرف الأجنبية. وهذا يؤدي بدوره الى تداعيات سلبية على مستوى التوازنات الداخلية والخارجية في بروناي – دار السلام.

وهدفت دراسة (Agbola, Maylene and Damoense, 2005) لتقدير دوال الطلب على المستوردات من الحبوب في الهند الى فحص سلوك الطلب الكلي لمستوردات الهند من الحمص والعدس ، حيث وجدت ان المحددات الأساسية للطلب على المستوردات من الحبوب هي: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، والأسعار النسبية ، والتحضر بحيث قامت هذه الدراسة على دراسة الارتباطات بين هذه المتغيرات.

وفي دراسة أخرى (خياط ، 2000) للمملكة العربية السعودية هدفت الى تقدير دوال الطلب الكلي والجزئي لكمية السلع المستوردة وتحديد المرونات لهذه الدوال. وقد تم استخدام الدالة التقليدية لتقدير دوال الطلب الكمية ، الكلية والجزئية ، لمجموعات السلع المستوردة ، مقاسة بالطن وباستخدام احصائيات سنوية للفترة 1969-1997. وبمقارنة النتائج الإحصائية لكل من طريقتي المربعات الصغرى وطريقة الإمكان الأكبر لهذه الدوال ، أظهرت النتائج أهمية كل من الأسعار المحلية والدولية في تحديد كميات المستوردات ، بينما لم يظهر لكل من الدخل وأسعار الصرف دور كبير في تحديد كميات المستوردات. ويعود ذلك الى تباطؤ أثر الدخل على المستوردات ، في تلك الحقبة الزمنية ، حيث ان أغلب دخل المملكة مصدره الصادرات البترولية.

ويذكر كيف وجونز (Cave and Jones, 1994) ان ارتفاع اسعار المستوردات يصاحبه انخفاض في الطلب عليها ، ويرجعا هذا الى الأثر التعويضي في الاستهلاك ، والأثر الدخلي ، وأثر الإنتاج. وقصدا في الأثر التعويضي ؛أي انتقال الطلب على الاستهلاك الى البدائل المحلية وبالتالي تنخفض المستوردات. وفي أثر الدخل ذكرا بأن ارتفاع اسعار المستوردات يقود الى انخفاض الدخل الحقيقي وبالتالي تنخفض المستوردات. اما في الإنتاج

؛ فقد اكدا على ان ارتفاع اسعار المستوردات يؤدي الى جذب الموارد من القطاعات الأخرى الى قطاع المستوردات التنافسي وبالتالي تنخفض إجمالي المستوردات.

وفي العام 1975 قام الباحثان فان وروس (Khan and Ross, 1975) بدراسة لكل من دالة الطلب الكلي على المستوردات والصادرات لمجموع 15 دولة من دول العالم النامي خلال السنوات (1951 – 1966) وبإحصائيات سنوية ، حيث اتضح عند تطبيق دالة الطلب التقليدية على هذه الدول ان المرونة السعرية لكل من المستوردات والصادرات أكبر مما هو متوقع بينما مرونة الدخل أقل مما هو متوقع. كما أظهرت الدراسة ان الارتباط التلقائي للمتغير العشوائي في حالة المستوردات أكبر منه في حالة الصادرات. ويعود ذلك الى وجود عوائق جمركية او حصص كمية مفروضة على المستوردات. وتوصلت الدراسة الى انه قد يتحسن أداء الدالة لو أمكن إدخال متغير يعكس حالة التطور الاقتصادي او هيكل التجارة الخارجي.

3:2 ما يميز هذه الدراسة

أولا: تغطي الدراسة فترة حديثة اشتملت على أحداث وتغيرات مهمة مثل : برامج التصحيح الاقتصادي ، والأزمة المالية العالمية سنة 2008 ، والانضمام الى منظمة التجارة الدولية ، وغيرها.

ثانيا: تتناول الدراسة قيم المستوردات الأردنية على المستوى الجزئي والكلي ، حيث سيتم تحليل العوامل المؤثرة في الطلب على المستوردات ضمن التصنيفات المذكورة سابقا.

ثالثا: اشتملت الدراسة على فترتين: الفترة الأولى قبل عام 2000 ، والفترة الثانية بعد عام 2000 ، حيث تميزت الفترة اللاحقة لعام 2000 بتجربة الإنضمام الى منظمة التجارة الدولية والاتفاقيات الدولية المتعددة ، أذكر منها : اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى *(GAFTA)* ، اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية ، اتفاقية منطقة التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، اتفاقية منطقة التجارة الحرة مع رابطة دول الافتا *(EFTA)* ، اتفاقية منطقة التبادل التجاري الحر بين الدول العربية المتوسطية ، اتفاقية منطقة التجارة الحرة مع سنغافورا ، اتفاقية التجارة الحرة مع كندا ، اتفاقية منطقة التجارة الحرة مع تركيا.

.

الفصل الثالث

تطور التجارة الخارجية في الاقتصاد الأردني

1:3 المقدمة

تأتي اهمية التجارة الخارجية من الدور الذي تقوم به في التنمية الاقتصادية ، خاصة في ظل انتهاج سياسات تحرير الأسواق والانفتاح التجاري وبالتالي الإرتقاء بمستوى السياسات التجارية. وهذا لابد ان يحدث في إطار الانفتاح المتوازن والمنظم على الأسواق العالمية بالإضافة الى تحديث التشريعات التي تعزز قدرة الاقتصاد.

كما تأتي أهمية التجارة الخارجية من اعتبارها ايضاً مؤشراً يعكس مستوى التطور الاقتصادي للدولة وانفتاحها على الأسواق التجارية العالمية ومستوى تدفق رؤوس الأموال من الدول الأخرى وإليها. وفي ظل التحديات التي يضعها الانفتاح الاقتصادي والتجارة الخارجية امام الاقتصاد الأردني في ضوء المنافسة المتزايدة للمنتجات الأردنية فإنه من الضروري تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وتعظيم استغلال الميزات النسبية لها ، ووضع السياسات الإنتاجية والتجارية والتعليمية (التدريبية) القادرة على الاستفادة من وفورات الحجم الكبير.

ويعتبر الجانب التصديري في التجارة الخارجية من اهم محركات النمو الاقتصادي. فتصدير المنتجات والسلع المحلية تعتبر امرا ضروريا لدعم ميزان المدفوعات هذا بالإضافة الى انه يعكس نمواً في قطاع الإنتاج المحلي . وتتزايد أهمية هذا الجانب لما يوفره من فرص عمل وتحسين مستوى دخل الفرد. وبالمقابل يحتل جانب المستوردات أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية. فالمستوردات تعتبر وسيلة لتوفير ما يحتاجه قطاع الإنتاج والاستهلاك من المنتجات والسلع التي لا تنتج محلياً. وتعتبر أهمية جانب المستوردات ، بالدرجة الأولى ، في الحصول على المواد الخام والسلع الوسيطة اللازمة للإستثمار والإنتاج بحيث يشكل هذا الجانب أهم وظيفة يقدمها للتنمية الاقتصادية إذا ما تم استخدامه للجانب الإنتاجي وليس الجانب الاستهلاكي.

وتستمد السياسة التجارية الخارجية الأردنية اطارها العام من فلسفة الانفتاح الاقتصادي على العالم والايجابيه في التعامل مع الشركاء التجاريين التي تقوم على أسس من التكافؤ وتحقيق المصالح المشتركة. وقد سار الأردن شوطاً طويلاً على طريق التحرير الاقتصادي والتجاري إلى جانب تعزيز آليات السوق وتشجيع روح المبادرة الفردية والإنجاز التي ساهمت في تفعيل دور القطاع الخاص في قيادة دفة الفعاليات الاقتصادية وتعميق مناخ الحرية الاقتصادية وخلق بيئة تنظيمية عصرية ومساندة للاستثمار والإنتاج.

وأصبح الأردن اليوم واحدا من عدة دول في هذه المنطقة من العالم الذي دخل في تجربة الإنفتاح الاقتصادي. ففي زمنٍ قياسي استطاع الأردن أن يعزز من علاقاته الاقتصادية والتجارية مع الدول العربية الشقيقة من خلال اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وعدد من اتفاقيات التجارة الحرة على المستوى الثنائي مع الدول العربية. كما استطاع ان يدخل في اتفاقية للشراكة مع الاتحاد الأوروبي واتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة

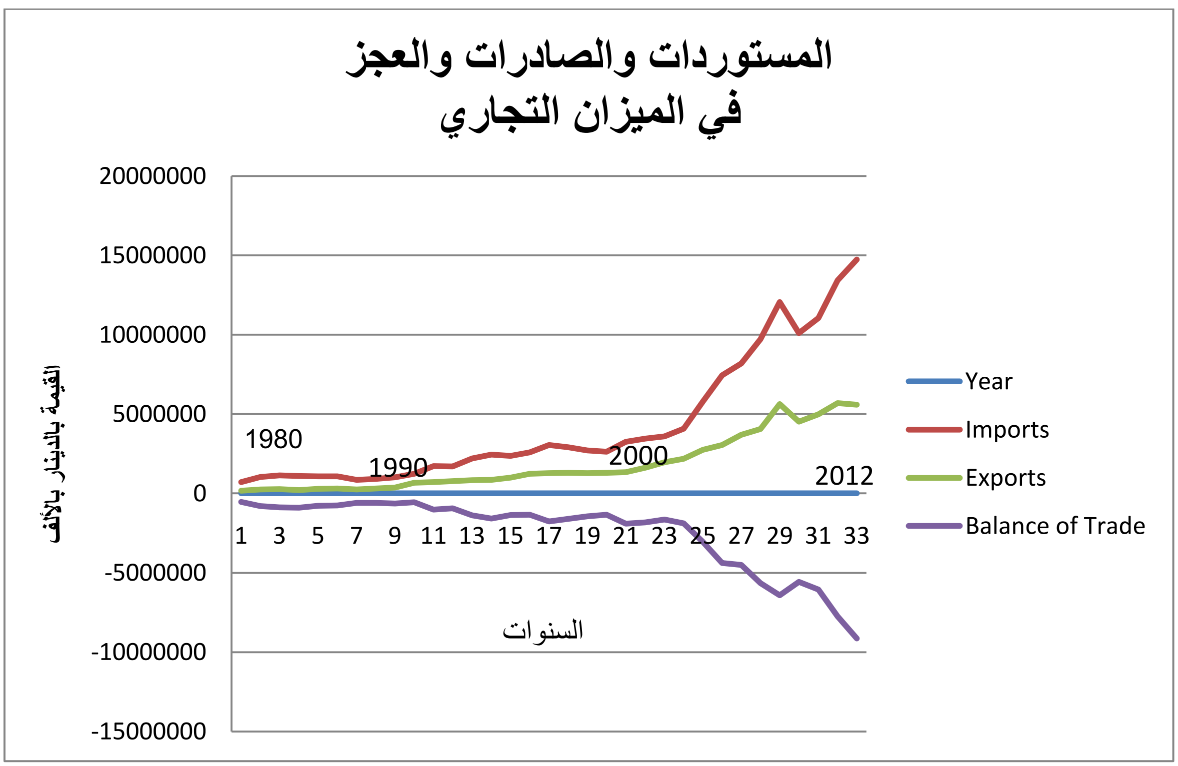
الأمريكيـــة بعـــد ان أنجـــز إنضـــمامه لمنظمـــة التجـــارة العالميـــة. ذلـــك إلـــى جانـــب توقيعـــه اتفاقيـــات تجـــــــارة حـــــــرة مـــــــع دول رابطـــــــة الافتـــــــا وســـــــــنغافورة وكنـــــــــدا.

وقـــد تـــم بموجـــب اتفاقيـــات التعـــاون الاقتصـــادي والتجـــاري مـــع الشـــركاء التجـــاريين فـــي المنـــاطق الجغرافيـــة المختلفـــة مـــن العـــالم ، وضـــع الأطـــر القانونيـــة لعمليـــات التبـــادل التجـــاري وإنشـــاء اللجـــان المشـــتركة العليـــا والوزاريـــة والفنيـــة والتـــي تجتمـــع بشـــكل دوري بهـــدف تعزيـــز وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الأردن وشركائه التجاريين .

2:3 تطور التجارة الخارجية في الأردن

سيتم دراسة سلوك التجارة الخارجية في الأردن من خلال استعراض وتحليل البيانات المتعلقة بالمستوردات والصادرات والميزان التجاري والناتج المحلي الإجمالي من عام 1980 وحتى عام 2012 ويمكن ملاحظة ما يلي:

رسم بياني رقم (1:3)



المصدر: إعداد حسابات الباحث وبيانات البنك المركزي

1 -ان الاتجاه العام للصادرات والمستوردات بالأرقام الجارية هو التزايد المستمر حيث ارتفعت الصادرات من حوالي (0.171) مليار دينار عام 1980 الى حوالي (0.706) مليار دينارعام 1990 الى

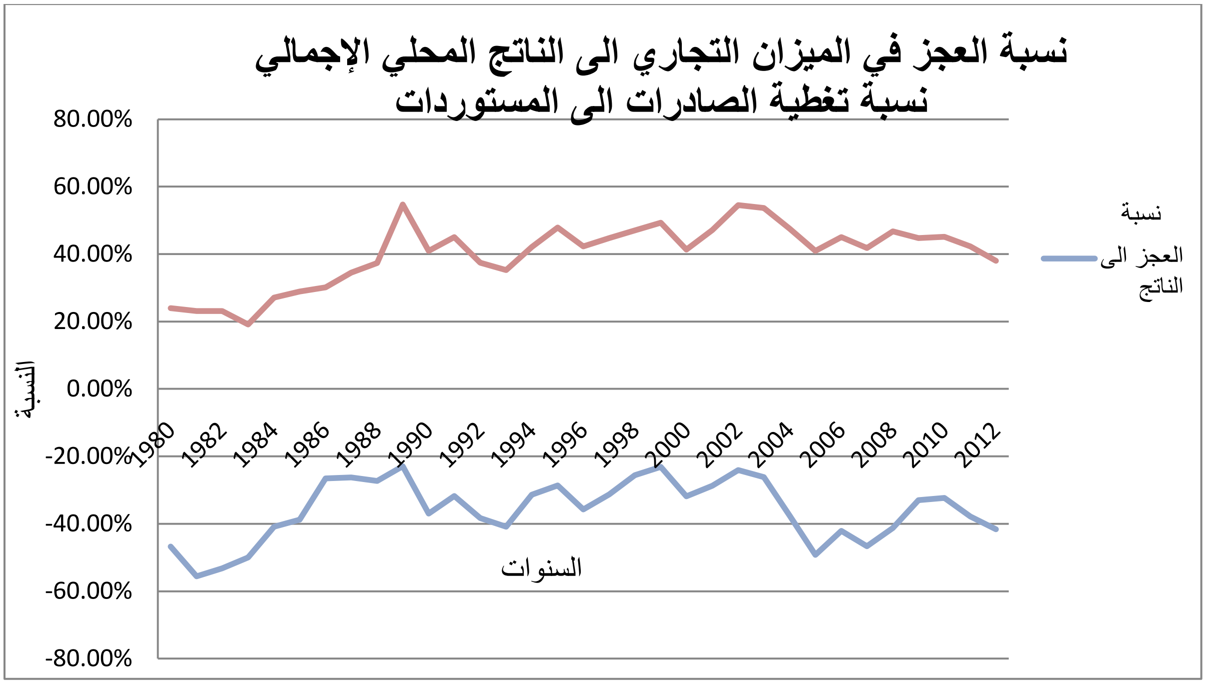
(1.346) مليار دينار عام 2000 الى (5.599) مليار دينار عام 2012 وبمتوسط نمو سنوي بلغ (1.842) مليار دينار. إلا ان هذا التزايد كان اكثر وبشكل ملحوظ بعد العام 2002. وكذلك الأمر بالنسبة للمستوردات إذ بلغت حوالي (0.715) مليار دينار في العام 1980 زادت بعدها بشكل مستمر لتصل (14.733) مليار دينار في العام 2012 وبمتوسط نمو سنوي بلغ (4.286) مليار دينار. كذلك كان هذا التزايد اكثر بعد عام 2002. والسبب يعود الى الارتفاع المضطرد الذي حدث في أسعار السلع في العالم خلال هذه الفترة ، وكذلك الاعتماد المتزايد على المستوردات في الاقتصاد الأردني.

2 -تراوحت نسبة المستوردات الى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة بين ال 37.95% في حدها الأدنى الى 72.31% في حدها الأعلى وبمتوسط بلغ 55.64% ، بينما ارتفع الحد الأدنى لهذه النسبة ليصل 52.98% ، والحد الأعلى 83.39% خلال الفترة بمتوسط بلغ 67.02%. ان هذا يشير الى ازدياد درجة الاعتمادية للإقتصاد الأردني على المستوردات في تلبية حاجاته الأساسية.

3 -ترتب على تفوق المستوردات على الصادرات وجود عجز مزمن في الميزان التجاري من العام 1980 وحتى العام 2012. فلم يتجاوز العجز من العام 1980 وحتى العام 2000 (2) مليار دينار. فبينما بلغ العجز حوالي (0.544) مليار دينار في العام 1980، وصل هذا العجز في العام 2004 الى حوالي (3.0) مليار دينار ، وفي العام 2011 الى ما قيمته (7.7) مليار دينار ، وفي العام 2012 وصل الى (9.1) مليار دينار. وقد تفاقم هذا العجز بصورة كبيرة ابتداء من العام 2004. والجدير بالملاحظة هو ان هذا الازدياد الحاد الذي حدث من العام 2000 وحتى العام 2012 مقارنةً بالعقدين السابقين له ، كان بعد توقيع إتفاقية منظمة التجارة العالمية وسياسة التصحيح الاقتصادي ، إضافة الى تزايد أسعار المستوردات. والجدير بالقول هنا ان الدخول في الاتفاقيات التجارية الثنائية والجماعية يجب ان يسبقه بناء قاعدة انتاجية وطنية تساهم في امداد الأسواق العالمية بالمنتجات المحلية ؛ هذا بالإضافة الى استيراد الحاجات التي تنقص الاقتصاد المحلي. وإلا ، فستكون هذه الاتفاقيات بمثابة بوابة تسهل زيادة المستوردات ودرجة اعتمادية الاقتصاد عليها ، دونما رفع القدرة التي يحتاجها الاقتصاد الى التصدير ، الأمر الذي يؤدي باقتصاد نامي وصغير ، كالاقتصاد الأردني ، الى تحقيق عجزاً متزايداً في الميزان التجاري.

ويبين الجدول رقم (2) ، الملحق (1) ، والرسم البياني (2:3) ، نسبة تغطية الصادرات الى المستوردات ونسبة عجز الميزان التجاري الى الناتج المحلي الإجمالي من العام 1980 الى العام 2012. وهنا يمكن ملاحظة ما يلي:

رسم بياني رقم (2:3)



المصدر: حسابات الباحث عن بيانات البنك المركزي الأردني

1 - بشكل عام ان نسبة تغطية الصادرات الى المستوردات كانت منخفضة في عقد الثمانينات حيث بلغت في المتوسط 31.8% (تراوحت بين 19.09% و 54.76%) ، ثم ارتفعت بعد ذلك لتبلغ بالمتوسط 43.26% لعقد التسعينات و45.63% للفترة (2000-2012). وهذا يشير الى ارتفاع متناغم في الصادرات مع الارتفاع الذي حدث في المستوردات الأمر الذي يعكس أمراً إيجابياً ولكنه محدوداً.

2 - كان الاتجاه العام لنسبة عجز الميزان التجاري الى الناتج المحلي الإجمالي هو التناقص من بداية الفترة حتى العام 1990، ثم الإستقرار حتى العام 2002 ، ثم التزايد حتى نهايتها ، حيث بلغت هذه النسبة 46.74% عام 1980، و36.93% عام 1990 ثم وصلت الى 23.13% عام 1999 ، ثم الى 24.07% للعام 2002 ثم الى 41.22% للعام 2008 ثم انخفضت قليلا في العامين 2009 و2010 لترتفع الى 41.58% للعام 2012. وقد كان متوسط العجز الى الناتج لمحلي الإجمالي للعقود الثلاثة كالتالي: 38.81% ، 32.37% ، 36.34% للفترات (1980-1989) و (1990-1999) و(2000-2012) على التوالي. ان هذا يشير الى ان مع ازدياد العجز في الميزان التجاري كان هناك زيادة أكبر في الناتج المحلي الإجمالي مع الارتفاع في العجز.

3 -يتبين من الرسم ان نسبة عجز الميزان التجاري الى الناتج المحلي الإجمالي كانت منخفضة في عامي 1988/1989 بسبب الأزمة الاقتصادية وما صاحبها من انخفاض في سعر الصرف الأردني ، ثم ما لبثت ان ارتفعت هذه النسبة بعد ذلك ، الأمر الذي يشير الى عدم وجود تأثير مهم لتخفيض سعر الصرف على تخفيض العجز في الميزان التجاري الأردني؛ فتشير عدة دراسات سابقة بأن انخفاض هذه النسبة أمرا ظاهريا بسبب المبالغة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي أو انخفاض قيمة المستوردات

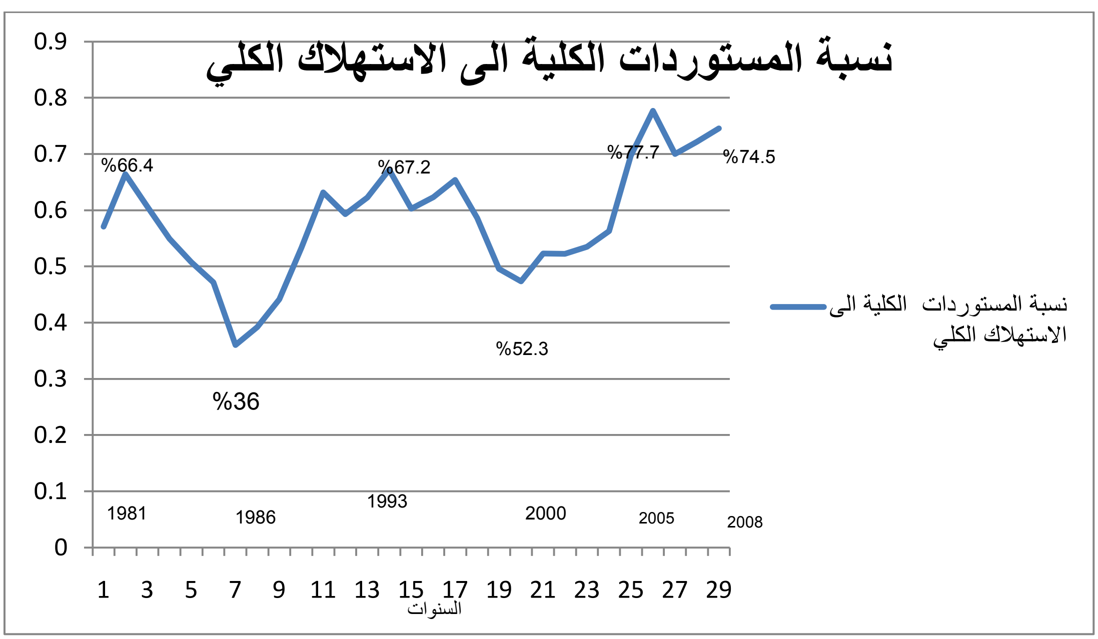
الظاهري الناجم عن تخفيض سعر الصرف آنذاك او بسبب القيود والتدابير التي اتخذتها الحكومة لمواجهة هذه الأزمة الاقتصادية.

4 - انخفاض نسبة عجز الميزان التجاري الى الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام 1998 و2002. وهذا يرجع الى قيام الدولة الأردنية في الفترة (1992-1998) بإبرام اتفاقية برنامج تكيف هيكلي وذلك بهدف مواجهة أزمة المديونية الخارجية ، واستعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي، وتصحيح الإختلالات التي تراكمت عبر السنوات السابقة. وقد كان هناك نجاحا محدوداً (الزعبي ، 2010). كما تبنت برنامجي تصحيح اقتصادي آخر خلال الفترة (1999-2001)، وتمثلت اهدافه الرئيسية في رفع معدل النمو الحقيقي، والمحافظة على معدلات تضخم منخفضة، وتعزيز الاحتياطيات من العملات الأجنبية، وتخفيض الرصيد القائم للدين الخارجي، هذا بالإضافة إلى الحد من مشكلتي الفقر والبطالة وتخفيض العجز في الميزان التجاري.

5 - ازديادة هذه النسبة بعد العام 2002 وبعد الدخول في الاتفاقيات التجارية ، الأمر الذي يشير الى عدم وجود تأثير إيجابي بعد دخول الأردن في الاتفاقيات التجارية بعد العام 2000. وقد كان سبب هذا ارتفاع تكلفة استيراد النفط والذي يشكل مصدر أساسي للطاقة في الأردن. هذا بالإضافة الى عدم التخطيط لتوسيع القاعدة الإنتاجية في السوق الأردني الأمر الذي يؤدي الى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع مساهمة الصادرات المحلية في السوق العالمية مما يؤدي الى خفض عجز الميزان التجاري وخفض هذه النسبة.

يستعرض الرسم البياني (3:3) نسبة قيمة المستوردات الكلية الى الاستهلاك الكلي (الخاص والعام C+G) والذي يعتبر من المؤشرات المهمة لبيان اعتماد الاقتصاد الأردني على المستوردات. يتبين من الرسم ما يلي:

رسم بياني رقم (3:3)



حسابات الباحث عن دائرة الاحصاءات العامة

بدأت نسبة قيمة المستوردات الكلية الى الاستهلاك الكلي مرتفعة في بداية الفترة ثم انخفضت بين الأعوام 1984 و1986 حيث بلغت في ادنى مستوى 36%. ثم عاودت الى الارتفاع واستقرت خلال عقد التسعينات حيث لم تتجاوز هذه النسبة 57.2% خلال هذه الفترة. ثم انخفضت قليلاً ومن ثم عادت الى التزايد ابتداءاً من العام 2002 وحتى نهاية المدة حيث وصلت الى 77.7% في أعلى مستوى لها.

كل هذه المؤشرات تشير الى تراجع في أداء الاقتصاد الأردني في العقد الأخير بشكل حاد رغم دخول الأردن في الاتفاقيات الثنائية والعالمية بعد العام 2000. والمشكلة الأولى التي تعكسها هذه البيانات تتلخص في ان الاقتصاد الأردني هو اقتصاد يعتمد بشكل كبير على المستوردات ولا يوجد فيه قاعدة انتاجية كافية تغطي الطلب المحلي والطلب العالمي على حد سواء. أن الدخول في إتفاقيات التجارة العالمية يلزمه بالضرورة إعادة توجيه الاقتصاد الأردني الى اقتصاد انتاجي وموجه الى السوق المحلي بالإضافة الى سوق التصدير ، ليساهم مساهمة فعالة في الإنتاج للأسواق المحلية والإقليمية والعالمية. وهذا يجعلنا نفكر في توجيه هذا الاقتصاد الى الاقتصاد الإنتاجي. وعدم تماشي التخطيط الإنتاجي المدروس والمنظم جنباً الى جنب مع مثل هذه الاتفاقيات يؤدي بنا الى مثل هذه النتائج. ومن هنا جاءت أهمية هذه الدراسة لتعكس مناطق التركز في سلع المستوردات ومن ثم اعطاء صاحب القرار الرؤيا المستقبلية في امكانية التوجه في القطاع الإنتاجي للسوق المحلي في المستقبل. ويلزم بالطبع دراسة أخرى في المستقبل لدراسة الطلب الإقليمي والعالمي من السلع والخدمات تمكن صاحب القرار من معرفة طبيعة هذا الطلب ، بالإضافة الى الطلب المحلي ، ليقوم بتوجيه الإنتاج في الاقتصاد المحلي الى تغطية الطلب المحلي والطلب في القطاع التصديري على حد سواء.

3:3 تطور المستوردات الأردنية حسب الأغراض الاقتصادية

يعرض الجدول رقم (1:3) ، بيانات التركيبة السلعية للمستوردات الأردنية حسب الأغراض الاقتصادية خلال الفترة (1980-2012). كما يظهر الجدول تطور المستوردات حسب الأغراض الاقتصادية.

يظهر الجدول (1:3) الملاحظات التالية:

1 -حققت معدلات النمو للمستوردات الأردنية تزايداً ملحوظاً خلال الفترة موضع البحث ، حيث تراوحت هذه المعدلات بين 46.4% كحد أعلى ، و4.2% كحد أدنى. إلا ان هناك بعض السنوات حققت تراجعاً في معدلات النمو حيث تراوحت بين -20.9% كأعلى تراجع ، و-0.9% كأقل تراجع.

2 -هناك تزايد مستمر من كافة أصناف المستوردات حسب الأغراض الاقتصادية ، ولكن هذا التزايد كان بمعدلات مختلفة إذ يتضح من خلال متوسط معدلات النمو للفترة ، ان أعلى متوسط سجل للمستوردات الأخرى وبلغ 31.9%. ثم جاءت المحروقات في المرتبة الثانية بمتوسط معدل نمو 15.7% ، ولم يختلف متوسط معدل النمو للمواد الخام كثيرا عن ذلك إذ بلغ 14.5% وكذلك المعدات 13%.

وسجلت معدلات النمو للمستوردات من سلع الاستهلاك أقل المعدلات حيث بلغت للاستهلاك الجاري 9.5% وللاستهلاك المعمر 12.2%. ونلاحظ ارتفاع معدلات النمو للمحروقات والمواد الخام والسلع الرأسمالية مقارنة بسلع الاستهلاك ، ويدل هذا على اعتماد القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد الأردني بشكل كبير على الاستيراد من الخارج.

3 -أما توزيع المستوردات حسب الأغراض الاقتصادية ، فتبين الأهمية النسبية بالمتوسط ان حوالي 28.8% من المستوردات هي استهلاكية تتوزع بين استهلاك جاري بمتوسط 21.1% ، وبين استهلاك معمر بمتوسط 7.7% تقريباً. بينما توزعت النسبة المتبقية بين 32.1% للمواد الخام بالمتوسط و 16.9% للمحروقات ، و17.6% للسلع الرأسمالية (آلات ومعدات). ويشير هذا أيضاً الى الاعتماد الكبير على المستوردات لتلبية حاجات الإنتاج من المواد الخام والسلع الرأسمالية والطاقة.

4 -تراجعت الأهمية النسبية للمستوردات من سلع الاستهلاك الجاري بشكل مستمر من 25.5% عام 1980 حتى بلغت 18.9% عام 2012. بينما شبه استقرت الأهمية النسبية لسلع الاستهلاك المعمر حول 7% مع تذبذب بسيط بين ارتفاع وانخفاض في معظم السنوات.كذلك الأمر تراجعت الأهمية النسبية للسلع الرأسمالية من 28.3% عام 1980 الى 11.7% عام 2012.

ومقابل هذا التراجع تزايدت الأهمية النسبية خاصة في السنوات الأخيرة للمحروقات من 17.1% الى 31% وكذلك للمواد الخام من 14.5% الى 30.3% للعامين 1980 و 2012 على التوالي.

جدول (1:3)

مليون دينار

تطور المستوردات حسب الأغراض الاقتصادية

السـنة	*المجموع العام	**معدل النمو	*سلع الاستهلاك الجاري	**الأهمية النسبية	**معدل النمو	* سلع الاستهلاك المعمر	**الأهمية النسبية	**معدل النمو	**الأهمية النسبية للإستهلاك	*المحروقات والوقود	**الأهمية النسبية	**معدل النمو
1980	715		182	25.5%		58	8.1%		33.6%	122	17.1%	
1981	1,047	46.4%	248	23.7%	36.3%	77	7.4%	32.8%	31.0%	176	16.8%	44.3%
1982	1,142	9.1%	294	25.7%	18.5%	73	6.4%	-5.2%	32.1%	231	20.2%	31.3%
1983	1,103	-3.4%	274	24.8%	-6.8%	90	8.2%	23.3%	33.0%	207	18.8%	-10.4%
1984	1,071	-2.9%	288	26.9%	5.1%	128	12.0%	42.2%	38.8%	205	19.1%	-1.0%
1985	1,074	0.3%	290	27.0%	0.7%	93	8.7%	-27.3%	35.7%	193	18.0%	-5.9%
1986	850	-20.9%	249	29.3%	-14.1%	108	12.7%	16.1%	42.0%	111	13.1%	-42.5%
1987	915	7.6%	248	27.1%	-0.4%	113	12.3%	4.6%	39.5%	149	16.3%	34.2%
1988	1,022	11.7%	253	24.8%	2.0%	117	11.4%	3.5%	36.2%	131	12.8%	-12.1%
1989	1,230	20.4%	302	24.6%	19.4%	111	9.0%	-5.1%	33.6%	203	16.5%	55.0%
1990	1,725	40.2%	373	21.6%	23.5%	60	3.5%	-45.9%	25.1%	305	17.7%	50.2%
1991	1,710	-0.9%	417	24.4%	11.8%	53	3.1%	-11.7%	27.5%	241	14.1%	-21.0%
1992	2,214	29.5%	468	21.1%	12.2%	85	3.8%	60.4%	25.0%	289	13.1%	19.9%
1993	2,453	10.8%	459	18.7%	-1.9%	96	3.9%	12.9%	22.6%	306	12.5%	5.9%
1994	2,362	-3.7%	462	19.6%	0.7%	89	3.8%	-7.3%	23.3%	289	12.2%	-5.6%
1995	2,590	9.7%	483	18.6%	4.5%	116	4.5%	30.3%	23.1%	324	12.5%	12.1%
1996	3,043	17.5%	579	19.0%	19.9%	147	4.8%	26.7%	23.9%	363	11.9%	12.0%
1997	2,908	-4.4%	557	19.2%	-3.8%	148	5.1%	0.7%	24.2%	374	12.9%	3.0%
1998	2,714	-6.7%	546	20.1%	-2.0%	215	7.9%	45.3%	28.0%	244	9.0%	-34.8%
1999	2,635	-2.9%	539	20.5%	-1.3%	243	9.2%	13.0%	29.7%	309	11.7%	26.6%
2000	3,259	23.7%	592	18.2%	9.8%	392	12.0%	61.3%	30.2%	498	15.3%	61.2%
2001	3,453	6.0%	616	17.8%	4.1%	299	8.7%	-23.7%	26.5%	484	14.0%	-2.8%
2002	3,599	4.2%	675	18.8%	9.6%	288	8.0%	-3.7%	26.8%	540	15.0%	11.6%
2003	4,072	13.1%	775	19.0%	14.8%	272	6.7%	-5.6%	25.7%	661	16.2%	22.4%
2004	5,799	42.4%	965	16.6%	24.5%	437	7.5%	60.7%	24.2%	1,067	18.4%	61.4%
2005	7,442	28.3%	1,152	15.5%	19.4%	658	8.8%	50.6%	24.3%	1,648	22.1%	54.5%
2006	8,187	10.0%	1,384	16.9%	20.1%	716	8.7%	8.8%	25.7%	1,868	22.8%	13.3%
2007	9,722	18.7%	1,598	16.4%	15.5%	756	7.8%	5.6%	24.2%	2,017	20.7%	8.0%
2008	12,060	24.0%	2,024	16.8%	26.7%	933	7.7%	23.4%	24.5%	2,544	21.1%	26.1%
2009	10,107	-16.2%	2,083	20.6%	2.9%	992	9.8%	6.3%	30.4%	1,755	17.4%	-31.0%
2010	11,050	9.3%	2,191	19.8%	5.2%	988	8.9%	-0.4%	28.8%	2,364	21.4%	34.7%
2011	13,440	21.6%	2,542	18.9%	16.0%	910	6.8%	-7.9%	25.7%	3,702	27.5%	56.6%
2012	14,733	9.6%	2,791	18.9%	9.8%	950	6.4%	4.4%	25.4%	4,571	31.0%	23.5%
المتوسط		**11.0%**		**21.1%**	**9.5%**		**7.7%**	**12.2%**	**28.8%**		**16.9%**	**15.7%**

*المصدر:قاعدة بيانات البنك المركزي الإلكترونية على عنوان /www.cbj.gov.jo/arabic

**المصدر: حسابات الباحث

تابع جدول (1:3)

مليون دينار

السـنة	*المواد الخام	**الأهمية النسبية	**معدل النمو	*ألات ومعدات نقل ومعدات أخرى	**الأهمية النسبية	**معدل النمو	*أخرى	**الأهمية النسبية	**معدل النمو
1980	104	14.5%		202	28.3%		45	6.3%	
1981	129	12.3%	24.0%	336	32.1%	66.3%	80	7.6%	77.8%
1982	148	13.0%	14.7%	316	27.7%	-6.0%	77	6.7%	-3.8%
1983	170	15.4%	14.9%	250	22.7%	-20.9%	109	9.9%	41.6%
1984	248	23.2%	45.9%	65	6.1%	-74.0%	135	12.6%	23.9%
1985	271	25.2%	9.3%	84	7.8%	29.2%	140	13.0%	3.7%
1986	198	23.3%	-26.9%	48	5.6%	-42.9%	134	15.8%	-4.3%
1987	221	24.2%	11.6%	59	6.4%	22.9%	122	13.3%	-9.0%
1988	262	25.6%	18.6%	91	8.9%	54.2%	165	16.1%	35.2%
1989	319	25.9%	21.8%	121	9.8%	33.0%	170	13.8%	3.0%
1990	687	39.8%	115.4%	257	14.9%	112.4%	41	2.4%	-75.9%
1991	731	42.7%	6.4%	248	14.5%	-3.5%	17	1.0%	-58.5%
1992	873	39.4%	19.4%	459	20.7%	85.1%	38	1.7%	123.5%
1993	991	40.4%	13.5%	561	22.9%	22.2%	38	1.5%	0.0%
1994	980	41.5%	-1.1%	527	22.3%	-6.1%	13	0.6%	-65.8%
1995	1,104	42.6%	12.7%	545	21.0%	3.4%	15	0.6%	15.4%
1996	1,287	42.3%	16.6%	663	21.8%	21.7%	2	0.1%	-86.7%
1997	1,177	40.5%	-8.5%	647	22.2%	-2.4%	2	0.1%	0.0%
1998	1,116	41.1%	-5.2%	587	21.6%	-9.3%	3	0.1%	50.0%
1999	997	37.8%	-10.7%	531	20.2%	-9.5%	13	0.5%	333.3%
2000	1,127	34.6%	13.0%	573	17.6%	7.9%	75	2.3%	476.9%
2001	1,338	38.7%	18.7%	666	19.3%	16.2%	49	1.4%	-34.7%
2002	1,362	37.8%	1.8%	662	18.4%	-0.6%	70	1.9%	42.9%
2003	1,573	38.6%	15.5%	702	17.2%	6.0%	86	2.1%	22.9%
2004	2,212	38.1%	40.6%	1,012	17.5%	44.2%	104	1.8%	20.9%
2005	2,427	32.6%	9.7%	1,415	19.0%	39.8%	141	1.9%	35.6%
2006	2,627	32.1%	8.2%	1,442	17.6%	1.9%	148	1.8%	5.0%
2007	3,322	34.2%	26.5%	1,893	19.5%	31.3%	134	1.4%	-9.5%
2008	4,284	35.5%	29.0%	2,121	17.6%	12.0%	152	1.3%	13.4%
2009	3,280	32.5%	-23.4%	1,807	17.9%	-14.8%	188	1.9%	23.7%
2010	3,540	32.0%	7.9%	1,791	16.2%	-0.9%	174	1.6%	-7.4%
2011	4,294	31.9%	21.3%	1,796	13.4%	0.3%	194	1.4%	11.5%
2012	4,467	30.3%	4.0%	1,728	11.7%	-3.8%	224	1.5%	15.5%
المتوسط		**32.1%**	**14.5%**		**17.6%**	**13.0%**		**4.4%**	**31.9%**

*المصدر: قاعدة بيانات البنك المركزي الإلكترونية على عنوان /www.cbj.gov.jo/arabic

**المصدر: حسابات الباحث

4:3 تطور المستوردات الأردنية حسب التصنيف الدولي

وتتدرج المستوردات حسب التصنيف الدولي في الجدول رقم (2:3) خلال الفترة (1980-2012). كما يبين الجدول أيضاً تطور المستوردات الأردنية حسب التصنيف الدولي.

ونلاحظ في الجدول (2:3) ما يلي:

1 -سجلت الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية أعلى معدل نمو خلال الفترة حيث بلغ متوسط معدل نموها 24.2% ، بينما سجلت البضائع المصنوعة المصنفة أقل معدل نمو حيث بلغت النسبة 10.0%. وبلغ متوسط معدل نمو الوقود المعدني ومواد التشحيم حيث بلغ 15.8% ، اما بقية التصنيفات فقد كانت متوسطاتها متقاربة حيث تراوحت بين 12.9% وبين 10.3%.

2 -حققت معظم التصنيفات معدلات نمو متفاوتة بين مرتفعة ومنخفضة خلال الفترة. فمثلاً بلغ متوسط معدل نمو الآلات ومعدات النقل 69.8% في عام 1980 ولكنه تراجع حتى وصل الى 0.2% في عام 2012. كذلك المصنوعات الأخرى والزيوت والشحوم والمواد الكيماوية والمشروبات والتبغ ، اما بقية الأصناف فقد كان تفاوتها أقل.

3 -حققت الآلات ومعدات النقل أعلى أهمية نسبية خلال الفترة (1980-2012) حيث بلغ متوسط نسبتها 24% ، تلاها الوقود المعدني ومواد التشحيم حيث كان متوسط النسبه 17.7% ثم البضائع المصنوعة المصنفة التي بلغ متوسطها 17.6% ، ثم بعد ذلك سجل متوسط المواد الغذائية ما نسبته 16.7% خلال الفترة. وقد سجلت المشروبات والتبغ أدنى أهمية نسبية حيث بلغ متوسطها 0.7% ثم تلاها الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية ، ثم المواد الخام ، ثم المصنوعات الأخرى ، ثم المواد الكيماوية التي بلغت متوسطاتها 1.4% ، 2.6% ، 9.3% ، 9.8% على التوالي.

4 -تزايدت الأهمية النسبية للوقود المعدني ومواد التشحيم خاصة في آخر الفترة حيث بلغت 17.1% في العام 1980 ، و15% في العام 2002 ، و23% عام 2005 ، و31.8% في العام 2012. ويرجع ذلك الى ارتفاع الأسعار العالمية لهذه المادة في المدة الأخيرة ، إضافة الى ازدياد استهلاك الاقتصاد الأردني لها.

5 -تزايدت الأهمية النسبية للمواد الكيماوية خلال الفترة حيث بلغت 5.5% عام 1980 ، ووصلت الى 10.3% في عام 2012.

6 -تراجعت الأهمية النسبية للبضائع المصنوعة المصنفة. فقد كانت هذه النسبة 20.6% في بداية المدة ، بينما حققت 14.8% في العام 2012. كذلك حققت الآلات ومعدات النقل تراجعاً في نهاية الفترة حيث بلغت النسبة عام 1980 27.8% ثم بقيت النسبة متقاربة حتى عام 2009 حيث كانت النسبة 26.2% ، ثم تراجعت النسبة بعد ذلك لتصل الى 16.4% عام 2012.

جدول (2:3)

تطور المستوردات حسب التصنيف الدولي

مليون دينار

السنة	*المجموع العام	**معدل النمو	*مواد غذائية وحيوانات حية	**معدل النمو	**الأهمية النسبية	*مشروبات وتبغ	**معدل النمو	**الأهمية النسبية	*مواد خام	**معدل النمو	**الأهمية النسبية
1980	715		118		16.5%	5		0.7%	16		2.2%
1981	1,047	46.4%	167	41.5%	16.0%	5	0.0%	0.5%	29	81.3%	2.8%
1982	1,142	9.1%	191	14.4%	16.7%	4	-20.0%	0.4%	35	20.7%	3.1%
1983	1,103	-3.4%	180	-5.8%	16.3%	8	100.0%	0.7%	31	-11.4%	2.8%
1984	1,071	-2.9%	184	2.2%	17.2%	7	-12.5%	0.7%	29	-6.5%	2.7%
1985	1,074	0.3%	175	-4.9%	16.3%	4	-42.9%	0.4%	33	13.8%	3.1%
1986	850	-20.9%	165	-5.7%	19.4%	6	50.0%	0.7%	28	-15.2%	3.3%
1987	915	7.6%	155	-6.1%	16.9%	7	16.7%	0.8%	28	0.0%	3.1%
1988	1,022	11.7%	172	11.0%	16.8%	6	-14.3%	0.6%	37	32.1%	3.6%
1989	1,230	20.4%	197	14.5%	16.0%	8	33.3%	0.7%	40	8.1%	3.3%
1990	1,725	40.2%	403	104.6%	23.4%	9	12.5%	0.5%	43	7.5%	2.5%
1991	1,710	-0.9%	417	3.5%	24.4%	9	0.0%	0.5%	58	34.9%	3.4%
1992	2,214	29.5%	416	-0.2%	18.8%	9	0.0%	0.4%	45	-22.4%	2.0%
1993	2,453	10.8%	435	4.6%	17.7%	9	0.0%	0.4%	55	22.2%	2.2%
1994	2,362	-3.7%	409	-6.0%	17.3%	13	44.4%	0.6%	71	29.1%	3.0%
1995	2,590	9.7%	419	2.4%	16.2%	9	-30.8%	0.3%	91	28.2%	3.5%
1996	3,043	17.5%	685	63.5%	22.5%	12	33.3%	0.4%	92	1.1%	3.0%
1997	2,908	-4.4%	539	-21.3%	18.5%	16	33.3%	0.6%	83	-9.8%	2.9%
1998	2,714	-6.7%	532	-1.3%	19.6%	23	43.8%	0.8%	88	6.0%	3.2%
1999	2,635	-2.9%	484	-9.0%	18.4%	26	13.0%	1.0%	84	-4.5%	3.2%
2000	3,259	23.7%	529	9.3%	16.2%	33	26.9%	1.0%	103	22.6%	3.2%
2001	3,453	6.0%	524	-0.9%	15.2%	32	-3.0%	0.9%	106	2.9%	3.1%
2002	3,599	4.2%	530	1.1%	14.7%	43	34.4%	1.2%	106	0.0%	2.9%
2003	4,072	13.1%	630	18.9%	15.5%	59	37.2%	1.4%	98	-7.5%	2.4%
2004	5,799	42.4%	761	20.8%	13.1%	65	10.2%	1.1%	113	15.3%	1.9%
2005	7,442	28.3%	811	6.6%	10.9%	83	27.7%	1.1%	122	8.0%	1.6%
2006	8,187	10.0%	927	14.3%	11.3%	89	7.2%	1.1%	135	10.7%	1.6%
2007	9,722	18.7%	1,321	42.5%	13.6%	92	3.4%	0.9%	157	16.3%	1.6%
2008	12,060	24.0%	1,734	31.3%	14.4%	95	3.3%	0.8%	215	36.9%	1.8%
2009	10,107	-16.2%	1,488	-14.2%	14.7%	102	7.4%	1.0%	171	-20.5%	1.7%
2010	11,050	9.3%	1,681	13.0%	15.2%	100	-2.0%	0.9%	196	14.6%	1.8%
2011	13,440	21.6%	2,059	22.5%	15.3%	102	2.0%	0.8%	245	25.0%	1.8%
2012	14,733	9.6%	2,275	10.5%	15.4%	101	-1.0%	0.7%	248	1.2%	1.7%
المتوسط		11.0%		11.8%	16.7%		12.9%	0.7%		10.6%	2.6%

*المصدر: قاعدة بيانات البنك المركزي الإلكترونية على عنوان /www.cbj.gov.jo/arabic

**المصدر: حسابات الباحث

تابع جدول (2:3)

مليون دينار

السنة	*وقود معدني ومواد تشحيم	**معدل النمو	**الأهمية النسبية	*زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	**معدل النمو	**الأهمية النسبية	*مواد كيماوية	**معدل النمو	**الأهمية النسبية
1980	122		17.1%	4		0.6%	39		5.5%
1981	182	49.2%	17.4%	2	-50.0%	0.2%	50	28.2%	4.8%
1982	240	31.9%	21.0%	5	150.0%	0.4%	54	8.0%	4.7%
1983	212	-11.7%	19.2%	4	-20.0%	0.4%	57	5.6%	5.2%
1984	213	0.5%	19.9%	10	150.0%	0.9%	79	38.6%	7.4%
1985	223	4.7%	20.8%	10	0.0%	0.9%	67	-15.2%	6.2%
1986	116	-48.0%	13.6%	9	-10.0%	1.1%	74	10.4%	8.7%
1987	156	34.5%	17.0%	8	-11.1%	0.9%	91	23.0%	9.9%
1988	157	0.6%	15.4%	10	25.0%	1.0%	100	9.9%	9.8%
1989	235	49.7%	19.1%	7	-30.0%	0.6%	134	34.0%	10.9%
1990	312	32.8%	18.1%	21	200.0%	1.2%	190	41.8%	11.0%
1991	247	-20.8%	14.4%	23	9.5%	1.3%	218	14.7%	12.7%
1992	303	22.7%	13.7%	37	60.9%	1.7%	245	12.4%	11.1%
1993	314	3.6%	12.8%	42	13.5%	1.7%	248	1.2%	10.1%
1994	300	-4.5%	12.7%	82	95.2%	3.5%	279	12.5%	11.8%
1995	336	12.0%	13.0%	94	14.6%	3.6%	317	13.6%	12.2%
1996	372	10.7%	12.2%	73	-22.3%	2.4%	329	3.8%	10.8%
1997	383	3.0%	13.2%	96	31.5%	3.3%	338	2.7%	11.6%
1998	251	-34.5%	9.2%	57	-40.6%	2.1%	346	2.4%	12.7%
1999	319	27.1%	12.1%	44	-22.8%	1.7%	334	-3.5%	12.7%
2000	508	59.2%	15.6%	39	-11.4%	1.2%	349	4.5%	10.7%
2001	495	-2.6%	14.3%	39	0.0%	1.1%	379	8.6%	11.0%
2002	540	9.1%	15.0%	58	48.7%	1.6%	402	6.1%	11.2%
2003	661	22.4%	16.2%	72	24.1%	1.8%	445	10.7%	10.9%
2004	1,110	67.9%	19.1%	147	104.2%	2.5%	567	27.4%	9.8%
2005	1,713	54.3%	23.0%	108	-26.5%	1.5%	654	15.3%	8.8%
2006	1,933	12.8%	23.6%	91	-15.7%	1.1%	709	8.4%	8.7%
2007	2,055	6.3%	21.1%	81	-11.0%	0.8%	896	26.4%	9.2%
2008	2,612	27.1%	21.7%	176	117.3%	1.5%	1,167	30.2%	9.7%
2009	1,805	-30.9%	17.9%	117	-33.5%	1.2%	1,070	-8.3%	10.6%
2010	2,441	35.2%	22.1%	90	-23.1%	0.8%	1,223	14.3%	11.1%
2011	3,921	60.6%	29.2%	144	60.0%	1.1%	1,426	16.6%	10.6%
2012	4,692	19.7%	31.8%	141	-2.1%	1.0%	1,524	6.9%	10.3%
المتوسط		15.8%	17.7%		24.2%	1.4%		12.9%	9.8%

*المصدر: قاعدة بيانات البنك المركزي الإلكترونية على عنوان www.cbj.gov.jo/arabic/

**المصدر: حسابات الباحث

تابع جدول (2:3)

مليون دينار

السنة	*بضائع مصنوعة مصنفة	**معدل النمو	**الأهمية النسبية	*آلات ومعدات نقل	**معدل النمو	**الأهمية النسبية	*مصنوعات أخرى	**معدل النمو	**الأهمية النسبية
1980	147		20.6%	199		27.8%	62		8.7%
1981	176	19.7%	16.8%	338	69.8%	32.3%	95	53.2%	9.1%
1982	191	8.5%	16.7%	319	-5.6%	27.9%	99	4.2%	8.7%
1983	198	3.7%	18.0%	262	-17.9%	23.8%	148	49.5%	13.4%
1984	166	-16.2%	15.5%	215	-17.9%	20.1%	163	10.1%	15.2%
1985	169	1.8%	15.7%	207	-3.7%	19.3%	183	12.3%	17.0%
1986	140	-17.2%	16.5%	176	-15.0%	20.7%	131	-28.4%	15.4%
1987	169	20.7%	18.5%	186	5.7%	20.3%	111	-15.3%	12.1%
1988	177	4.7%	17.3%	233	25.3%	22.8%	125	12.6%	12.2%
1989	225	27.1%	18.3%	258	10.7%	21.0%	121	-3.2%	9.8%
1990	299	32.9%	17.3%	327	26.7%	19.0%	117	-3.3%	6.8%
1991	327	9.4%	19.1%	299	-8.6%	17.5%	107	-8.5%	6.3%
1992	444	35.8%	20.1%	543	81.6%	24.5%	167	56.1%	7.5%
1993	506	14.0%	20.6%	660	21.5%	26.9%	179	7.2%	7.3%
1994	432	-14.6%	18.3%	600	-9.1%	25.4%	171	-4.5%	7.2%
1995	503	16.4%	19.4%	634	5.7%	24.5%	182	6.4%	7.0%
1996	512	1.8%	16.8%	789	24.4%	25.9%	175	-3.8%	5.8%
1997	443	-13.5%	15.2%	814	3.2%	28.0%	191	9.1%	6.6%
1998	435	-1.8%	16.0%	776	-4.7%	28.6%	202	5.8%	7.4%
1999	391	-10.1%	14.8%	724	-6.7%	27.5%	225	11.4%	8.5%
2000	493	26.1%	15.1%	931	28.6%	28.6%	269	19.6%	8.3%
2001	666	35.1%	19.3%	938	0.8%	27.2%	271	0.7%	7.8%
2002	689	3.5%	19.1%	890	-5.1%	24.7%	337	24.4%	9.4%
2003	802	16.4%	19.7%	920	3.4%	22.6%	381	13.1%	9.4%
2004	1,162	44.9%	20.0%	1,315	42.9%	22.7%	555	45.7%	9.6%
2005	1,361	17.1%	18.3%	1,869	42.1%	25.1%	717	29.2%	9.6%
2006	1,536	12.9%	18.8%	2,000	7.0%	24.4%	764	6.6%	9.3%
2007	1,746	13.7%	18.0%	2,513	25.7%	25.8%	856	12.0%	8.8%
2008	2,167	24.1%	18.0%	2,840	13.0%	23.5%	1,050	22.7%	8.7%
2009	1,751	-19.2%	17.3%	2,644	-6.9%	26.2%	955	-9.0%	9.4%
2010	1,864	6.5%	16.9%	2,494	-5.7%	22.6%	956	0.1%	8.7%
2011	2,048	9.9%	15.2%	2,412	-3.3%	17.9%	1,079	12.9%	8.0%
2012	2,175	6.2%	14.8%	2,418	0.2%	16.4%	1,155	7.0%	7.8%
المتوسط		10.0%	17.6%		10.3%	24.0%		11.1%	9.3%

*المصدر: قاعدة بيانات البنك المركزي الإلكترونية على عنوان /www.cbj.gov.jo/arabic

**المصدر: حسابات الباحث

5:3 تطور المستوردات الأردنية حسب التوزيع الجغرافي

يقوم الأردن باستيراد مستورداته من عدة دول في العالم ، وقد تم إدراجها حسب التوزيع الجغرافي في الجدول (3:3) خلال الفترة (1980-2012). كما يبين الجدول تطور المستوردات حسب التوزيع الجغرافي.

ويتبين من الجدول (3:3) الملاحظات التالية:

1 -سجل أعلى معدل نمو مستوردات من الهند ، فقد كان متوسطه خلال الفترة 41.3% ويرجع ذلك الى الدخول الواضح للهند في سوق التصدير العالمي والإقليمي خاصة في نهاية الفترة التي عكست معدلات نمو مستمرة. يلي ذلك اليابان التي حققت متوسط معدل نمو بلغ 38.9% ، ثم الصين الشعبية التي حققت 18.8%. وقد سجلت متوسطات معدل النمو لكل من الدول الأوروبية الأخرى ، والولايات المتحدة الأمريكية ، والدول العربية ، والبلدان الأخرى ، والاتحاد الأوروبي ، 14.5% ، 14% ، 13.9% ، 12.6% ، 7.7% على التوالي.

2 -سجلت معظم المناطق الجغرافية معدلات نمو مرتفعة خلال معظم سنوات الفترة.

3 -سجل الاتحاد الأوروبي أعلى أهمية نسبية حيث بلغ متوسطها 30% ، ثم تلاها الدول العربية والبلدان الأخرى والولايات المتحدة الأمريكية حيث بلغت متوسطاتها 26.1% ، 17.3% ، 9.4% على التوالي.

4 -سجلت الهند أدنى أهمية نسبية خلال الفترة رغم متوسط معدل نمو مرتفع لها. وقد بلغ متوسط الأهمية النسبية لها 1.4% ، ثم 4.5% لليابان والصين الشعبية ، ثم 6.6% للدول الأوروبية الأخرى.

5 -تناقصت الأهمية النسبية للإتحاد الأوروبي بعد عام 2000 حيث بلغت 33% للعام نفسه ، و17.5% لعام 2012. وبالمقابل تزايدت الأهمية النسبية للدول العربية لنفس الفترة حيث بلغت 23.7% لعام 2000 ، و35.7% لعام 2012. ويرجع ذلك لتزايد استيراد الأردن للمحروقات والوقود المعدني من هذه الدول.

جدول (3:3)

تطور المستوردات حسب الموقع الجغرافي

مليون دينار

السنة	*المجموع العام	**معدل النمو	*الدول العربية	**معدل النمو	**الأهمية النسبية	*الاتحاد الاوروبي	**معدل النمو	**الأهمية النسبية
1980	715		149		20.8%	303		42.4%
1981	1,047	46.4%	213	43.0%	20.3%	389	28.4%	37.2%
1982	1,142	9.1%	269	26.3%	23.6%	375	-3.6%	32.8%
1983	1,103	-3.4%	250	-7.1%	22.7%	366	-2.4%	33.2%
1984	1,071	-2.9%	245	-2.0%	22.9%	359	-1.9%	33.5%
1985	1,074	0.3%	263	7.3%	24.5%	341	-5.0%	31.8%
1986	850	-20.9%	172	-34.6%	20.2%	319	-6.5%	37.5%
1987	915	7.6%	233	35.5%	25.5%	311	-2.5%	34.0%
1988	1,022	11.7%	261	12.0%	25.5%	324	4.2%	31.7%
1989	1,230	20.4%	337	29.1%	27.4%	397	22.5%	32.3%
1990	1,725	40.2%	438	30.0%	25.4%	531	33.8%	30.8%
1991	1,710	-0.9%	338	-22.8%	19.8%	552	4.0%	32.3%
1992	2,214	29.5%	461	36.4%	20.8%	698	26.4%	31.5%
1993	2,453	10.8%	498	8.0%	20.3%	814	16.6%	33.2%
1994	2,362	-3.7%	530	6.4%	22.4%	838	2.9%	35.5%
1995	2,590	9.7%	608	14.7%	23.5%	859	2.5%	33.2%
1996	3,043	17.5%	761	25.2%	25.0%	963	12.1%	31.6%
1997	2,908	-4.4%	683	-10.2%	23.5%	946	-1.8%	32.5%
1998	2,714	-6.7%	521	-23.7%	19.2%	887	-6.2%	32.7%
1999	2,635	-2.9%	569	9.2%	21.6%	834	-6.0%	31.7%
2000	3,259	23.7%	773	35.9%	23.7%	1,074	28.8%	33.0%
2001	3,453	6.0%	823	6.5%	23.8%	1,113	3.6%	32.2%
2002	3,599	4.2%	907	10.2%	25.2%	1,063	-4.5%	29.5%
2003	4,072	13.1%	1,121	23.6%	27.5%	1,109	4.3%	27.2%
2004	5,799	42.4%	1,775	58.3%	30.6%	1,418	27.9%	24.5%
2005	7,442	28.3%	2,515	41.7%	33.8%	1,834	29.3%	24.6%
2006	8,187	10.0%	2,930	16.5%	35.8%	1,928	5.1%	23.5%
2007	9,722	18.7%	3,210	9.6%	33.0%	2,366	22.7%	24.3%
2008	12,060	24.0%	4,000	24.6%	33.2%	2,541	7.4%	21.1%
2009	10,107	-16.2%	3,238	-19.1%	32.0%	2,125	-16.4%	21.0%
2010	11,050	9.3%	3,849	18.9%	34.8%	2,277	7.2%	20.6%
2011	13,440	21.6%	4,947	28.5%	36.8%	2,742	20.4%	20.4%
2012	14,733	9.6%	5,260	6.3%	35.7%	2,578	-6.0%	17.5%
المتوسط		11.0%		13.9%	26.1%		7.7%	30.0%

*المصدر: قاعدة بيانات البنك المركزي الإلكترونية على عنوان /www.cbj.gov.jo/arabic

**المصدر: حسابات الباحث

تابع جدول (3:3)

مليون دينار

السنة	*الدول الأوروبية الاخرى	**معدل النمو	**الأهمية النسبية	*الولايات المتحدة الامريكية	**معدل النمو	**الأهمية النسبية	*الصين الشعبية	**معدل النمو	**الأهمية النسبية
1980	45		6.3%	61		8.5%	10		1.4%
1981	76	68.9%	7.3%	166	172.1%	15.9%	13	30.0%	1.2%
1982	103	35.5%	9.0%	144	-13.3%	12.6%	14	7.7%	1.2%
1983	82	-20.4%	7.4%	131	-9.0%	11.9%	11	-21.4%	1.0%
1984	102	24.4%	9.5%	119	-9.2%	11.1%	9	-18.2%	0.8%
1985	123	20.6%	11.5%	128	7.6%	11.9%	13	44.4%	1.2%
1986	60	-51.2%	7.1%	75	-41.4%	8.8%	11	-15.4%	1.3%
1987	66	10.0%	7.2%	93	24.0%	10.2%	14	27.3%	1.5%
1988	87	31.8%	8.5%	128	37.6%	12.5%	17	21.4%	1.7%
1989	83	-4.6%	6.7%	170	32.8%	13.8%	21	23.5%	1.7%
1990	107	28.9%	6.2%	299	75.9%	17.3%	25	19.0%	1.4%
1991	104	-2.8%	6.1%	178	-40.5%	10.4%	29	16.0%	1.7%
1992	156	50.0%	7.0%	246	38.2%	11.1%	52	79.3%	2.3%
1993	170	9.0%	6.9%	311	26.4%	12.7%	50	-3.8%	2.0%
1994	162	-4.7%	6.9%	232	-25.4%	9.8%	62	24.0%	2.6%
1995	165	1.9%	6.4%	240	3.4%	9.3%	58	-6.5%	2.2%
1996	183	10.9%	6.0%	294	22.5%	9.7%	63	8.6%	2.1%
1997	195	6.6%	6.7%	274	-6.8%	9.4%	72	14.3%	2.5%
1998	194	-0.5%	7.1%	258	-5.8%	9.5%	71	-1.4%	2.6%
1999	173	-10.8%	6.6%	259	0.4%	9.8%	83	16.9%	3.1%
2000	173	0.0%	5.3%	321	23.9%	9.8%	125	50.6%	3.8%
2001	171	-1.2%	5.0%	280	-12.8%	8.1%	168	34.4%	4.9%
2002	160	-6.4%	4.4%	278	-0.7%	7.7%	236	40.5%	6.6%
2003	166	3.8%	4.1%	276	-0.7%	6.8%	322	36.4%	7.9%
2004	292	75.9%	5.0%	393	42.4%	6.8%	489	51.9%	8.4%
2005	388	32.9%	5.2%	416	5.9%	5.6%	686	40.3%	9.2%
2006	342	-11.9%	4.2%	393	-5.5%	4.8%	860	25.4%	10.5%
2007	597	74.6%	6.1%	449	14.2%	4.6%	928	7.9%	9.5%
2008	996	66.8%	8.3%	551	22.7%	4.6%	1,252	34.9%	10.4%
2009	597	-40.1%	5.9%	707	28.3%	7.0%	1,112	-11.2%	11.0%
2010	475	-20.4%	4.3%	615	-13.0%	5.6%	1,188	6.8%	10.8%
2011	788	65.9%	5.9%	861	40.0%	6.4%	1,317	10.9%	9.8%
2012	947	20.2%	6.4%	977	13.5%	6.6%	1,416	7.5%	9.6%
المتوسط		14.5%	6.6%		14.0%	9.4%		18.8%	4.5%

*المصدر: قاعدة بيانات البنك المركزي الإلكترونية على عنوان /www.cbj.gov.jo/arabic

**المصدر: حسابات الباحث

تابع جدول (3:3)

مليون دينار

السنة	*الهند	**معدل النمو	**الأهمية النسبية	*اليابان	**معدل النمو	**الأهمية النسبية	*البلدان الاخرى	**معدل النمو	**الأهمية النسبية
1980	1		0.1%	51		7.1%	92		12.9%
1981	2	100.0%	0.2%	71	39.2%	6.8%	114	23.9%	10.9%
1982	2	0.0%	0.2%	87	22.5%	7.6%	145	27.2%	12.7%
1983	1	-50.0%	0.1%	102	17.2%	9.2%	156	7.6%	14.1%
1984	1	0.0%	0.1%	79	-22.5%	7.4%	154	-1.3%	14.4%
1985	1	0.0%	0.1%	67	-15.2%	6.2%	135	-12.3%	12.6%
1986	4	300.0%	0.5%	66	-1.5%	7.8%	140	3.7%	16.5%
1987	1	-75.0%	0.1%	55	-16.7%	6.0%	139	-0.7%	15.2%
1988	2	100.0%	0.2%	54	-1.8%	5.3%	145	4.3%	14.2%
1989	8	300.0%	0.7%	45	-16.7%	3.7%	164	13.1%	13.3%
1990	22	175.0%	1.3%	54	20.0%	3.1%	247	50.6%	14.3%
1991	53	140.9%	3.1%	61	13.0%	3.6%	392	58.7%	22.9%
1992	31	-41.5%	1.4%	132	116.4%	6.0%	435	11.0%	19.6%
1993	43	38.7%	1.8%	123	-6.8%	5.0%	440	1.1%	17.9%
1994	38	-11.6%	1.6%	93	-24.4%	3.9%	404	-8.2%	17.1%
1995	48	26.3%	1.9%	91	-2.2%	3.5%	517	28.0%	20.0%
1996	52	8.3%	1.7%	12	-86.8%	0.4%	710	37.3%	23.3%
1997	54	3.8%	1.9%	147	1125.0%	5.1%	533	-24.9%	18.3%
1998	48	-11.1%	1.8%	158	7.5%	5.8%	572	7.3%	21.1%
1999	42	-12.5%	1.6%	166	5.1%	6.3%	505	-11.7%	19.2%
2000	45	7.1%	1.4%	127	-23.5%	3.9%	616	22.0%	18.9%
2001	52	15.6%	1.5%	124	-2.4%	3.6%	719	16.7%	20.8%
2002	58	11.5%	1.6%	112	-9.7%	3.1%	780	8.5%	21.7%
2003	60	3.4%	1.5%	141	25.9%	3.5%	873	11.9%	21.4%
2004	103	71.7%	1.8%	189	34.0%	3.3%	1,135	30.0%	19.6%
2005	104	1.0%	1.4%	210	11.1%	2.8%	1,285	13.2%	17.3%
2006	126	21.2%	1.5%	253	20.5%	3.1%	1,353	5.3%	16.5%
2007	215	70.6%	2.2%	291	15.0%	3.0%	1,663	22.9%	17.1%
2008	357	66.0%	3.0%	348	19.6%	2.9%	2,013	21.0%	16.7%
2009	212	-40.6%	2.1%	374	7.5%	3.7%	1,739	-13.6%	17.2%
2010	275	29.7%	2.5%	343	-8.3%	3.1%	2,023	16.3%	18.3%
2011	360	30.9%	2.7%	258	-24.8%	1.9%	2,163	6.9%	16.1%
2012	506	40.6%	3.4%	277	7.4%	1.9%	2,767	27.9%	18.8%
المتوسط		41.3%	1.4%		38.9%	4.5%		12.6%	17.3%

*المصدر: قاعدة بيانات البنك المركزي الإلكترونية على عنوان /www.cbj.gov.jo/arabic

**المصدر: حسابات الباحث

الفصل الرابع

تحليل العوامل المؤثرة في المستوردات في الأردن

1:4 وصف النموذج والمتغيرات

من اجل تقدير دوال الطلب على المستوردات في الأردن ، قام الباحث باستخدام المحددات الرئيسية للمستوردات الأردنية بالأسعار الثابتة (متغير تابع) ، والتي تتمثل بدخل الفرد الحقيقي والرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات وسعر الصرف الحقيقي الأردني مقابل الدولار الأمريكي (المتغيرات المستقلة) خلال الفترة (1980 – 2012) ، معتمدا في ذلك على البيانات المتوفرة لهذه المتغيرات في نشرات البنك المركزي الأردني ودائرة الإحصاءات العامة.

وقد تم استخدام الدالة التالية في تحليل العوامل المؤثرة في الطلب على المستوردات ، والمأخوذة من دراسات سابقة كنموذج لمحددات الطلب على المستوردات والتي أخذت الناتج المحلي الإجمالي وأسعار المستوردات. وقد قام الباحث بأخذ دخل الفرد الحقيقي عوضا عن الناتج المحلي الإجمالي لفحص تأثيره على المستوردات الأردنية ، وبإضافة متغير سعر الصرف الحقيقي كمحدد ثالث للطلب على المستوردات في الأردن وفحص تأثيره عليها (العبدلي ، 2007):

$$Mi = F(Yi, Pi, e^*) \qquad ________ 1\text{-}4$$

حيث تتوقع النظرية الاقتصادية ان العلاقة بين قيمة المستوردات ودخل الفرد هي علاقة طردية ومع الأسعار علاقة عكسية ومع سعر الصرف علاقة طردية.

Mi : هي قيمة المستوردات الحقيقية (حسب الصنف)

Yi : هي دخل الفرد الحقيقي في الأردن (يقسم الناتج المحلي الإجملي على عدد السكان والناتج يقسم على الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI ، بيانات مأخوذة من قاعدة بيانات البنك المركزي الإلكترونية)

Pi : هي الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات والمأخوذ من قاعدة بيانات البنك المركزي الإلكترونية على عنوان www.cbj.gov.jo/arabic/ (الرقم المرجح الذي يقيس المستوى العام لسعر وحدة المستوردات)

e* : هي سعر الصرف الحقيقي

وحيث ان e هي سعر الصرف الإسمي والموجود لدى بيانات البنك المركزي خلال فترة الدراسة ، فقد تم استخراج سعر الصرف الحقيقي بناء على المعادلة التالية (Krugman, 2009):

$$e^* = e(P/P^*) \qquad ________ 2\text{-}4$$

حيث:

e* : هي سعر الصرف الحقيقي - جدول (3) ملحق (1)

e : هي سعر الصرف الإسمي: سعر الوحدة من الدينار مقابل الوحدات من الدولار الأمريكي

P : هي مستوى الأسعار المحلية وتقاس بالرقم القياسي لأسعار المستهلك في الأردن (البنك المركزي الأردني)

P* : هي مستوى الأسعار الأجنبية (USA) ويقاس بالرقم القياسي لأسعار المستهلك في الولايات المتحدة الأمريكية (مأخوذ من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي الإلكترونية www.imf.org)

وقد تم تقدير دوال الطلب على المستوردات حسب الصيغة التالية:

$$LnMi = Lna_0 + a_1LnYi + a_2LnPi + a_3Lne^* + Ui \qquad \text{3-4}$$

حيث:

Ln : هو قيم اللوغريتم الطبيعي للسلاسل الزمنية موضع البحث ، وقد تم استخدام الصيغة اللوغراتمية لقياس المرونات بطريقة مباشرة وأسوة بالدراسات الأخرى (العبدلي ، 2007).

Mi, Yi, Pi, e* : كما ذكر سابقا

Ui : حد الخطأ العشوائي

a_0, a_1, a_2, a_3 : معلمات النموذج

وقد تم تقدير دوال الطلب على المستوردات الأردنية حسب التقسيم التالي:

- تقدير دالة الطلب على المستوردات الكلية
- تقدير دوال الطلب على المستوردات حسب التصنيف الدولي حسب الدوال التالية:
  - الطلب على المستوردات من المواد الغذائية والحيوانات الحية
  - الطلب على المستوردات من المشروبات والتبغ
  - الطلب على المستوردات من المواد الخام (غير صالحة للأكل)
  - الطلب على المستوردات من الوقود المعدني ومواد تشحيم
  - الطلب على المستوردات من زيوت وشحوم حيوانية ونباتية
  - الطلب على المستوردات من مواد كيماوية
  - الطلب على المستوردات من بضائع مصنوعة مصنفة حسب المادة
  - الطلب على المستوردات من آلات ومعدات النقل
  - الطلب على المستوردات من مصنوعات متنوعة
- تقدير دوال الطلب على المستوردات حسب الأغراض الاقتصادية حسب الدوال التالية:
  - الطلب على المستوردات من سلع الاستهلاك الجاري
  - الطلب على المستوردات من سلع الاستهلاك المعمر
  - الطلب على المستوردات من المحروقات والوقود
  - الطلب على المستوردات من مواد الخام ومواد البناء
  - الطلب على المستوردات من السلع الرأسمالية

2:4 التحليل القياسي

اختبار استقرار السلاسل الزمنية

يعتبر استقرار السلاسل الزمنية شرطا اساسيا في دراسة وتحليل السلاسل الزمنية لتجنب الحصول على نتائج زائفة. ولما كان من المعروف ان معظم متغيرات الاقتصاد الكلي تعاني من مشكلة عدم الإستقرار ، فإن اللجوء الى طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) سيقود بالضرورة الى نتائج زائفة (spurious results) وفي هذه الحالة تسمى دالة الانحدار بالانحدار الزائف (spurious regression). والجدير بالذكر هنا ان استقرار السلاسل الزمنية يتحدد بثبات الوسط الحسابي والتباين والتغاير لكل منها عبر الزمن ، وان عدم تحقق أي من هذه الخصائص في السلاسل الزمنية موضع الدراسة يقودنا الى سلاسل زمنية غير مستقرة.

ومن أهم ملامح عدم استقرار السلاسل الزمنية هو تغير تباين السلسلة عبر الزمن ووجود اتجاه (Trend) في بيانات السلسلة. لذلك نجد ان من اهم الحلول لمثل هذه المشاكل هو التحويلات المستخدمة من أجل تثبيت تباين تلك السلسلة وذلك بالحصول على اللوغريتم الطبيعي لبياناتها. اما بالنسبة لإزالة الإتجاه (Trend) في السلاسل الزمنية فيتم بطريقة الفروق (First Difference , Second difference,...) والتي تنتهي الى سلاسل مستقرة (شراطي ، 2011).

ويستخدم مفهوم الإستقرار للتعبير عن درجة تكامل السلسلة الزمنية وذلك بتقدير ما تحتويه من جذور وحدة. فإذا كانت السلسلة الزمنية تحتوي جذر وحدة واحد ، فإن هذه السلسلة تعتبر متكاملة من الدرجة الأولى ، ويرمز لها بالرمز I(1). كما تتراوح درجة التكامل السلاسل الزمنية بين الصفر و n ، الأمر الذي يعني انه هناك n من جذور الوحدة. وفي العادة ، في المتغيرات الاقتصادية ، فإن درجة تكامل السلاسل الزمنية لا تتجاوز (n= 2) ؛ الأمر الذي يعني ان السلسلة الزمنية تحتوي على جذري وحدة على الأكثر.

ولاختبار مدى استقرار السلسلة مع مرور الزمن وبالتالي معرفة درجة تكاملها ، يتطلب الأمر إجراء اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) وذلك لتجنب الوقوع في مشكلة الانحدار الزائف. وهذا الاختبار سيقودنا لمعرفة إذا ما كانت السلاسل الزمنية موضع هذا البحث مستقرة على المستوى I(0) ، أي بدون أخذ فروق لها ، أم مستقرة على الفرق الأول I(1) ، أم على الفرق الثاني I(2). فإن وجدت بعض السلاسل مستقرة على المستوى ، والبعض الآخر مستقرة على الفرق الأول ، والبعض الآخر مستقرة على الفرق الثاني ، عندئذ لا يمكن إجراء التقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS). وبالتالي سيتم التقدير بواسطة طرق أخرى تضمن للباحث الحصول على نتائج غير زائفة وتنبؤ صحيح للظواهر الاقتصادية موضح هذا البحث.

وقد تم استخدام اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey Fuller, ADF) لاختبار استقرارية السلالسل الزمنية ، موضع دراستنا هذه ، والذي يتم فيها حساب نسبة الاحتمال. فإذا كانت هذه النسبة أقل من 5% ، ترفض الفرضية الأساس (H_o:δ = 0) التي تشير الى وجود جذر وحدة وتقبل الفرضية البديلة (H_1:δ < 0) التي تشير الى عدم وجود جذر وحدة وبالتالي استقرار السلسلة الزمنية عند المستوى. اما اذا تجاوزت هذه النسبة 5% تقبل الفرضية الأساس ، والتي تشير الى وجود جذر

وحدة وبالتالي عدم استقرار السلسلة الزمنية. ولأغراض هـذه الدراســـة فقد تم اســـتخدام البرنامج الإحصـــائي (E Views) لتنفيذ هذا الاختبار ، وتم تطبيق اختبار جذر الوحدة للســـلاسل الزمنية المختلفة باســـتخدام المقطع (Intercept). والجدولان التاليان يبينان نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (1:4)

نتائج اختبار ديكي فولر للإستقرارية عند المستوى

المتغيرات	القيمة المحسوبة عند مستوى معنوية 5%	الاحتمال	النتيجة
المستوردات الكلية	-2.9571	0.748	غ.م.
دخل الفرد الحقيقي	-2.9604	0.704	غ.م.
سعر الصرف الحقيقي	-2.9604	0.2994	غ.م.
****ر.ق. العام لسعر وحدة م.**	-2.9571	0.9599	غ.م.
***م. (المواد الغذائية)**	-2.9571	0.0858	مستقرة عند 0.0858
***م. المشروبات والتبغ**	-2.9604	0.0552	مستقرة عند 0.0552
***م. مواد خام**	-2.9604	0.0001	مستقرة
***م.وقود معدني**	-2.9604	o.2382	غ.م.
***م.زيوت وشحوم**	-2.9918	0.0000	مستقرة
***م.مواد كيماوية**	-2.9763	0.0380	مستقرة
***م. بضائع مصنوعة مصنفة**	-2.9571	0.3053	غ.م.
***م. آلات نقل**	-2.9677	0.2808	غ.م.
***م. مصنوعات متنوعة**	-2.9571	0.0247	مستقرة
****ر.ق. .س.و.م. مواد غذائية**	-2.9571	0.6267	غ.م.
****ر.ق. س.و.م. مشروبات**	-2.9604	0.1349	غ.م.
****ر.ق.س.و.م. مواد خام**	-2.9604	0.2903	غ.م.
****ر.ق.س.و.م. وقود معدني**	-2.9571	0.9628	غ.م.
****ر.ق.س.و.م. زيوت**	-2.9571	0.6606	غ.م.
****ر.ق.س.و.م. مواد كيماوية**	-2.9571	0.9584	غ.م.
****ر.ق.س.و.م. بضائع مصنفة**	-2.9571	0.5268	غ.م.
****ر.ق.س.و.م. معدات نقل**	-2.9571	0.1971	غ.م.
****ر.ق.س.و.م. مصنوعات متنوعة**	-2.9571	0.6862	غ.م.
*****أ.اقتصادية سلع رأسمالية**	-2.9571	0.6023	غ.م.
*****أ.اقتصادية مواد خام**	-2.9571	0.1776	غ.م.
*****أ.اقتصادية محروقات ووقود**	-2.9571	0.9435	غ.م.
*****أ.اقتصادية سلع استهلاك معمر**	-2.9571	0.6183	غ.م.
*****أ.اقتصادية سلع استهلاك جاري**	-2.9571	0.7712	غ.م.

حيث تشير : *م. الى المستوردات من ، **ر.ق.س.و.م. الى الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات ، ***أ اقتصادية الى الأغراض الاقتصادية

ونلاحظ من خلال الجدول أعلاه ومن قيم الاحتمالية ان هناك ستة سلاسل زمنية مستقرة عند المستوى I(0) ، اما باقي السلاسل الزمنية فهي غير مستقرة عند المستوى I(0). ولذلك سيتم إعادة الاختبار عند الفرق الأول ، وتم تدوين النتائج في الجدول التالي:

جدول رقم (2:4)

نتائج ديكي فولر عند الفرق الأول

المتغيرات	القيمة المحسوبة عند مستوى معنوية 5%	الاحتمال	النتيجة
المستوردات الكلية	-2.9604	0.0002	مستقرة
دخل الفرد الحقيقي	-2.9604	0.0066	مستقرة
سعر الصرف الحقيقي	-2.9604	0.0034	مستقرة
**ر.ق. العام لسعر وحدة م.	-2.9571	0.0013	مستقرة
*م. وقود معدني	-2.9504	0.0003	مستقرة
*م. بضائع مصنوعة مصنفة	-2.9604	0.0000	مستقرة
*م. آلات نقل	-2.9604	0.0004	مستقرة
**ر.ق.س.و.م. مواد غذائية	-2.9504	0.0005	مستقرة
**ر.ق.س.و.م. مشروبات	-2.9604	0.0263	مستقرة
**ر.ق.س.و.م. مواد خام	-2.9604	0.0030	مستقرة
**ر.ق.س.و.م. وقود معدني	-2.9604	0.0001	مستقرة
**ر.ق.س.و.م. زيوت	-2.9604	0.0000	مستقرة
**ر.ق.س.و.م. مواد كيماوية	-2.9604	0.0002	مستقرة
**ر.ق.س.و.م. بضائع مصنفة	-2.9604	0.0003	مستقرة
**ر.ق.س.و.م. معدات نقل	-2.9604	0.0001	مستقرة
**ر.ق.س.و.م. مصنوعات متنوعة	-2.9604	0.0000	مستقرة
***أ.اقتصادية سلع رأسمالية	-2.9604	0.0003	مستقرة
***أ.اقتصادية مواد خام	-2.9604	0.0001	مستقرة
***أ.اقتصادية محروقات ووقود	-2.9604	0.0000	مستقرة
***أ.اقتصادية سلع استهلاك معمر	-2.9604	0.0009	مستقرة
***أ.اقتصادية سلع استهلاك جاري	-2.9604	0.0005	مستقرة

حيث تشير : *م. الى المستوردات من ، **ر.ق.س.و.م. الى الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات ، ***أ اقتصادية الى الأغراض الاقتصادية

أظهرت نتيجة الاختبار عند الفرق الأول ان السلاسل الزمنية المتبقية مستقرة لأن نسب الاحتمال أقل من 5%. وهنا ، فإن اللجوء الى تقدير معلمات النموذج من خلال طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) امر غير جائز بسبب ان النتائج التي حصل عليها الباحث من خلال هذين الاختبارين أظهرت وجود بعض السلاسل الزمنية مستقرة عند المستوى والبعض الآخر مستقرة عند الفرق الأول. ولذلك ستكون نتائج تقدير المعلمات على طريقة المربعات الصغرى ، في أغلب الأحيان ، زائفة لا يمكن الاعتماد عليها في اي دراسة مستقبلية. ولهذا سيتم تطبيق طريقة تحليل مكونـات التبـاين (Variance Decomposition) لنموذج متجه الانحدار الذاتي (Vector Auto regression, VAR) التي تحلل العلاقة بين المتغيرات في المدى القصير والتي بدورها تقود هذه الدراسة الى وصف السلوك الحركي للنموذج.

تحليل مكونات التباين

ان طريقة تحليل مكونات التباين تفيد في التعرف على مقدار التباين في التنبؤ لكل متغير الذي يعود الى خطأ التنبؤ في المتغير ذاته والمقدار الذي يعود الى خطأ التنبؤ في المتغيرات التوضيحية الأخرى (المتغيرات التفسيرية). وتأتي أهمية هذا التحليل ، في أنه يعطي الأهمية النسبية لأثر التغير المفاجيء (Shock) في كل متغير من متغيرات النموذج على جميع المتغيرات في النموذج ، حيث

يقسم فيه تباين خطأ التنبؤ لكل متغير الى جزئين: الجزء الأول يخص المتغير نفسه ، اما الجزء الثاني فيخص المتغيرات الأخرى في النموذج. وبمعنى آخر فإن تباين خطأ التنبؤ لمتغير ما يعزى للصدمات غير المتنبأ بها لكل متغير من متغيرات النموذج خلال فترة التنبؤ (شراطي ، 2011). وبشكل عام فإن تحليل مكونات التباين يشير الى مدى تفسير تباينات المتغيرات المستقلة لتباين المتغير التابع ، وبالتالي فإن هذا المعيار يصلح للتنبؤ . وقد تم استخدام البرنامج الإحصائي (EViews) لحسابات هذا التحليل.

وبتطبيق هذا الأسلوب على المعادلة 4-3 للمستوردات الكلية كانت النتائج مبينة في الجدول (3:4) التالي:

نتائج تحليل مكونات التباين للمستوردات الكلية

جدول رقم (3:4)

الفترة	S.E.	المستوردات الكلية	الرقم القياسي العام لسعر وحدة المستوردات	دخل الفرد الحقيقي	سعر الصرف الحقيقي	
1	0.107004	100	0	0	0	
2	0.138729	92.77819	0.079095	6.159547	0.983168	7.22181
3	0.160148	87.25466	2.502856	7.014083	3.228401	12.74534
4	0.178103	79.18817	7.873628	5.803817	7.134382	20.81183
5	0.195492	70.53479	14.02272	5.259742	10.18274	29.4652
6	0.211835	63.09753	18.70614	6.491367	11.70495	36.90246
7	0.226694	57.09992	21.54718	9.268273	12.08463	42.90008
8	0.240263	52.12597	22.97547	13.03038	11.86818	47.87403
9	0.252892	47.82035	23.48648	17.29895	11.39422	52.17965
10	0.264837	44.01165	23.41883	21.74522	10.8243	55.98835

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3:4) بأن المستوردات الكلية تتأثر بقوة بالتغيرات في المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج. ويتضح ذلك من خلال التناقص في القوة التفسيرية لمتغير المستوردات الكلية لنفسه عبر الزمن ، والمصاحب لزيادة قوة تفسير التغيرات في المتغيرات المستقلة الأخرى من تنبؤ الخطأ الناتج في المستوردات الكلية ، والذي يتضح من العامود الأخير في الجدول السابق. فنلاحظ ان متغير المستوردات الكلية يفسر نفسه في الفترة الأولى بنسبة 100% ، ثم تتناقص القوة التفسيرية له حتى تصل الى 70.5% للفترة الخامسة ، والى 44% للفترة العاشرة. وبالمقابل نجد ان التغيرات في كل من دخل الفرد الحقيقي وسعر الصرف الحقيقي والرقم القياسي العام لسعر وحدة المستوردات تفسر حوالي 7.22% من تنبؤ الخطأ الناتج في المستوردات الكلية في الفترة الثانية ، والتي تعود الى اخطاء

عشوائية في هذه المتغيرات ، ثم تبدأ هذه القوة التفسيرية في الارتفاع حتى تصل الى 55.99% في الفترة العاشرة.

ونلاحظ انه كان لمتغير سعر الصرف تأثير ضئيل على متغير المستوردات الكلية ويتضح هذا من محدودية التغيرات التفسيرية من تنبؤ الخطأ الناتج في متغير المستوردات الكلية. فقد كانت عند الفترة الثانية 0.98% ثم ارتفعت الى 7.13% في الفترة الرابعة ، ثم ارتفعت بعد ذلك حتى وصلت الى 10.82% في الفترة العاشرة. لكن يتضح انه هناك تزايد للقوة التفسيرية لمتغيري دخل الفرد الحقيقي ، والرقم القياسي العام لسعر وحدة المستوردات من تنبؤ الخطأ الناتج في المستوردات الكلية وهذا يشير الى تزايد قوة تفسير تباينات هذين المتغيرين لتباين متغير المستوردات الكلية. فقد كانت التغيرات في دخل الفرد الحقيقي تفسر حوالي 7.01% في الفترة الثالثة وتزايدت حتى وصلت الى 21.75% في الفترة العاشرة ، كذلك الحال بالنسبة الى متغير الرقم القياسي العام لسعر وحدة المستوردات حيث كانت القوة التفسيرية له في المستوردات الكلية 2.5% في الفترة الثالثة ، ووصلت الى 23.42% في الفترة العاشرة. ولوحظ هنا التأثير الأكبر لمتغير الرقم القياسي العام لسعر وحدة المستوردات.

مصداقية النتائج

يتم اللجوء الى أسلوب إعادة ترتيب المتغيرات للتأكد من مصداقية النتائج ودعمها. وهذه الطريقة يعتمد عليها توزيع تشولاسكي (Choleski Decomposition).

بعد إعادة ترتيب المتغيرات ومن الجدول رقم (1) ، ملحق (2) تبين عدم اختلاف النتائج كثيرا حيث بقي متغير الرقم القياسي العام لسعر وحدة المستوردات له التفسير الأكبر من تنبؤ الخطأ الناتج في المستوردات الكلية.

وفي مرحلة تالية تم تطبيق أسلوب تحليل مكونات التباين للمستوردات حسب التصنيف الدولي حيث كانت المتغيرات في كل حالة تتمثل في المستوردات حسب التصنيف الدولي ، ودخل الفرد الحقيقي ، وسعر الصرف الحقيقي ، والرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات حسب التصنيف الدولي. وكانت النتائج على النحو التالي:

أولا: المستوردات من المواد الغذائية حسب التصنيف الدولي

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4:4) بأن المستوردات من المواد الغذائية حسب التصنيف الدولي تأثرت بقوة بالتغيرات في المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج. وقد اتضح ذلك من خلال التناقص في القوة التفسيرية لمتغير مستوردات المواد الغذائية لنفسه خلال الفترة. وقد صاحب هذا زيادة في قوة تفسير التغيرات في المتغيرات المستقلة الأخرى من تنبؤ الخطأ الناتج في مستوردات المواد الغذائية. فنلاحظ ان متغير مستوردات المواد الغذائية يفسر نفسه في الفترة الأولى بنسبة 100% ، ثم تتناقص القوة التفسيرة له حتى تصل الى 50.2% للفترة الخامسة ، والى 39.41% للفترة العاشرة. وبالمقابل نجد ان التغيرات في كل من دخل الفرد الحقيقي وسعر الصرف الحقيقي والرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات للمواد الغذائية تفسر حوالي 7.54% من تنبؤ الخطأ الناتج في مستوردات المواد الغذائية

في الفترة الثانية ، والتي تعود الى اخطاء عشوائية في هذه المتغيرات ، ثم تبدأ هذه القوة التفسيرية في الإرتفاع حتى تصل الى 60.59% في الفترة العاشرة.

كما نلاحظ انه كان لمتغير دخل الفرد الحقيقي تأثيراً ضئيلاً على متغير مستوردات المواد الغذائية ويتضح هذا من محدودية التغيرات التفسيرية من تنبؤ الخطأ الناتج في متغير مستوردات المواد الغذائية. وقد كانت التغيرات فيه عند الفترة الثانية تفسر 0.32% من تنبؤ الخطأ الناتج في المستوردات من المواد الغذائية ، ثم انخفضت الى 0.22% في الفترة الخامسة ، ثم ارتفعت الى 1.7% في الفترة العاشرة. لكن يتضح انه هناك تزايد للقوة التفسيرية لمتغيري سعر الصرف الحقيقي ، والرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات من المواد الغذائية من تنبؤ الخطأ الناتج في مستوردات المواد الغذائية . فقد كانت التغيرات في متغير سعر الصرف الحقيقي تفسر حوالي 2.03% في الفترة الثانية وتزايدت حتى وصلت الى 21.56% في الفترة العاشرة . أما بالنسبة الى متغير الرقم القياسي العام لسعر وحدة المستوردات فقد كانت القوة التفسيرية له عالية وحاسمة بالمقارنة مع المتغيرات المستقلة الأخرى حيث كانت التغيرات فيه تفسر 5.19% في الفترة الثانية ، ووصلت الى 37.33% في الفترة العاشرة.

تحليل مكونات التباين للمستوردات من المواد الغذائية

حسب التصنف الدولي

جدول رقم (4:4)

الفترة	S.E.	المستوردات من المواد الغذائية حسب التصنيف الدولي	الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات لمواد الغذائية	دخل الفرد الحقيقي	سعر الصرف الحقيقي	
1	0.135006	100	0	0	0	
2	0.152597	92.45586	5.187983	0.319888	2.03627	7.544141
3	0.17107	75.00799	19.02753	0.321339	5.643136	24.99201
4	0.192576	59.43548	29.75441	0.257921	10.55218	40.56451
5	0.209979	50.20273	35.12264	0.222528	14.4521	49.79727
6	0.221004	45.60191	37.13247	0.314799	16.95082	54.39809
7	0.227645	43.19985	37.69262	0.597436	18.51009	56.80015
8	0.232081	41.64426	37.73903	0.990088	19.62662	58.35574
9	0.235567	40.42632	37.59369	1.377456	20.60253	59.57368
10	0.238612	39.40747	37.33208	1.700882	21.55957	60.59253

وللتأكد من مصداقية النتائج تم إعادة ترتيب المتغيرات في الجدول رقم (2) ، ملحق (2) وتبين ان النتائج لم تختلف كثيرا حيث بقي المتغير الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات للمواد الغذائية يفسر الجزء الأكبر من تنبؤ الخطأ الناتج في المستوردات من المواد الغذائية.

ثانيا: المستوردات من المشروبات والتبغ حسب التصنيف الدولي

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (5:4) بأن المستوردات من المشروبات والتبغ حسب التصنيف الدولي قد تأثرت بالتغيرات في المتغيرات المستقلة الأخرى. وكان ذلك واضحاً من خلال التناقص في القوة التفسيرية لمتغير المستوردات من المشروبات والتبغ لنفسه عبر الزمن وحتى الفترة العاشرة ، والمصاحب له زيادة محدودة في قوة تفسير التغيرات في المتغيرات المستقلة الأخرى من تنبؤ الخطأ الناتج في المستوردات من المشروبات والتبغ. وتبين ان متغير المستوردات من المشروبات والتبغ يفسر نفسه في الفترة الأولى بنسبة 100% ، ثم تتناقص القوة التفسيرية له حتى تصل الى 64.84% في الفترة الخامسة ، والى 63.7% في الفترة العاشرة. وبالمقابل نجد ان التغيرات في كل من دخل الفرد الحقيقي وسعر الصرف الحقيقي والرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات للمشروبات والتبغ تفسر حوالي 3.86% من تنبؤ الخطأ الناتج في مستوردات المشروبات والتبغ في الفترة الثانية ، ثم ترتفع هذه القوة التفسيرية لتصل الى 35.16% في الفترة الخامسة والى 36.3% في الفترة العاشرة على التوالي.

كما تبين ان العامل الحاسم والمؤثر في المستوردات من المشروبات والتبغ هو الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات من المشروبات والتبغ ، ويتضح هذا من تزايد قوة تفسير التغيرات في تنبؤ الخطأ الناتج من المستوردات من المشروبات والتبغ. وقد فسرت التغيرات 1.99% من تنبؤ الخطأ الناتج في المستوردات من المشروبات والتبغ في الفترة الثانية ، ثم تزايدت هذه النسبة لتصل 22.05% في الفترة الخامسة ثم الى 24.02% في الفترة العاشرة. أما متغير دخل الفرد الحقيقي فقد كان تأثيره ضئيلاً على متغير المستوردات من المشروبات والتبغ ، ويتضح هذا من محدودية التغيرات التفسيرية من تنبؤ الخطأ الناتج في متغير المستوردات من المشروبات والتبغ ، ولكن كان تأثير متغير سعر الصرف الحقيقي أكثر وضوحاً حيث كانت التغيرات في كل منهما عند الفترة الثانية تفسر 0.518% ، 1.35% على التولي من تنبؤ الخطأ الناتج في المستوردات من المشروبات والتبغ ، ثم أصبحت 1.16% ، 11.95% في الفترة الخامسة ، ثم 1.08% ، 11.2% على التوالي في الفترة العاشرة. ونلاحظ هنا التأثير الضئيل لمتغير دخل الفرد الحقيقي على المستوردات من المشروبات والتبغ ، والسبب يعود في ذلك الى محدودية استهلاك هذه المواد في السوق الأردني ؛ فهناك نسبة صغيرة من السكان تستهلك مثل هذه المواد.

تحليل مكونات التباين للمستوردات من المشروبات والتبغ

حسب التصنيف الدولي

جدول رقم (5:4)

الفترة	S.E.	المستوردات من المشروبات والتبغ حسب التصنيف الدولي	الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات للمشروبات والتبغ	دخل الفرد الحقيقي	سعر الصرف الحقيقي	
1	0.171138	100	0	0	0	
2	0.253291	96.14231	1.991917	0.518399	1.347372	3.857688
3	0.307734	84.35632	8.208821	1.175034	6.259827	15.64368
4	0.349433	72.0498	16.18928	1.276528	10.48439	27.9502
5	0.378046	64.8423	22.05098	1.158077	11.94864	35.1577
6	0.394425	62.35307	24.62998	1.072151	11.94479	37.64692
7	0.403504	62.346	24.99119	1.031731	11.63108	37.654
8	0.409153	62.99649	24.60537	1.025477	11.37267	37.00352
9	0.412752	63.48934	24.23385	1.048088	11.22872	36.51066
10	0.414893	63.6966	24.02456	1.082292	11.19655	36.3034

وبعد إعادة ترتيب المتغيرات في الجدول رقم (3) ملحق (2) حسب توزيع تشولاسكي ن تبين ان النتائج لم تختلف كثيرا حيث بقي المتغير الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات للمشروبات والتبغ يفسر الجزء الأكبر من تنبؤ الخطأ الناتج في المستوردات من المشروبات والتبغ.

ثالثا: المستوردات من المواد الخام حسب التصنيف الدولي

من خلال الجدول رقم (6:4) تبين أن المستوردات من المواد الخام حسب التصنيف الدولي كان تأثرها محدوداً بالتغيرات في المتغيرات التوضيحية. وظهر هذا من خلال التناقص المحدود في القوة التفسيرية لمتغير المستوردات من المواد الخام لنفسه من الفترة الأولى وحتى الفترة العاشرة. ففي الفترة الأولي فسر المتغير المستوردات من المواد الخام نفسه بنسبة 100% ثم بدأت القوة التفسيرية بالتناقص المحدود خلال الفترة لتصل في الفترة الثانية الى 89.35% والى 77.22% فقط في الفترة العاشرة. وقد كان مصاحباً لهذا زيادة محدودة في قوة تفسير التغيرات في المتغيرات المستقلة الأخرى من تنبؤ الخطأ

الناتج في المستوردات من المواد الخام ؛ فنجد ان التغيرات في كل من دخل الفرد الحقيقي وسعر الصرف الحقيقي والرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات للمواد الخام تفسر حوالي 10.65% من تنبؤ الخطأ الناتج في مستوردات المواد الخام في الفترة الثانية ، ثم ترتفع هذه القوة التفسيرية لتصل الى 20.8% في الفترة الخامسة ، والى 22.78% في الفترة العاشرة.

وتبين ان المتغيرين المؤثرين في المستوردات من المواد الخام هو الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات من المواد الخام وسعر الصرف الحقيقي ، حيث انعكس هذا في تزايد قوة تفسير التغيرات لهذين المتغيرين في تنبؤ الخطأ الناتج من المستوردات من المواد الخام. وقد كانت التغيرات تفسر 5.51% و 4.98% على التوالي من تنبؤ الخطأ الناتج في المستوردات من المواد الخام في الفترة الثانية ، ثم تزايدت هذه النسبة لتصل 9.35% و 9.92% في الفترة الخامسة ثم الى 10.21% و 11.03% على التوالي في الفترة العاشرة. أما متغير دخل الفرد الحقيقي ، فقد كان تأثيره ضئيلاً على متغير المستوردات من المواد الخام ويتضح هذا من محدودية التغيرات التفسيرية من تنبؤ الخطأ الناتج في متغير المستوردات من المواد الخام. فقد كانت التغيرات فيه عند الفترة الثانية تفسر 0.164% من تنبؤ الخطأ الناتج في المستوردات من المواد الخام ، ثم أصبحت 1.52% في الفترة الخامسة ، ثم 1.53% في الفترة العاشرة.

تحليل مكونات التباين للمستوردات من المواد الخام

حسب التصنيف الدولي

جدول رقم (6:4)

الفترة	S.E.	المستوردات من المواد الخام حسب التصنيف الدولي	الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات لمواد الخام	دخل الفرد الحقيقي	سعر الصرف الحقيقي	
1	0.134427	100	0	0	0	
2	0.162862	89.34506	5.512611	0.164378	4.977955	10.65494
3	0.171454	80.99909	9.139168	0.33154	9.530203	19.00091
4	0.174185	80.01334	9.365661	1.17448	9.446517	19.98666
5	0.176698	79.20221	9.353	1.517169	9.927621	20.79779
6	0.178422	77.74357	9.980951	1.499023	10.77645	22.25642
7	0.179205	77.3362	10.25469	1.511975	10.89713	22.6638
8	0.17966	77.40133	10.21847	1.522893	10.85731	22.59867
9	0.179939	77.3148	10.20714	1.518463	10.9596	22.6852
10	0.180053	77.21993	10.21335	1.533542	11.03318	22.78007

وتم القيام بإعادة ترتيب المتغيرات في الجدول رقم (4) ، ملحق (2) حسب توزيع تشولاسكي حيث تبين ان النتائج لم تختلف كثيرا ، فقد بقي متغير الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات لمواد الخام وسعر الصرف الحقيقي يفسران الجزء الأكبر من تنبؤ الخطأ الناتج في المستوردات من مواد الخام.

رابعا: المستوردات من الوقود المعدني ومواد التشحيم حسب التصنيف الدولي

وظهر أيضاً في الجدول رقم (7:4) أن المستوردات من الوقود المعدني ومواد التشحيم حسب التصنيف الدولي تتأثر بالتغيرات في المتغيرات التوضيحية. وقد كان هذا بيناً من خلال التناقص في القوة التفسيرية لمتغير المستوردات من الوقود المعدني ومواد التشحيم لنفسه من الفترة الأولى وحتى الفترة العاشرة ، والمصاحب له زيادة قوة تفسير التغيرات في المتغيرات التوضيحية الأخرى من تنبؤ الخطأ الناتج في المتغير التابع. فنلاحظ ان متغير المستوردات من الوقود المعدني ومواد التشحيم يفسر نفسه في الفترة الأولى بنسبة 100% ، ثم تتناقص القوة التفسيرية له حتى تصل الى 68.76% للفترة الخامسة ، والى 63.26% للفترة العاشرة. كما نجد ان التغيرات في كل من دخل الفرد الحقيقي وسعر

الصرف الحقيقي والرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات من الوقود المعدني ومواد التشحيم تفسر حوالي 4.15% من تنبؤ الخطأ الناتج في مستوردات الوقود المعدني ومواد التشحيم في الفترة الثانية ، والتي تعود الى اخطاء عشوائية في هذه المتغيرات ، ثم تبدأ هذه القوة التفسيرية في الارتفاع حتى تصل الى 31.23% في الفترة الخامسة والى 36.74% في الفترة العاشرة.

وقد كان للمتغيرات الثلاثة تأثيرات متقاربة على متغير المستوردات من الوقود المعدني ومواد التشحيم. فقد كانت التغيرات في متغير دخل الفرد الحقيقي عند الفترة الثانية تفسر 3.85% من تنبؤ الخطأ الناتج في المستوردات من الوقود المعدني ومواد التشحيم ، ثم ارتفعت الى 11.86% في الفترة الخامسة ، ثم أصبحت 11.98% في الفترة العاشرة. كذلك كان هناك تزايد للقوة التفسيرية لمتغيري سعر الصرف الحقيقي ، والرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات من الوقود ومواد التشحيم من تنبؤ الخطأ الناتج في المستوردات من الوقود المعدني ومواد التشحيم حيث كانت التغيرات في كل منهما عند الفترة الثانية تفسر 0.258% ، 0.041% على التولي من تنبؤ الخطأ الناتج فيه ، ثم أصبحت 6.28% ، 13.09% في الفترة الخامسة ، ثم 9.54% ، 15.21% في الفترة العاشرة على التوالي.

تحليل مكونات التباين للمستوردات من الوقود المعدني ومواد التشحيم حسب التصنيف الدولي

جدول رقم (7:4)

الفترة	S.E.	المستوردات من الوقود المعدني ومواد التشحيم حسب التصنيف الدولي	الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات للوقود المعدني ومواد التشحيم	دخل الفرد الحقيقي	سعر الصرف الحقيقي	
1	0.122759	100	0	0	0	
2	0.15936	95.84989	0.041396	3.850661	0.258056	4.150113
3	0.177285	83.28943	5.139112	11.25803	0.313432	16.71057
4	0.191703	72.68552	11.33158	12.82814	3.154765	27.31449
5	0.199391	68.76212	13.09215	11.86579	6.279937	31.23788
6	0.203289	67.54947	13.01565	12.05297	7.381919	32.45054
7	0.204946	66.89813	13.09643	12.35115	7.654289	33.10187
8	0.206385	65.99154	13.74208	12.28904	7.977343	34.00846
9	0.208601	64.59689	14.65284	12.08806	8.662219	35.40312
10	0.210819	63.26381	15.20879	11.98576	9.541637	36.73619

وقد تم إعادة ترتيب المتغيرات حسب توزيع تشولاسكي في جدول رقم (5) ، ملحق (2) للحصول على مصداقية النتائج ، حيث تبين ان النتائج لم تختلف أيضاً. فقد بقيت المتغيرات الثلاث: الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات للوقود المعدني ومواد التشحيم ، وسعر الصرف الحقيقي ، ودخل الفرد الحقيقي تعطي نتائج متقاربة.

خامسا: المستوردات من الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية حسب التصنيف الدولي

كما نلاحظ من خلال الجدول رقم (8:4) بأن المستوردات من الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية حسب التصنيف الدولي تتأثر بقوة بالتغيرات في المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج. ويتضح ذلك من خلال التناقص في القوة التفسيرية لمتغير الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية لنفسه عبر الزمن ، والمصاحب لزيادة قوة تفسير التغيرات في المتغيرات المستقلة الأخرى من تنبؤ الخطأ

الناتج في الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية ، والذي يتضح من العامود الأخير. فنلاحظ ان متغير الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية يفسر نفسه في الفترة الأولى بنسبة 100% ، ثم تتناقص القوة التفسيرية له حتى تصل الى 69.57% للفترة الخامسة ، والى 61.66% للفترة العاشرة. وبالمقابل نجد ان التغيرات في كل من دخل الفرد الحقيقي وسعر الصرف الحقيقي والرقم القياسي لسعر وحدة مستوردات الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية تفسر حوالي 5.18% من تنبؤ الخطأ الناتج في مستوردات الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية في الفترة الثانية ، ثم تبدأ هذه القوة التفسيرية في الارتفاع حتى تصل الى 30.42% في الفترة الخامسة والى 38.34% في الفترة العاشرة.

ويتضح انه كان لمتغير سعر الصرف الحقيقي تأثيراً ضئيلاً على متغير الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية ويظهر هذا من محدودية التغيرات التفسيرية من تنبؤ الخطأ الناتج في متغير الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية. فقد كانت التغيرات فيه عند الفترة الثانية تفسر 0.224% من تنبؤ الخطأ الناتج في المستوردات من الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية ، ثم ارتفعت الى 0.652% في الفترة الخامسة ، ثم الى 1.34% في الفترة العاشرة. لكن يتضح انه هناك تزايد للقوة التفسيرية لمتغيري دخل الفرد الحقيقي ، والرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات من الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية من تنبؤ الخطأ الناتج في مستوردات الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية. فقد كانت التغيرات في كل منهما عند الفترة الثانية تفسر 0.124% ، 4.83% على التولي من تنبؤ الخطأ الناتج في المستوردات من الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية ، ثم أصبحت 0.583% ، 29.19% في الفترة الخامسة على التوالي. ثم تزايدت الى 11.82% في الفترة العاشرة بالنسبة الى دخل الفرد الحقيقي ، حيث ظهر هذا التأثير بعد الفترة الخامسة الأمر الذي يشير الى ان المتغير الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية يتأثر على المدى المتوسط والطويل من دخل الفرد الحقيقي. وتناقصت النسبة الى 25.18% في الفترة العاشرة بالنسبة الى الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات للزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية مما يشير الى تناقص تأثير هذا المتغير بعد الفترة الخامسة. إلا أن هذين المتغيرين كان لهما التأثير الأكبر في قوة تفسير التغيرات من تنبؤ الخطأ الناتج في متغير الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية.

تحليل مكونات التباين للمستوردات من الزيوت والشحوم الحيوانية

والنباتية حسب التصنيف الدولي

جدول رقم (8:4)

الفترة	S.E.	المستوردات من الزيوت والشحوم حسب التصنيف الدولي	الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات للزيوت والشحوم	دخل الفرد الحقيقي	سعر الصرف الحقيقي	
1	0.29115	100	0	0	0	
2	0.316468	94.81654	4.834836	0.124144	0.224479	5.183459
3	0.3409	81.82564	17.34281	0.172475	0.659075	18.17436
4	0.36345	73.17404	25.89705	0.215843	0.713058	26.82595
5	0.382378	69.57554	29.18979	0.582867	0.651795	30.42445
6	0.395682	68.57324	29.08127	1.724081	0.621416	31.42677
7	0.406224	67.74523	27.76142	3.831748	0.661598	32.25477
8	0.416493	66.14409	26.47654	6.594145	0.785224	33.85591
9	0.42693	63.9471	25.63043	9.416386	1.006085	36.0529
10	0.436872	61.65764	25.18499	11.81782	1.339562	38.34237

وقد تم إعادة ترتيب المتغيرات في الجدول رقم (6) في الملحق (2) وقد تبين ان النتائج غير مختلفة حيث بقي المتغيرين ، الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات للزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية ، ودخل الفرد الحقيقي ، يفسران الجزء الأكبر من تنبؤ الخطأ الناتج في المستوردات من الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية.

سادسا: المستوردات من المواد الكيماوية حسب التصنيف الدولي

تبين من خلال الجدول رقم (9:4) بأن المستوردات من المواد الكيماوية حسب التصنيف الدولي تتأثر بالتغيرات التي حدثت في المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج ولكن بشكل محدود. ويتضح ذلك من خلال التناقص المحدود في القوة التفسيرية لمتغير المواد الكيماوية لنفسه عبر الزمن. ويصاحب هذا ، زيادة محدودة في تفسير التغيرات في المتغيرات المستقلة الأخرى من تنبؤ الخطأ الناتج في المواد الكيماوية ، والذي يتضح من العامود الأخير. فنلاحظ ان متغير المواد الكيماوية يفسر نفسه في الفترة

الأولى بنسبة 100% ، ثم تتناقص القوة التفسيرية له حتى تصل الى 93.20% للفترة الخامسة ، والى 78.03% للفترة العاشرة. وبالمقابل نجد ان التغيرات في كل من دخل الفرد الحقيقي وسعر الصرف الحقيقي والرقم القياسي لسعر وحدة مستوردات المواد الكيماوية تفسر حوالي 3.16% من تنبؤ الخطأ الناتج في مستوردات المواد الكيماوية في الفترة الثانية ، ثم تبدأ هذه القوة التفسيرية في الارتفاع حتى تصل الى 6.79% في الفترة الخامسة والى 21.97% في الفترة العاشرة.

ويتضح أيضاً انه كان لمتغير الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات من المواد الكيماوية تأثيراً ضئيلاً على متغير المواد الكيماوية وقد ظهر هذا من محدودية التغيرات التفسيرية من تنبؤ الخطأ الناتج في متغير المواد الكيماوية. فقد كانت التغيرات فيه عند الفترة الثانية تفسر 0.673% من تنبؤ الخطأ الناتج في المستوردات من المواد الكيماوية ، ثم ارتفعت الى 1.51% في الفترة الخامسة ، ثم الى 3.99% في الفترة العاشرة. وبالمقابل يبين الجدول تزايد محدود للقوة التفسيرية لمتغيري دخل الفرد الحقيقي ، وسعر الصرف الحقيقي من تنبؤ الخطأ الناتج في مستوردات المواد الكيماوية. فقد كانت التغيرات في كل منهما عند الفترة الثانية تفسر 0.063% ، 2.43% على التولي من تنبؤ الخطأ الناتج في المستوردات من المواد الكيماوية ، ثم أصبحت 1.29% ، 4.0% في الفترة الخامسة على التوالي. ثم تزايدت الى 10.32% ، 7.75% في الفترة العاشرة على التوالي.

تحليل مكونات التباين للمستوردات من المواد الكيماوية

حسب التصنيف الدولي

جدول رقم (9:4)

الفترة	S.E.	المستوردات من المواد الكيماوية حسب التصنيف الدولي	الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات المواد الكيماوية	دخل الفرد الحقيقي	سعر الصرف الحقيقي	
1	0.211504	100	0	0	0	
2	0.280454	96.83549	0.673688	0.063176	2.42765	3.164514
3	0.295867	95.42557	0.636997	0.058162	3.879275	4.574434
4	0.297284	94.89226	0.866563	0.26383	3.977349	5.107742
5	0.300271	93.20235	1.509404	1.290207	3.998039	6.79765
6	0.305749	90.32962	2.229929	3.173511	4.266941	9.670381
7	0.311992	87.05173	2.839766	5.355549	4.752955	12.94827
8	0.318163	83.85426	3.317401	7.356241	5.472097	16.14574
9	0.324163	80.85697	3.690923	8.986025	6.466086	19.14303
10	0.330111	78.03091	3.986989	10.23134	7.750758	21.96909

ولمصداقية النتائج تم القيام بإعادة ترتيب المتغيرات في الجدول رقم (7) في الملحق رقم (2) ، وقد تبين ان النتائج لم تختلف كثيرا أيضاً ، حيث بقي المتغيران دخل الفرد الحقيقي ، وسعر الصرف الحقيقي يفسران الجزء الأكبر من تنبؤ الخطأ الناتج في المستوردات من المواد الكيماوية.

سابعاً: المستوردات من البضائع المصنوعة المصنفة حسب التصنيف الدولي

وتبين من خلال الجدول رقم (10:4) بأن المستوردات من البضائع المصنوعة المصنفة حسب التصنيف الدولي تتأثر بقوة بالتغيرات الحادثة في المتغيرات التفسيرية. ويتضح ذلك من حدوث تناقص شديد في القوة التفسيرية لمتغير البضائع المصنوعة المصنفة لنفسه خلال الفترة. ويصاحب هذا ، زيادة قوية في تفسير التغيرات في المتغيرات المستقلة الأخرى من تنبؤ الخطأ الناتج في البضائع المصنوعة المصنفة. فنلاحظ ان متغير البضائع المصنوعة المصنفة يفسر نفسه في الفترة الأولى بنسبة 100% ، ثم تتناقص القوة التفسيرية له بشكل ملحوظ حتى تصل الى 87.56% للفترة الثانية ، والى 49.46%

للفترة الخامسة ، ثم الى 34.42% في الفترة العاشرة. وبالمقابل نجد ان التغيرات في كل من دخل الفرد الحقيقي وسعر الصرف الحقيقي والرقم القياسي لسعر وحدة مستوردات البضائع المصنوعة المصنفة تفسر حوالي 12.43% من تنبؤ الخطأ الناتج في مستوردات البضائع المصنوعة المصنفة في الفترة الثانية ، ثم ترتفع القوة التفسيرية حتى تصل الى 50.54% في الفترة الخامسة والى 65.57% في الفترة العاشرة.

ونلاحظ انه كان لمتغير الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات من البضائع المصنوعة المصنفة التأثير الأعظم في متغير البضائع المصنوعة المصنفة حيث كانت التغيرات لهذا المتغير تفسر 7.15% من تنبؤ الخطأ الناتج في متغير البضائع المصنوعة المصنفة في الفترة الثانية ، ثم تزايدت النسبة الى 43.72% في الفترة الخامسة ، ثم الى 54.3% في الفترة العاشرة. ونلاحظ بأن النسبة العظمى للتغيرات كانت لهذا المتغير نسبة الى مجموع المتغيرات. أما دخل الفرد الحقيقي فقد كان له تأثير ضئيل ومتناقص على متغير البضائع المصنوعة المصنفة ويتضح هذا من ضآلة التغيرات التفسيرية من تنبؤ الخطأ الناتج في متغير البضائع المصنوعة المصنفة. فقد كانت التغيرات فيه عند الفترة الثانية تفسر 5.25% من تنبؤ الخطأ الناتج في المستوردات من البضائع المصنوعة المصنفة ، ثم انخفض الى 3.51% في الفترة الخامسة ، ثم الى 2.81% في الفترة العاشرة. كما يبين الجدول تزايد محدود للقوة التفسيرية لمتغير سعر الصرف الحقيقي ، من تنبؤ الخطأ الناتج في مستوردات البضائع المصنوعة المصنفة. فقد كانت التغيرات فيه عند الفترة الثانية تفسر 0.031% من تنبؤ الخطأ الناتج في المستوردات من البضائع المصنوعة المصنفة ، ثم ارتفعت الى 3.3% للفترة الخامسة ، ثم تزايدت الى 8.46% للفترة العاشرة.

تحليل مكونات التباين للمستوردات من البضائع المصنوعة المصنفة

حسب التصنيف الدولي

جدول رقم (10:4)

الفترة	S.E.	المستوردات من البضائع المصنوعة المصنفة حسب التصنيف الدولي	الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات البضائع المصنوعة المصنفة	دخل الفرد الحقيقي	سعر الصرف الحقيقي	
1	0.213477	100	0	0	0	
2	0.270361	87.56246	7.152373	5.253794	0.031377	12.43754
3	0.301528	75.50953	18.88621	5.555114	0.049144	24.49047
4	0.338961	61.20532	33.14132	4.410186	1.243183	38.79469
5	0.380921	49.46018	43.72751	3.508031	3.304273	50.53981
6	0.414744	42.51204	49.49452	2.959202	5.034239	57.48796
7	0.437249	38.73961	52.32183	2.697142	6.241419	61.26039
8	0.451201	36.61015	53.63553	2.637791	7.116531	63.38985
9	0.460018	35.30128	54.17618	2.696718	7.825829	64.69873
10	0.465979	34.42443	54.30415	2.814573	8.456839	65.57556

كذلك تم القيام بإعادة ترتيب المتغيرات في الجدول رقم (8) ، الملحق (2) حسب توزيع تشولاسكي وتبين ان النتائج قريبة بشكل كبير ، حيث بقي متغير الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات للبضائع المصنوعة المصنفة يفسر الجزء الأكبر من تنبؤ الخطأ الناتج في المستوردات من البضائع المصنوعة المصنفة.

ثامناً: المستوردات من الآلات ومعدات النقل حسب التصنيف الدولي

وقد تبين أيضاً من خلال الجدول رقم (11:4) بأن المستوردات من الآلات ومعدات النقل حسب التصنيف الدولي قد تأثرت بقوة من التغيرات التي حدثت في المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج. ولقد ظهر ذلك بشكل واضح من خلال التناقص الشديد في القوة التفسيرية لمتغير الآلات ومعدات النقل لنفسه عبر الزمن . ويصاحب هذا ، زيادة قوية في تفسير التغيرات في المتغيرات المستقلة الأخرى من

تنبؤ الخطأ الناتج في الآلات ومعدات النقل. فنلاحظ ان متغير الآلات ومعدات النقل يفسر نفسه في الفترة الأولى بنسبة 100% ، ثم تتناقص القوة التفسيرية له حتى تصل الى 92.85% للفترة الثانية ، والى 66.53% للفترة الخامسة ، ثم الى 55.13% في الفترة العاشرة. وبالمقابل نجد ان التغيرات في كل من دخل الفرد الحقيقي وسعر الصرف الحقيقي والرقم القياسي لسعر وحدة مستوردات الآلات ومعدات النقل تفسر حوالي 7.15% من تنبؤ الخطأ الناتج في مستوردات الآلات ومعدات النقل في الفترة الثانية ، ثم ترتفع القوة التفسيرية حتى تصل الى 33.47% في الفترة الخامسة والى 44.87% في الفترة العاشرة.

ونلاحظ انه كان لمتغير الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات من الآلات ومعدات النقل ومتغير سعر الصرف الحقيقي تأثيرين متقاربين في متغير الآلات ومعدات النقل حيث كانت التغيرات لهذين المتغيرين تفسر 4.81% و 1.13% على التوالي من تنبؤ الخطأ الناتج في متغير الآلات ومعدات النقل في الفترة الثانية ، ثم تزايدت النسبة الى 25.5% و 6.95% في الفترة الخامسة ، ثم الى 26.54% و 17.33% على التوالي في الفترة العاشرة. أما دخل الفرد الحقيقي فقد كان له تأثير ضئيل على متغير الآلات ومعدات النقل ويتضح هذا من ضآلة التغيرات التفسيرية من تنبؤ الخطأ الناتج في متغير الآلات ومعدات النقل. فقد كانت التغيرات فيه عند الفترة الثانية تفسر 1.2% من تنبؤ الخطأ الناتج في المستوردات من الآلات ومعدات النقل ، ثم انخفض الى 1.01% في الفترة الخامسة ، ثم الى 0.99% في الفترة العاشرة.

تحليل مكونات التباين للمستوردات من الآلات ومعدات النقل

حسب التصنيف الدولي

جدول رقم (11:4)

الفترة	S.E.	المستوردات من الآلات ومعدات النقل حسب التصنيف الدولي	الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات الآلات ومعدات النقل	دخل الفرد الحقيقي	سعر الصرف الحقيقي	
1	0.220306	100	0	0	0	
2	0.293163	92.85367	4.812948	1.197539	1.135838	7.146325
3	0.322679	85.03296	12.93947	1.058162	0.969405	14.96704
4	0.346499	74.85976	21.16561	0.983321	2.991308	25.14024
5	0.367752	66.52961	25.50502	1.01689	6.948478	33.47039
6	0.382859	61.38289	26.89993	1.013352	10.70383	38.61711
7	0.392178	58.50542	27.06942	0.988998	13.43616	41.49458
8	0.397845	56.86001	26.90647	0.971497	15.26202	43.13999
9	0.401522	55.83482	26.70722	0.969554	16.4884	44.16517
10	0.4041	55.13404	26.53797	0.993034	17.33496	44.86596

وقد تبين بعد إعادة ترتيب المتغيرات في الجدول رقم (9) ، ملحق رقم (2) حسب توزيع تشولاسكي ان النتائج لم تختلف كثيرا أيضاً ، حيث بقي متغيري الرقم القياسي لسعر وحدة مستوردات الآلات ومعدات النقل وسعر الصرف الحقيقي يفسران الجزء الأكبر من تنبؤ الخطأ الناتج في المستوردات من الآلات ومعدات النقل.

تاسعاً: المستوردات من المصنوعات المتنوعة حسب التصنيف الدولي

ومن الجدول رقم (12:4) تبين أن المستوردات من المصنوعات المتنوعة حسب التصنيف الدولي قد تأثرت بالتغيرات في المتغيرات المستقلة ، لكن بشكل محدود. واتضح هذا من التناقص المحدود الذي حدث في القوة التفسيرية لمتغير المصنوعات المتنوعة لنفسه خلال الفترة. وقد صاحب هذا ، زيادة محدودة ايضاً في تفسير التغيرات في المتغيرات المستقلة الأخرى من تنبؤ الخطأ الناتج في المصنوعات المتنوعة. كما نلاحظ ان متغير المصنوعات المتنوعة يفسر نفسه في الفترة الأولى بنسبة

100% ، ثم تتناقص القوة التفسيرية له حتى تصل الى 88.21% في الفترة الثانية ، والى 75.29% في الفترة الخامسة ، ثم الى 69.42% في الفترة العاشرة. وبالمقابل نجد ان التغيرات في كل من دخل الفرد الحقيقي وسعر الصرف الحقيقي والرقم القياسي لسعر وحدة مستوردات المصنوعات المتنوعة تفسر حوالي 11.79% من تنبؤ الخطأ الناتج في مستوردات المصنوعات المتنوعة في الفترة الثانية ، ثم ترتفع القوة التفسيرية حتى تصل الى 24.71% في الفترة الخامسة والى 30.58% في الفترة العاشرة.

واتضح أن كان لمتغير الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات من المصنوعات المتنوعة التأثير الأكبر في متغير المصنوعات المتنوعة حيث كانت التغيرات لهذا المتغير تفسر 1.86% من تنبؤ الخطأ الناتج في متغير المصنوعات المتنوعة في الفترة الثانية ، ثم تزايدت النسبة الى 12.08% في الفترة الخامسة ، ثم الى 17.33% في الفترة العاشرة. أما دخل الفرد الحقيقي فقد كان له تأثير ضئيل على متغير المصنوعات المتنوعة ويتضح هذا من انخفاض التغيرات التفسيرية من تنبؤ الخطأ الناتج في متغير المصنوعات المتنوعة. فقد كانت التغيرات فيه عند الفترة الثانية تفسر 2.48% من تنبؤ الخطأ الناتج في المستوردات من المصنوعات المتنوعة ، ثم ارتفعت الى 2.93% في الفترة الخامسة ، ثم الى 2.78% في الفترة العاشرة. كما يبين الجدول تأثيراً اكبر للقوة التفسيرية لمتغير سعر الصرف الحقيقي من تنبؤ الخطأ الناتج في مستوردات المصنوعات المتنوعة. فقد كانت التغيرات فيه عند الفترة الثانية تفسر 7.45% من تنبؤ الخطأ الناتج في المستوردات من المصنوعات المتنوعة في الفترة الثانية ، ثم ارتفعت الى 9.68% للفترة الخامسة ثم الى 10.47% للفترة العاشرة.

تحليل مكونات التباين للمستوردات من المصنوعات المتنوعة

حسب التصنيف الدولي

جدول رقم (12:4)

الفترة	**S.E.**	**المستوردات من المصنوعات المتنوعة حسب التصنيف الدولي**	**الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات المصنوعات المتنوعة**	**دخل الفرد الحقيقي**	**سعر الصرف الحقيقي**	
1	0.232632	100	0	0	0	
2	0.249185	88.21237	1.862626	2.476056	7.448953	11.78764
3	0.256098	84.24297	4.575586	2.372677	8.808769	15.75703
4	0.262173	81.78281	6.92368	2.630854	8.66265	18.21718
5	0.273241	75.29452	12.08653	2.934083	9.684874	24.70549
6	0.277991	72.74387	13.94843	2.894771	10.41293	27.25613
7	0.280999	71.37553	15.32357	2.833439	10.46747	28.62448
8	0.282261	70.75479	15.98969	2.821325	10.4342	29.24522
9	0.283642	70.06903	16.72434	2.799785	10.40685	29.93098
10	0.284993	69.42316	17.32754	2.778901	10.4704	30.57684

بعد إعادة ترتيب المتغيرات في الجدول رقم (10) التابع لملحق (2) نلاحظ بأن النتائج أيضاً لم تختلف كثيرا، حيث بقي متغير الرقم القياسي لسعر وحدة مستوردات المصنوعات المتنوعة يفسر الجزء الأكبر من تنبؤ الخطأ الناتج في المستوردات من المصنوعات المتنوعة ، ويليه سعر الصرف الحقيقي. أما متغير دخل الفرد الحقيقي فقد كان تأثيره أيضاً ضئيلاً.

كما تم تطبيق نفس الأسلوب للمستوردات حسب الأغراض الاقتصادية حيث كانت المتغيرات ، أيضاً ، لكل حالة متمثلة بالمستوردات حسب الأغراض الاقتصادية ، ودخل الفرد الحقيقي ، وسعر الصرف الحقيقي ، والرقم القياسي العام لسعر وحدة المستوردات. وقد كانت النتائج على النحو التالي:

أولاً: المستوردات من سلع الاستهلاك الجاري حسب الأغراض الاقتصادية

نلاحظ من خلال الجدول رقم (13:4) بأن المستوردات من سلع الاستهلاك الجاري حسب الأغراض الاقتصادية تتأثر بشدة من التغيرات في المتغيرات المستقلة. ويتضح ذلك من خلال التناقص الشديد في القوة التفسيرية لمتغير سلع الاستهلاك الجاري لنفسه عبر الزمن. ويصاحب هذا ، زيادة شديدة في تفسير التغيرات في المتغيرات المستقلة الأخرى من تنبؤ الخطأ الناتج في سلع الاستهلاك الجاري والظاهرة في العامود الأخير. فنلاحظ ان متغير سلع الاستهلاك الجاري يفسر نفسه في الفترة الأولى بنسبة 100% ، ثم تتناقص القوة التفسيرية له حتى تصل الى 91.34% في الفترة الثانية ، والى 56.74% في الفترة الخامسة ، ثم الى 43.62% في الفترة العاشرة. وبالمقابل نجد ان التغيرات في كل من دخل الفرد الحقيقي وسعر الصرف الحقيقي والرقم القياسي العام لسعر وحدة المستوردات تفسر حوالي 8.65% من تنبؤ الخطأ الناتج في مستوردات سلع الاستهلاك الجاري في الفترة الثانية ، ثم ترتفع القوة التفسيرية حتى تصل الى 43.26% في الفترة الخامسة والى 56.74% في الفترة العاشرة.

ونلاحظ انه كان لمتغير الرقم القياسي العام لسعر وحدة المستوردات تأثيرا أكبراً في متغير سلع الاستهلاك الجاري حيث كانت التغيرات لهذا المتغير تفسر 2.07% من تنبؤ الخطأ الناتج في متغير سلع الاستهلاك الجاري في الفترة الثانية ، ثم تزايدت النسبة الى 21.33% في الفترة الخامسة ، ثم الى 27.56% في الفترة العاشرة. أما دخل الفرد الحقيقي فقد كان له تأثيراً محدوداً على متغير سلع الاستهلاك الجاري ويتضح هذا من انخفاض التغيرات التفسيرية من تنبؤ الخطأ الناتج في متغير سلع الاستهلاك الجاري. فقد كانت التغيرات فيه عند الفترة الثانية تفسر 6.07% من تنبؤ الخطأ الناتج في المستوردات من سلع الاستهلاك الجاري ، ثم ارتفعت الى 8.43% في الفترة الخامسة ، ثم انخفضت الى 7.93% في الفترة العاشرة. كما يبين الجدول تأثيراً أعلى أيضاً للقوة التفسيرية لمتغير سعر الصرف الحقيقي من تنبؤ الخطأ الناتج في مستوردات سلع الاستهلاك الجاري. فقد كانت التغيرات فيه عند الفترة الثانية تفسر 0.508% من تنبؤ الخطأ الناتج في المستوردات من سلع الاستهلاك الجاري في الفترة الثانية ، ثم ارتفعت الى 13.49% للفترة الخامسة ثم الى 21.24% للفترة العاشرة.

تحليل مكونات التباين للمستوردات من سلع الاستهلاك الجاري حسب الأغراض الاقتصادية

جدول رقم (13:4)

الفترة	S.E.	المستوردات من سلع الاستهلاك الجاري حسب الأغراض الاقتصادية	الرقم القياسي العام لسعر وحدة المستوردات	دخل الفرد الحقيقي	سعر الصرف الحقيقي	
1	0.090587	100	0	0	0	
2	0.127833	91.34504	2.070699	6.075682	0.508579	8.65496
3	0.151084	81.03918	7.940038	8.394824	2.625961	18.96082
4	0.172102	66.96354	15.63975	9.131858	8.264856	33.03646
5	0.190185	56.73719	21.33486	8.431354	13.4966	43.26281
6	0.203327	51.03077	24.73387	7.508382	16.72697	48.96922
7	0.212584	47.96602	26.55388	6.893519	18.58658	52.03398
8	0.219561	46.06307	27.41617	6.765839	19.75492	53.93693
9	0.225257	44.58063	27.68836	7.131567	20.59944	55.41937
10	0.230141	43.25809	27.56304	7.937992	21.24088	56.74191

وبعد إعادة ترتيب المتغيرات في الجدول رقم (11) في الملحق رقم (2) حسب توزيع تشولاسكي تبين أيضاً ان النتائج لم تختلف كثيرا، حيث بقي متغير الرقم القياسي العام لسعر وحدة المستوردات يفسر أعلى نسبة من تنبؤ الخطأ الناتج في المستوردات من سلع الاستهلاك الجاري ، يليه سعر الصرف الحقيقي ثم دخل الفرد الحقيقي.

ثانياً: المستوردات من سلع الاستهلاك المعمر حسب الأغراض الاقتصادية

نلاحظ من خلال الجدول رقم (14:4) ان المستوردات من سلع الاستهلاك المعمر حسب الأغراض الاقتصادية قد تأثرت من التغيرات في المتغيرات المستقلة. وكان ذلك جلياً من التناقص الذي حدث في القوة التفسيرية لمتغير سلع الاستهلاك المعمر لنفسه عبر الزمن. وقد صاحب هذا زيادة في تفسير التغيرات في المتغيرات المستقلة الأخرى من تنبؤ الخطأ الناتج في سلع الاستهلاك المعمر

والظاهرة في العامود الأخير. فنلاحظ ان متغير سلع الاستهلاك المعمر يفسر نفسه في الفترة الأولى بنسبة 100% ، ثم تتناقص القوة التفسيرية له لتصل الى 79.72% في الفترة الثانية ، حيث هذا يشير الى زيادة القوة التفسيرية للمتغرات المستقلة الأخرى زيادة ملحوظة على المدى القصير. ثم تتناقص القوة التفسيرية الى 65.54% في الفترة الخامسة ، ثم الى 62.51% في الفترة العاشرة. وبالمقابل نجد ان التغيرات في كل من دخل الفرد الحقيقي وسعر الصرف الحقيقي والرقم القياسي العام لسعر وحدة المستوردات تفسر حوالي 20.27% من تنبؤ الخطأ الناتج في مستوردات سلع الاستهلاك المعمر في الفترة الثانية ، ثم ترتفع القوة التفسيرية حتى تصل الى 34.46% في الفترة الخامسة والى 37.48% في الفترة العاشرة.

ونلاحظ انه كان لمتغيري الرقم القياسي العام لسعر وحدة المستوردات ومتغير سعر الصرف الحقيقي تأثيرين معتدلين لكل منهما في متغير سلع الاستهلاك المعمر حيث كانت التغيرات لهذين المتغيرين تفسر 8.96% ، 2.82% على التوالي من تنبؤ الخطأ الناتج في متغير سلع الاستهلاك المعمر في الفترة الثانية ، ثم تزايدت النسبة الى 10.31% ، 3.87% على التوالي في الفترة الخامسة ، ثم الى 10.09% ، 8.03% على التوالي في الفترة العاشرة. كما يبين الجدول تأثيراً أعلى للقوة التفسيرية لمتغير دخل الفرد الحقيقي من تنبؤ الخطأ الناتج في مستوردات سلع الاستهلاك المعمر. فقد كانت التغيرات فيه عند الفترة الثانية تفسر 8.5% من تنبؤ الخطأ الناتج في المستوردات من سلع الاستهلاك المعمر في الفترة الثانية ، ثم ارتفعت الى 20.27% للفترة الخامسة ثم انخفضت الى 19.35% للفترة العاشرة.

تحليل مكونات التباين للمستوردات من سلع الاستهلاك المعمر

حسب الأغراض الاقتصادية

جدول رقم (14:4)

الفترة	S.E.	المستوردات من سلع الاستهلاك المعمر حسب الأغراض الاقتصادية	الرقم القياسي العام لسعر وحدة المستوردات	دخل الفرد الحقيقي	سعر الصرف الحقيقي	
1	0.25488	100	0	0	0	
2	0.399528	79.72575	8.958931	8.497229	2.818086	20.27425
3	0.476652	71.05503	12.206	14.67824	2.060732	28.94497
4	0.515165	67.59004	11.28716	18.68797	2.434825	32.40996
5	0.539185	65.53815	10.31577	20.27397	3.872104	34.46184
6	0.555407	64.29585	10.01859	20.35593	5.329624	35.70414
7	0.565981	63.64358	10.04338	19.87148	6.441563	36.35642
8	0.572905	63.26537	10.12214	19.3946	7.217881	36.73462
9	0.577828	62.9268	10.14664	19.19686	7.729703	37.0732
10	0.581791	62.51509	10.09278	19.35652	8.035608	37.48491

وأجري أيضاً إعادة ترتيب للمتغيرات ونلاحظ نتائجه في الجدول رقم (12) التابع للملحق (2) وقد تبين ان النتائج أيضاً لم تختلف كثيرا ، حيث بقي المتغيرين ، الرقم القياسي العام لسعر وحدة المستوردات ، وسعر الصرف الحقيقي ، يفسران الجزء الأكبر من تنبؤ الخطأ الناتج في المستوردات من سلع الاستهلاك المعمر مجتمعين ، وبقي دخل الفرد الحقيقي يفسر النسبة الأعلى.

ثالثاً: المستوردات من المحروقات والوقود حسب الأغراض الاقتصادية.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (15:4) بأن المستوردات من المحروقات والوقود حسب الأغراض الاقتصادية تتأثر بشكل محدود جداً بالتغيرات في المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج. ويتضح ذلك من التناقص الضئيل في القوة التفسيرية لمتغير المحروقات والوقود لنفسه خلال الفترة من الأولى الى العاشرة. وبالمقابل صاحب هذا زيادة ضئيلة في تفسير التغيرات في المتغيرات المستقلة الأخرى من تنبؤ الخطأ الناتج في المحروقات والوقود الظاهرة في العامود الأخير. فنلاحظ ان متغير المحروقات والوقود يفسر نفسه في الفترة الأولى بنسبة 100% ، ثم تتناقص القوة التفسيرية له لتصل

الى 93.10% في الفترة الثانية ، ثم الى 92.13% في الفترة الخامسة ، ثم الى 85.16% في الفترة العاشرة. وبالمقابل نجد ان التغيرات في كل من دخل الفرد الحقيقي وسعر الصرف الحقيقي والرقم القياسي العام لسعر وحدة المستوردات تفسر حوالي 6.9% من تنبؤ الخطأ الناتج في مستوردات المحروقات والوقود في الفترة الثانية ، ثم ترتفع القوة التفسيرية حتى تصل الى 7.87% في الفترة الخامسة والى 14.83% في الفترة العاشرة.

ونلاحظ انه كان لمتغير الرقم القياسي العام لسعر وحدة المستوردات تأثيراً متوسطاً ، بالرغم من محدوديته ، في متغير مستوردات المحروقات والوقود حيث كانت التغيرات لهذا المتغير تفسر 0.022% من تنبؤ الخطأ الناتج في متغير مستوردات المحروقات والوقود في الفترة الثانية ، ثم تزايدت النسبة الى 1.34% في الفترة الخامسة ، ثم الى 5.72% في الفترة العاشرة. أما سعر الصرف الحقيقي فقد كان له التأثير الأكبر على متغير مستوردات المحروقات والوقود ويتضح هذا من ارتفاع التغيرات التفسيرية من تنبؤ الخطأ الناتج في متغير مستوردات المحروقات والوقود. فقد كانت التغيرات فيه عند الفترة الثانية تفسر 4.32% من تنبؤ الخطأ الناتج في مستوردات المحروقات والوقود ، ثم ارتفعت الى 4.63% في الفترة الخامسة ، ثم الى 7.53% في الفترة العاشرة. كما يبين الجدول تأثيراً ضئيلاً ومتناقصاً للقوة التفسيرية لمتغير دخل الفرد الحقيقي من تنبؤ الخطأ الناتج في مستوردات المحروقات والوقود. فقد كانت التغيرات فيه عند الفترة الثانية تفسر 2.55% من تنبؤ الخطأ الناتج في مستوردات المحروقات والوقود في الفترة الثانية ، ثم انخفضت الى 1.9% للفترة الخامسة ثم الى 1.57% للفترة العاشرة.

تحليل مكونات التباين للمستوردات من المحروقات والوقود

حسب الأغراض الاقتصادية

جدول رقم (15:4)

الفترة	S.E.	المستوردات من المحروقات والوقود حسب الأغراض الاقتصادية	الرقم القياسي العام لسعر وحدة المستوردات	دخل الفرد الحقيقي	سعر الصرف الحقيقي	
1	0.217688	100	0	0	0	
2	0.287701	93.10286	0.022593	2.548944	4.325603	6.89714
3	0.33478	91.61269	0.121649	3.028591	5.237071	8.387311
4	0.38539	92.57326	0.504936	2.404126	4.517676	7.426738
5	0.434047	92.13006	1.345281	1.898305	4.626359	7.869945
6	0.477188	90.52145	2.474702	1.582226	5.42162	9.478548
7	0.517599	88.95053	3.569705	1.431935	6.047831	11.04947
8	0.556296	87.59133	4.479066	1.41599	6.513613	12.40867
9	0.592032	86.31643	5.192429	1.472073	7.019063	13.68357
10	0.624158	85.16654	5.72376	1.574759	7.534943	14.83346

ونلاحظ بعد إعادة ترتيب المتغيرات في الجدول رقم (13) في الملحق (2) ، ان النتائج لم تختلف كثيرا أيضاً ، حيث بقي تأثير المتغيرات المستقلة بمجملها محدود وبقي متغير سعر الصرف الحقيقي يفسر الجزء الأكبر من تنبؤ الخطأ الناتج في المستوردات من المحروقات والوقود.

رابعاً: المستوردات من المواد الخام والبناء حسب الأغراض الاقتصادية

نلاحظ من خلال الجدول رقم (16:4) بأن المستوردات من المواد الخام والبناء حسب الأغراض الاقتصادية تتأثر بقوة بالتغيرات التي في المتغيرات المستقلة الأخرى ، حيث يظهر هذا من خلال التناقص الشديد في القوة التفسيرية لمتغير المواد الخام والبناء حسب الأغراض الاقتصادية لنفسه عبر الزمن ، والمصاحب له زيادة في تفسير التغيرات في المتغيرات المستقلة الأخرى من تنبؤ الخطأ الناتج في مستوردات المواد الخام والبناء حسب الأغراض الاقتصادية الظاهرة في العامود الأخير. فنلاحظ ان متغير مستوردات المواد الخام والبناء حسب الأغراض الاقتصادية يفسر نفسه في الفترة الأولى بنسبة

100% ، ثم تتناقص القوة التفسيرية له لتصل الى 82.48% في الفترة الثانية ، ثم الى 45.88% في الفترة الخامسة ، ثم الى 39.94% في الفترة العاشرة. وبالمقابل نجد ان التغيرات في كل من دخل الفرد الحقيقي وسعر الصرف الحقيقي والرقم القياسي العام لسعر وحدة المستوردات تفسر حوالي 17.52% من تنبؤ الخطأ الناتج في مستوردات المواد الخام والبناء حسب الأغراض الاقتصادية في الفترة الثانية ، ثم ترتفع القوة التفسيرية حتى تصل الى 54.12% في الفترة الخامسة والى 60.05% في الفترة العاشرة.

ونلاحظ انه كان لمتغير سعر الصرف الحقيقي التأثير الأعظم في متغير مستوردات المواد الخام والبناء حسب الأغراض الاقتصادية حيث كانت التغيرات لهذا المتغير تفسر 15.25% من تنبؤ الخطأ الناتج في متغير مستوردات المواد الخام والبناء حسب الأغراض الاقتصادية في الفترة الثانية ، ثم تزايدت النسبة الى 34.65% في الفترة الخامسة ، ثم انخفضت الى 31.8% في الفترة العاشرة الأمر الذي يشير الى تراجع تأثير هذا المتغير على المدى الطويل. يلي ذلك دخل الفرد الحقيقي الذي كانت التغيرات فيه ، في الفترة الثانية ، تفسر 0.23% من تنبؤ الخطأ الناتج في مستوردات المواد الخام والبناء حسب الأغراض الاقتصادية ، ثم ارتفعت الى 1.52% في الفترة الخامسة ، ثم الى 14.53% في الفترة العاشرة. كما يبين الجدول تأثير متغير الرقم القياسي العام لسعر وحدة المستوردات حيث كانت القوة التفسيرية تفسر 2.03% من تنبؤ الخطأ الناتج في مستوردات المواد الخام والبناء حسب الأغراض الاقتصادية في الفترة الثانية ، ثم ارتفعت الى 17.95% في الفترة الخامسة ، ثم انخفضت الى 13.72% في الفترة العاشرة مما يشير الى تراجع هذا التأثير على المدى الطويل.

تحليل مكونات التباين للمستوردات من المواد الخام والبناء

حسب الأغراض الاقتصادية

جدول رقم (16:4)

الفترة	S.E.	المستوردات من المواد الخام والبناء حسب الأغراض الاقتصادية	الرقم القياسي العام لسعر وحدة المستوردات	دخل الفرد الحقيقي	سعر الصرف الحقيقي	
1	0.113885	100	0	0	0	
2	0.137088	82.48357	2.033516	0.230207	15.25271	17.51643
3	0.178447	61.31224	11.67589	0.266794	26.74507	38.68775
4	0.213344	49.91979	16.56564	0.684496	32.83007	50.08021
5	0.238371	45.88085	17.95049	1.517974	34.65068	54.11914
6	0.255235	44.36783	17.54867	2.962441	35.12106	55.63217
7	0.267899	43.52216	16.6096	5.017549	34.85069	56.47784
8	0.278534	42.57113	15.58852	7.676058	34.16429	57.42887
9	0.288231	41.37666	14.61431	10.87685	33.13219	58.62335
10	0.297503	39.94371	13.71977	14.53243	31.80409	60.05629

وبعد القيام بإعادة ترتيب المتغيرات في الجدول رقم (14) التابع للملحق (2) ، تبين ان النتائج لم تختلف كثيرا، حيث بقي متغير سعر الصرف الحقيقي يفسر الجزء الأكبر من تنبؤ الخطأ الناتج في مستوردات المواد الخام والبناء حسب الأغراض الاقتصادية.

خامساً: المستوردات من السلع الرأسمالية حسب الأغراض الاقتصادية

ومن خلال الجدول رقم (17:4) تأثرت بشدة المستوردات من السلع الرأسمالية حسب الأغراض الاقتصادية بالتغيرات التي في المتغيرات المستقلة الأخرى بمجملها. فقد حدث تناقصاً شديداً في قوة تفسير متغير السلع الرأسمالية حسب الأغراض الاقتصادية لنفسه عبر الزمن. وقد حدثت زيادة مطردة في تفسير التغيرات في المتغيرات المستقلة الأخرى من تنبؤ الخطأ الناتج في مستوردات السلع الرأسمالية حسب الأغراض الاقتصادية الظاهرة في العامود الأخير. فنلاحظ ان متغير مستوردات السلع الرأسمالية حسب الأغراض الاقتصادية يفسر نفسه في الفترة الأولى بنسبة 100% ، ثم تتناقص القوة

التفسيرية له لتصل الى 68.54% في الفترة الثانية ، ثم الى 52.24% في الفترة الخامسة ، ثم الى 34.77% في الفترة العاشرة. وبالمقابل نجد ان التغيرات في كل من دخل الفرد الحقيقي وسعر الصرف الحقيقي والرقم القياسي العام لسعر وحدة المستوردات تفسر حوالي 31.45% من تنبؤ الخطأ الناتج في مستوردات السلع الرأسمالية حسب الأغراض الاقتصادية في الفترة الثانية الأمر الذي يشير الى قوة هذا التأثير في المدى القصير ، ثم ترتفع القوة التفسيرية حتى تصل الى 47.76% في الفترة الخامسة والى 65.23% في الفترة العاشرة.

ونلاحظ انه فسرت التغيرات لمتغير دخل الفرد الحقيقي 30.12% من تنبؤ الخطأ الناتج في متغير مستوردات السلع الرأسمالية حسب الأغراض الاقتصادية في الفترة الثانية ، ثم انخفضت النسبة الى 25.88% في الفترة الخامسة ، ثم ارتفعت الى 26.24% في الفترة العاشرة. وهذا يشير الى شدة تأثير دخل الفرد الحقيقي في المدى القصير على المستوردات من السلع الرأسمالية من بين بقية المتغيرات ثم تراجع هذا التأثير في المدى الطويل. يلي ذلك سعر الصرف الحقيقي الذي كانت التغيرات فيه ، في الفترة الثانية ، تفسر 0.242% من تنبؤ الخطأ الناتج في مستوردات السلع الرأسمالية حسب الأغراض الاقتصادية ، ثم ارتفعت الى 12.73% في الفترة الخامسة ، ثم الى 23.96% في الفترة العاشرة. ويلي ذلك تأثير متغير الرقم القياسي العام لسعر وحدة المستوردات حيث كانت القوة التفسيرية تفسر 1.08% من تنبؤ الخطأ الناتج في مستوردات السلع الرأسمالية حسب الأغراض الاقتصادية في الفترة الثانية ، ثم ارتفعت الى 9.14% في الفترة الخامسة ، ثم تزايدت الى 16.12% في الفترة الثامنة ثم تناقصت الى 15.02% في الفترة العاشرة.

تحليل مكونات التباين للمستوردات من السلع الرأسمالية

حسب الأغراض الاقتصادية

جدول رقم (17:4)

الفترة	S.E.	المستوردات من السلع الرأسمالية حسب الأغراض الاقتصادية	الرقم القياسي العام لسعر وحدة المستوردات	دخل الفرد الحقيقي	سعر الصرف الحقيقي	
1	0.153597	100	0	0	0	
2	0.230044	68.54598	1.086015	30.12528	0.242727	31.45402
3	0.25814	64.45717	0.93987	33.04652	1.556436	35.54283
4	0.277267	59.37704	3.747045	30.22831	6.647602	40.62296
5	0.299676	52.24161	9.144674	25.88525	12.72847	47.75839
6	0.322686	45.7491	13.49198	22.96628	17.79263	54.25089
7	0.341186	41.28718	15.64292	21.88351	21.18638	58.71281
8	0.354444	38.42224	16.12728	22.25829	23.1922	61.57777
9	0.364171	36.43592	15.72989	23.7765	24.05769	63.56408
10	0.372786	34.77223	15.02919	26.23983	23.95876	65.22778

بعد إعادة ترتيب المتغيرات في الجدول رقم (15) ، ملحق (2) ، تبين ان النتائج لم تختلف ، حيث بقي تأثير المتغيرات المستقلة بمجملها كما هو.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

1:5 النتائج

1 - بالرغم من وجود دليل واضح عبر الدول المختلفة يشير الى ان التحرر التجاري والانفتاح في السوق العالمي يرفعان معدلات النمو في الدخل والإنتاج ، وبالرغم من ان كثير من الدراسات المنفردة في الدول تشير ، في العقود الثلاثة الماضية ، الى ان النشاط التجاري يؤدي الى نموا أعلى في الناتج المحلي الإجمالي ، إلا ان هذا لم يحدث كثيرا في الأردن رغم دخوله في الاتفاقيات التجارية المختلفة ابتداء من العام 2000 ؛ فقد صاحب النمو المحدود ، منذ ذلك الوقت ، عجزاً تجارياً متنامياً كان سببا رئيسيا لاختفاء أثار النمو المتوقعة.

2 - يعتمد الاقتصاد الأردني الى حد كبير على استيراد أساسيات حاجاته ، وليس انتاج هذه الحاجات محلياً.

3 - كان نتيجة اختبار استقرارية السلاسل الزمنية الداخلة في هذه الدراسة هو استقرار ستة سلاسل زمنية على المستوى واستقرار الواحد وعشرين سلسلة زمنية المتبقية على الفرق الأول.

4 - أظهرت الدالة الأولى ان المستوردات الكلية تتأثر بقوة من التغيرات في المتغيرات المستقلة وان متغيري الرقم القياسي لوحدة سعر المستوردات والدخل الحقيقي للفرد لهما التأثير الأكبر على المستوردات الكلية بينما كان لمتغير سعر الصرف تأثيرا أقل.

5 - كذلك وجدت الدراسة ان المستوردات من المواد الغذائية حسب التصنيف الدولي تتأثر بقوة من متغير الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات للمواد الغذائية ويليه تأثير سعر الصرف الحقيقي. لكن كان لمتغير دخل الفرد الحقيقي تأثيرا ضئيلا على متغير المستوردات من المواد الغذائية.

6 - اما بالنسبة الى المستوردات من المشروبات والتبغ حسب التصنيف الدولي فقد كان تأثير المتغيرات متوسطاً ، وكان لمتغير الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات من المشروبات والتبغ التأثير الأكبر.

7 - أن تأثير المتغيرات المستقلة على المستوردات من المواد الخام حسب التصنيف الدولي كان محدودا حيث كان ايضاً لمتغير الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات من المواد الخام وسعر الصرف الحقيقي التأثيرين الغالبين.

8 - وجدت الدراسة ايضاً انه كان تأثير المتغيرات المستقلة في المستوردات من الوقود المعدني ومواد التشحيم حسب التصنيف الدولي متوسطاً. ولقد أتى هذا التأثير بشكل أكبر من قبل متغير الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات من الوقود المعدني ومواد التشحيم ويليه متغير دخل الفرد الحقيقي ثم متغير سعر الصرف الحقيقي.

9 -تأثرت المستوردات من الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية حسب التصنيف الدولي بشكل متوسط من المتغيرات المستقلة. وقد أتي التأثير الأقوى من قبل متغير الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات من الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية ، ولكنه تراجع قليلاً بعد الفترة السادسة ، ويليه دخل الفرد الحقيقي حيث ظهر هذا التأثير بعد الفترة الخامسة بشكل واضح. اما سعر الصرف فقد كان له تأثيراً ضئيلاً.

10 - لم تتأثر المستوردات من المواد الكيماوية حسب التصنيف الدولي إلا بشكل محدود من قبل التغيرات في المتغيرات المستقلة حيث كان التأثير ضئيل لمتغير الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات من المواد الكيماوية ، ومحدودة للمتغيرين دخل الفرد الحقيقي وسعر الصرف الحقيقي.

11 - وجدت الدراسة ايضا بأن المستوردات من البضاعة المصنوعة والمصنفة حسب المادة حسب التصنيف الدولي تتأثر بشكل قوي من التغيرات في المتغيرات المستقلة حيث كان للرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات من المواد المصنوعة المصنفة التأثير الأعظم. اما المتغيرين الآخرين فقد كان لهما تأثيرين ضئيلين.

12 - ان تأثيرات المتغيرات المستقلة التي في النموذج كانت قوية على المستوردات من الآلات ومعدات النقل. وقد كان التأثير الأكبر لمتغير الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات من الآلات ومعدات النقل ويليه متغير سعر الصرف الحقيقي ويليه متغير دخل الفرد الحقيقي الذي كان تأثيره ضئيلاً جداً.

13 - وبينت الدراسة ان المستوردات من المصنوعات المتنوعة حسب التصنيف الدولي تتأثر بشكل متوسط من قبل المتغيرات المستقلة. وقد كان لمتغير الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات التأثير الأكبر. ويليه متغير سعر الصرف الحقيقي. اما تأثير المتغير الآخير فقد كان ضئيلاً.

14 - كما بينت ايضاً الدراسة بأنه كان للمتغيرات المستقله تأثيرا قوياً على المستوردات من سلع الاستهلاك الجاري حسب الأغراض الاقتصادية. وكان لمتغير الرقم القياسي العام لسعر وحدة المستوردات التأثير الأكبر ، ويليه تأثير سعر الصرف الحقيقي. اما المتغير الآخير فقد كان تأثيره ضئيلاً.

15 - تبين من الدراسة ان لمتغير دخل الفرد الحقيقي التأثير الأكبر على متغير المستوردات من سلع الاستهلاك المعمر حسب الأغراض الاقتصادية ، ويليه الرقم القياسي العام لسعر وحدة المستوردات ، ثم متغير سعر الصرف الحقيقي.

16 - كان تأثير المتغيرات المستقلة على متغير المحروقات والوقود حسب الأغراض الاقتصادية تأثيراً محدوداً جداً. فقد كان التأثير الرئيسي لمتغير سعر الصرف الحقيقي ثم يليه الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات. اما متغير دخل الفرد الحقيقي فقد كان تأثيره ضئيلاً.

17 - تبين ايضا انه كان لمتغير سعر الصرف الحقيقي التأثير البالغ على المستوردات من المواد الخام والبناء حسب الأغراض الاقتصادية. ويلي ذلك تأثير دخل الفرد الحقيقي ثم تاثير

الرقم القياسي العام لسعر وحدة المستوردات. ويلاحظ قوة تأثير المتغيرات المستقلة بمجملها على المتغير التابع في هذه الدالة.

18 - تبين ايضا انه كانت تأثيرات المتغيرات المستقلة بمجملها على متغير المستوردات من السلع الرأسمالية حسب الأغراض الاقتصادية قوية ، حيث كان لمتغير دخل الفرد الحقيقي التأثير الأول ، ويلي ذلك تأثير سعر الصرف الحقيقي ثم تاثير الرقم القياسي العام لسعر وحدة المستوردات. ويلاحظ تقارب هذه التأثيرات من بعضها البعض على هذه المستوردات.

19 - وبشكل عام نلاحظ ان لمتغير الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات التأثير البالغ على المستوردات الأردنية. ويلي ذلك متغير سعر الصرف الحقيقي. ثم يأتي دخل الفرد الحقيقي وبتأثير محدود ، خاصة على سلع الاستهلاك الجاري وسلع المواد الغذائية والمشروبات والمحروقات والبضائع المصنوعة المصنفة والمتنوعة ومعدات النقل والمواد الخام والسبب في ذلك هو عدم وجود مرونة طلب دخلية لمثل هذه السلع ، الأمر الذي يأتي من مصدرين بالنسبة الى سلع الاستهلاك النهائي: تفضيلات المستهلك الأردني وانماط الاستهلاك لديه حيث يميل المستهلك الأردني الى انماط غير متغيره في الاستهلاك رغم تغير اسعارها ، ويأتي ايضا من ان معظم السلع التي يستهلكها المستهلك الأردني هي سلع مستوردة حيث يكون هذا سبباً في ميل المستهلك الى الاستهلاك المرتفع خوفا من انقطاع السلع من السوق. اما السلع الوسيطة فإن سبب عدم وجود مرونة الطلب الدخلية هو ارتفاع الحاجة لمثل هذه السلع وبسبب ان مصدرها أجنبي.

20 - كان تأثير المتغيرات المستقلة قوياً في المتغير التابع في سبعة دوال ومتوسطاً في خمسة منها وضعيفاً في البقية. وقد كان لمتغير الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات التأثير الأول في عشرة دوال ولمتغير سعر الصرف الحقيقي في ثلاثة دوال ولمتغير دخل الفرد الحقيقي في دالتين.

2:5 التوصيات

- بالإضافة الى الدخول في الاتفاقيات التجارية التي شهدها الأردن منذ بداية العقد الفائت ، يوصي الباحث بأهمية العمل على بناء قاعدة انتاجية قوية ومدروسة ، موجهه الى حاجات السوق المحلي ، وسوق التصدير حسب إحتياجات السوق الإقليمي بشكل مصاحب لهذا النشاط التجاري. فالاستفادة من النشاط التجاري يتم بوجود نموا متوازنا في الصادرات والمستوردات على حد سواء. ومن المعلوم بأن الإشارات الواضحة المتأتية من متغير الأسعار في السوق العالمية ، بالإضافة الى متغير سعر الصرف ، يسمحان بتخصيص الموارد للدولة. وهذا ، بالإضافة الى الاستفادة من الميزة النسبية بمفهومها الواسع يؤدي الى رفع الإنتاجية. وهذا ما نريده لرفع النمو والتنمية الحقيقية للأردن. فالإستثمار مع التجارة المنفتحة يقودان الى الإنخراط في البيئة التجارية العالمية واستيراد التكنولوجيا الحديثة التي ترفع مستوى الأداء ومستوى الإنتاجية.
- لا بد ان يصاحب الانفتاح التجاري بناء هذه القاعدة الانتاجية ، الأمر الذي يؤثر ايجابياً فـــي تنافسية المنتج الأردني ، حيث تلزمه آلية السوق في رفع اداؤة ، وفي رفع جودة منتجه ، كيما يتمكن من الدخول في السوق العالمي.
- عدم مزاحمة الحكومة المنتج الأردني من خلال رفع الأسعار (الطاقة والمياه) والضرائب : المباشرة وغير المباشرة ، والرسوم ؛ بل تسهيل مهمة المنتج الأردني في زيادة الإنتاج وزيادة الدخل والتنافس في السوق العالمي. أي العمل على مشاركة الحكومة للمنتج الأردني لرفع أداء آلية الإنتاج الأردني وذلك من اجل الوصول الى رؤية واضحة في النمو ، والتنمية ، وتخفيض مستوى الفقر ، وتقليل نسبة البطالة ، وزيادة القيمة المضافة للعناصر الإنتاجية.
- بناء على نتائج هذه الدراسة ، يوصي الباحث بالاستثمار في مشاريع المواد الغذائية ومشاريع توليد الطاقة وايجاد المياه (تحلية مياه البحر) والمشاريع التي تبنى على هبة الله لأراضي الدولة الأردنية (endowment) مثل الصناعات التي تبنى على مادة الفوسفات او البوتاس او الأراضي الزراعية في الأغوار. فبدلا من بيع المواد الخام الى السوق العالمي ، فإنه من الممكن الاستثمار في الصناعات التي تبنى على هذه المواد الأمر الذي يرفع من الدخل القومي والقيمة المضافة لعناصر الإنتاج.
- يوصي الباحث أيضا في ايجاد مصادر أخرى للاستيراد أكثر رخصاً بحيث تنخفض قيمة المستوردات الأردنية.
- برغم من ظهور تاثيراً أعلى لسعر الصرف الحقيقي في ثمانية من دوال الاستيراد الأردني إلا ان يوصي الباحث بعدم المساس بسعر الصرف الأردني والحيلولة دون انخفاضه بسبب الآثار السلبية المتعددة التي ذكرتها عدة دراسات عندما تم انخفاضه أثناء الأزمة الاقتصادية المحلية خلال العامين (1988-1989) ، (السمهوري ، 1994) ، (العلي ، 1997).

الملحق (1)

قائمة جداول الفصل الثالث

جدول رقم (1)

عرض للمستوردات والصادرات الأردنية والميزان التجاري

والناتج المحلي الإجمالي

السنوات	**المستوردات**	**الصادرات**	**الميزان التجاري**	**الناتج المحلي الإجمالي**	**نسبة المستوردات الى الناتج المحلي الإجمالي**
1980	715,977.00	171,500.00	(544,477.00)	1,164,800	61.47%
1981	1,047,505.00	242,600.00	(804,905.00)	1,448,700	72.31%
1982	1,142,493.00	264,500.00	(877,993.00)	1,649,900	69.25%
1983	1,103,310.00	210,600.00	(892,710.00)	1,786,600	61.75%
1984	1,071,340.00	290,700.00	(780,640.00)	1,909,700	56.10%
1985	1,074,445.00	310,900.00	(763,545.00)	1,970,500	54.53%
1986	850,199.00	256,000.00	(594,199.00)	2,240,500	37.95%
1987	915,555.00	315,700.00	(599,855.00)	2,286,700	40.04%
1988	1,022,469.00	381,500.00	(640,969.00)	2,349,500	43.52%
1989	1,230,010.00	673,600.00	(556,410.00)	2,425,400	50.71%
1990	1,725,828.00	706,100.00	(1,019,728.00)	2,760,900	62.51%
1991	1,710,463.00	770,700.00	(939,763.00)	2,958,000	57.82%
1992	2,214,002.00	829,300.00	(1,384,702.00)	3,611,600	61.30%
1993	2,453,625.00	864,700.00	(1,588,925.00)	3,885,200	63.15%
1994	2,362,583.00	995,200.00	(1,367,383.00)	4,359,200	54.20%
1995	2,590,250.00	1,241,100.00	(1,349,150.00)	4,714,700	54.94%
1996	3,043,556.00	1,288,200.00	(1,755,356.00)	4,912,200	61.96%
1997	2,908,085.00	1,301,400.00	(1,606,685.00)	5,137,400	56.61%
1998	2,714,374.00	1,277,900.00	(1,436,474.00)	5,609,900	48.39%
1999	2,635,207.00	1,298,800.00	(1,336,407.00)	5,778,200	45.61%

2000	3,259,404.00	1,346,600.00	(1,912,804.00)	5,998,500	54.34%
2001	3,453,729.00	1,626,700.00	(1,827,029.00)	6,363,700	54.27%
2002	3,599,160.00	1,963,900.00	(1,635,260.00)	6,794,000	52.98%
2003	4,072,008.00	2,184,900.00	(1,887,108.00)	7,228,700	56.33%
2004	5,799,241.00	2,753,000.00	(3,046,241.00)	8,090,700	71.68%
2005	7,442,864.00	3,049,700.00	(4,393,164.00)	8,925,400	83.39%
2006	8,187,725.00	3,689,900.00	(4,497,825.00)	10,675,400	76.70%
2007	9,722,194.00	4,063,600.00	(5,658,594.00)	12,131,200	80.14%
2008	12,060,895.00	5,633,000.00	(6,427,895.00)	15,593,400	77.35%
2009	10,107,696.00	4,526,300.00	(5,581,396.00)	16,912,200	59.77%
2010	11,050,126.00	4,990,100.00	(6,060,026.00)	18,762,000	58.90%
2011	13,440,215.00	5,684,500.00	(7,755,715.00)	20,476,500	65.64%
2012	14,733,749.00	5,599,472.00	(9,134,277.00)	21,965,520	67.08%

المصدر: قاعدة بيانات البنك المركزي الإلكترونية على عنوان /www.cbj.gov.jo/arabic

جدول رقم (2)

نسبة عجز الميزان التجاري الى الناتج المحلي الإجمالي

نسبة تغطية الصادرات الى المستوردات

السنة	المستوردات	الصادرات	الميزان التجاري	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة العجز الى الناتج	نسبة تغطية الصادرات الى المستوردات
1980	715,977.00	171,500.00	-544,477.00	1,164,800	-46.74%	23.95%
1981	1,047,505.00	242,600.00	-804,905.00	1,448,700	-55.56%	23.16%
1982	1,142,493.00	264,500.00	-877,993.00	1,649,900	-53.21%	23.15%
1983	1,103,310.00	210,600.00	-892,710.00	1,786,600	-49.97%	19.09%
1984	1,071,340.00	290,700.00	-780,640.00	1,909,700	-40.88%	27.13%
1985	1,074,445.00	310,900.00	-763,545.00	1,970,500	-38.75%	28.94%
1986	850,199.00	256,000.00	-594,199.00	2,240,500	-26.52%	30.11%
1987	915,555.00	315,700.00	-599,855.00	2,286,700	-26.23%	34.48%

37.31%	-27.28%	2,349,500	-640,969.00	381,500.00	1,022,469.00	**1988**
54.76%	-22.94%	2,425,400	-556,410.00	673,600.00	1,230,010.00	**1989**
40.91%	-36.93%	2,760,900	(1,019,728)	706,100	1,725,828	**1990**
45.06%	-31.77%	2,958,000	(939,763)	770,700	1,710,463	**1991**
37.46%	-38.34%	3,611,600	(1,384,702)	829,300	2,214,002	**1992**
35.24%	-40.90%	3,885,200	(1,588,925)	864,700	2,453,625	**1993**
42.12%	-31.37%	4,359,200	(1,367,383)	995,200	2,362,583	**1994**
47.91%	-28.62%	4,714,800	(1,349,150)	1,241,100	2,590,250	**1995**
42.33%	-35.73%	4,912,200	(1,755,356)	1,288,200	3,043,556	**1996**
44.75%	-31.27%	5,137,600	(1,606,685)	1,301,400	2,908,085	**1997**
47.08%	-25.61%	5,609,800	(1,436,474)	1,277,900	2,714,374	**1998**
49.29%	-23.13%	5,778,000	(1,336,407)	1,298,800	2,635,207	**1999**
41.31%	-31.89%	5,998,600	(1,912,804)	1,346,600	3,259,404	**2000**
47.10%	-28.71%	6,363,700	(1,827,029)	1,626,700	3,453,729	**2001**
54.57%	-24.07%	6,794,000	(1,635,260)	1,963,900	3,599,160	**2002**
53.66%	-26.11%	7,228,800	(1,887,108)	2,184,900	4,072,008	**2003**
47.47%	-37.65%	8,090,700	(3,046,241)	2,753,000	5,799,241	**2004**
40.97%	-49.22%	8,925,400	(4,393,164)	3,049,700	7,442,864	**2005**
45.07%	-42.13%	10,675,369	(4,497,825)	3,689,900	8,187,725	**2006**
41.80%	-46.64%	12,131,423	(5,658,594)	4,063,600	9,722,194	**2007**
46.70%	-41.22%	15,593,411	(6,427,895)	5,633,000	12,060,895	**2008**
44.78%	-33.00%	16,912,209	(5,581,396)	4,526,300	10,107,696	**2009**
45.16%	-32.30%	18,762,020	(6,060,026)	4,990,100	11,050,126	**2010**
42.29%	-37.88%	20,476,590	(7,755,715)	5,684,500	13,440,215	**2011**
38.00%	-41.58%	21,965,520	(9,134,277)	5,599,472	14,733,749	**2012**

المصدر: إعداد الباحث بناء على قاعدة بيانات البنك المركزي الإلكترونية على عنوان www.cbj.gov.jo/arabic/

جدول رقم (3)

بيانات سعر الصرف الإسمي والحقيقي (مع الدولار الأمريكي) ودخل الفرد الحقيقي والمستوردات الكلية والرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات

المستوردات الكلية	سعر صرف الشراء الاسمي e	الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات	المستوردات الكلية بالألف	السنوات	المستوردات الكلية الحقيقية بالألف	سعر الصرف الحقيقي e(p/p*)	الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات	دخل الفرد الحقيقي	Ln Real Imports	Ln Real perCapita	Ln Real exchange Rate	Ln T. Import Index Unit Price
715977000	3.3456	86.5	715977	**1980**	8277.19	**2.48139**	86.5	1.26202	9.02126	7.14047	**0.908819**	4.46014
1047505000	3.0166	105.3	1047505	**1981**	9947.82	**2.188184**	105.3	1.42398	9.20511	7.26121	**0.783072**	4.65681
1142493000	2.8289	107	1142493	**1982**	10677.50	**2.070393**	107	1.46708	9.27589	7.29103	**0.727739**	4.67283
1103310000	2.7465	97.8	1103310	**1983**	11281.29	**2.04918**	97.8	1.38122	9.33090	7.23072	**0.71744**	4.58292
1071340000	2.5940	102.7	1071340	**1984**	10431.74	**1.923077**	102.7	1.38673	9.25261	7.23470	**0.653926**	4.63181
1074445000	2.5259	100	1074445	**1985**	10744.45	**1.862197**	100	1.29870	9.28214	7.16912	**0.621757**	4.60517
850199000	2.8450	75.3	850199	**1986**	11290.82	**2.061856**	75.3	1.31889	9.33175	7.18455	**0.723606**	4.32148
915555000	2.9455	78.2	915555	**1987**	11707.86	**2.053388**	78.2	1.29907	9.36802	7.16941	**0.719491**	4.35927
1022469000	2.6539	82.7	1022469	**1988**	12363.59	**1.901141**	82.7	1.26885	9.42251	7.14586	**0.642454**	4.41522
1230010000	1.7328	120	1230010	**1989**	10250.08	**1.481481**	120	1.09055	9.23504	6.99444	**0.393043**	4.78749
1725828000	1.5020	161.5	1725828	**1990**	10686.24	**1.416431**	161.5	0.98596	9.27671	6.89361	**0.34814**	5.08451
1710463000	1.4658	161.9	1710463	**1991**	10564.94	**1.432665**	161.9	0.93875	9.26530	6.84455	**0.359536**	5.08698
2214002000	1.4689	152.9	2214002	**1992**	14480.07	**1.449275**	152.9	1.03208	9.58053	6.93933	**0.371064**	5.02978
2453625000	1.4411	155.4	2453625	**1993**	15789.09	**1.424501**	155.4	1.03959	9.66707	6.94659	**0.353822**	5.04600

2362583000	1.4290	151.1	2362583	**1994**	15635.89	**1.426534**	151.1	1.05283	9.65732	6.95924	**0.355247**	5.01794
2590250000	1.4248	113.2	2590250	**1995**	22882.07	**1.41844**	113.2	1.08530	10.03811	6.98961	**0.349557**	4.72916
3043556000	1.4085	123.5	3043556	**1996**	24644.18	**1.449275**	123.5	1.07787	10.11230	6.98274	**0.371064**	4.81624
2908085000	1.4085	120.8	2908085	**1997**	24073.55	**1.457726**	120.8	1.08311	10.08887	6.98759	**0.376878**	4.79414
2714374000	1.4085	119.8	2714374	**1998**	22657.55	**1.47929**	119.8	1.08750	10.02825	6.99163	**0.391562**	4.78582
2635207000	1.4085	116.9	2635207	**1999**	22542.40	**1.457726**	116.9	1.09709	10.02315	7.00041	**0.376878**	4.76132
3259404000	1.4085	119.7	3259404	**2000**	27229.77	**1.420455**	119.7	1.11565	10.21207	7.01719	**0.350977**	4.78499
3453729000	1.4085	122.5	3453729	**2001**	28193.71	**1.404494**	122.5	1.14588	10.24685	7.04393	**0.339677**	4.80811
3599160000	1.4085	124.8	3599160	**2002**	28839.42	**1.408451**	124.8	1.18364	10.26950	7.07635	**0.34249**	4.82671
4072008000	1.4085	138	4072008	**2003**	29507.30	**1.40056**	138	1.20176	10.29239	7.09154	**0.336872**	4.92725
5799241000	1.4080	160.1	5799241	**2004**	36222.62	**1.408451**	160.1	1.27546	10.49744	7.15106	**0.34249**	5.07580
7442864000	1.4085	177.1	7442864	**2005**	42026.34	**1.410437**	177.1	1.34836	10.64605	7.20665	**0.3439**	5.17671
8187725000	1.4085	193.8	8187725	**2006**	42248.32	**1.453488**	193.8	1.42445	10.65132	7.26154	**0.373966**	5.26683
9722194000	1.4085	220.1	9722194	**2007**	44171.71	**1.488095**	220.1	1.50778	10.69584	7.31839	**0.397497**	5.39408
12060895000	1.4080	265.2	12060895	**2008**	45478.49	**1.650165**	265.2	1.58176	10.72499	7.36629	**0.500875**	5.58048
10107696000	1.4080	233.4	10107696	**2009**	43306.32	**1.642036**	233.4	1.63211	10.67605	7.39763	**0.495937**	5.45275
11050126000	1.4080	289.7	11050126	**2010**	38143.34	**1.697793**	289.7	1.63347	10.54911	7.39846	**0.529329**	5.66885
13440215000	1.4080	355.1	13440215	**2011**	37849.10	**1.718213**	355.1	1.63930	10.54136	7.40203	**0.541285**	5.87240
14733749000	1.4080	360.2	14733749	**2012**	40904.36	**1.763668**	360.2	1.64610	10.61899	7.40616	**0.567396**	5.88666

المصدر : إعداد الباحث بناء على قاعدة بيانات البنك المركزي الإلكترونية على عنوان /www.cbj.gov.jo/arabic

الملحق (2)

قائمة جداول الفصل الرابع

جدول رقم (1)

تحليل مكونات التباين للمستوردات الكلية بعد إعادة الترتيب

الفترة	S.E.	المستوردات الكلية	الرقم القياسي العام لسعر وحدة المستوردات	دخل الفرد الحقيقي	سعر الصرف الحقيقي	
1	0.107004	100	0	0	0	
2	0.138729	92.77819	0.079095	6.936514	0.206201	7.22181
3	0.160148	87.25466	2.502856	9.801239	0.441245	12.74534
4	0.178103	79.18817	7.873628	9.951408	2.986791	20.81183
5	0.195492	70.53479	14.02272	8.523615	6.918873	29.46521
6	0.211835	63.09753	18.70614	7.34745	10.84887	36.90246
7	0.226694	57.09992	21.54718	7.229719	14.12318	42.90008
8	0.240263	52.12597	22.97547	8.155977	16.74258	47.87403
9	0.252892	47.82035	23.48648	9.835906	18.85727	52.17966
10	0.264837	44.01165	23.41883	11.98628	20.58324	55.98835

جدول رقم (2)

تحليل مكونات التباين للمستوردات من المواد الغذائية

حسب التصنيف الدولي بعد إعادة الترتيب

الفترة	S.E.	المستوردات من المواد الغذائية حسب التصنيف الدولي	الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات للمواد الغذائية	دخل الفرد الحقيقي	سعر الصرف الحقيقي	
1	0.135006	100	0	0	0	
2	0.152597	92.45586	5.187983	1.389626	0.966532	7.544141
3	0.17107	75.00799	19.02753	2.511508	3.452967	24.99201
4	0.192576	59.43548	29.75441	3.241792	7.568312	40.56451
5	0.209979	50.20273	35.12264	4.153128	10.5215	49.79727
6	0.221004	45.60191	37.13247	5.288939	11.97668	54.39809
7	0.227645	43.19985	37.69262	6.528669	12.57886	56.80015
8	0.232081	41.64426	37.73903	7.746466	12.87024	58.35574
9	0.235567	40.42632	37.59369	8.870001	13.10999	59.57368
10	0.238612	39.40747	37.33208	9.870895	13.38956	60.59254

جدول رقم (3)

تحليل مكونات التباين للمستوردات من المشروبات والتبغ

حسب التصنيف الدولي بعد إعادة الترتيب

الفترة	S.E.	المستوردات من المشروبات والتبغ حسب التصنيف الدولي	الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات للمشروبات والتبغ	دخل الفرد الحقيقي	سعر الصرف الحقيقي	
1	0.171138	100	0	0	0	
2	0.253291	96.14231	1.991917	0.027944	1.837827	3.857688
3	0.307734	84.35632	8.208821	0.040001	7.39486	15.64368
4	0.349433	72.0498	16.18928	0.229783	11.53114	27.9502
5	0.378046	64.8423	22.05098	0.435541	12.67118	35.1577
6	0.394425	62.35307	24.62998	0.508932	12.50801	37.64692
7	0.403504	62.346	24.99119	0.500236	12.16257	37.654
8	0.409153	62.99649	24.60537	0.487516	11.91063	37.00352
9	0.412752	63.48934	24.23385	0.486372	11.79044	36.51066
10	0.414893	63.6966	24.02456	0.486481	11.79236	36.3034

جدول رقم (4)

تحليل مكونات التباين للمستوردات من المواد الخام

حسب التصنيف الدولي بعد إعادة الترتيب

الفترة	S.E.	المستوردات من المواد الخام حسب التصنيف الدولي	الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات لمواد الخام	دخل الفرد الحقيقي	سعر الصرف الحقيقي	
1	0.134427	100	0	0	0	
2	0.162862	89.34506	5.512611	0.357173	4.785159	10.65494
3	0.171454	80.99909	9.139168	2.159068	7.702675	19.00091
4	0.174185	80.01334	9.365661	3.157659	7.463338	19.98666
5	0.176698	79.20221	9.353	3.100744	8.344046	20.79779
6	0.178422	77.74357	9.980951	3.160491	9.114985	22.25643
7	0.179205	77.3362	10.25469	3.252342	9.156766	22.6638
8	0.17966	77.40133	10.21847	3.240711	9.13949	22.59867
9	0.179939	77.3148	10.20714	3.261121	9.216941	22.6852
10	0.180053	77.21993	10.21335	3.317138	9.249582	22.78007

جدول رقم (5)

تحليل مكونات التباين للمستوردات من الوقود المعدني ومواد التشحيم

حسب التصنيف الدولي بعد إعادة الترتيب

الفترة	S.E.	المستوردات من الوقود المعدني ومواد التشحيم حسب التصنيف الدولي	الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات للوقود المعدني ومواد التشحيم	دخل الفرد الحقيقي	سعر الصرف الحقيقي	
1	0.122759	100	0	0	0	
2	0.15936	95.84989	0.041396	3.772853	0.335864	4.150113
3	0.177285	83.28943	5.139112	8.227971	3.343486	16.71057
4	0.191703	72.68552	11.33158	7.463242	8.519659	27.31448
5	0.199391	68.76212	13.09215	7.659549	10.48618	31.23788
6	0.203289	67.54947	13.01565	9.01258	10.4223	32.45053
7	0.204946	66.89813	13.09643	9.721101	10.28434	33.10187
8	0.206385	65.99154	13.74208	9.972986	10.2934	34.00847
9	0.208601	64.59689	14.65284	10.23154	10.51874	35.40312
10	0.210819	63.26381	15.20879	10.76509	10.76231	36.73619

جدول رقم (6)

تحليل مكونات التباين للمستوردات من الزيوت والشحوم

حسب التصنيف الدولي بعد إعادة الترتيب

الفترة	S.E.	المستوردات من الزيوت والشحوم حسب التصنيف الدولي	الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات للزيوت والشحوم	دخل الفرد الحقيقي	سعر الصرف الحقيقي	
1	0.29115	100	0	0	0	
2	0.316468	94.81654	4.834836	0.0000123	0.348611	5.183459
3	0.3409	81.82564	17.34281	0.042446	0.789104	18.17436
4	0.36345	73.17404	25.89705	0.037641	0.89126	26.82595
5	0.382378	69.57554	29.18979	0.232173	1.002489	30.42445
6	0.395682	68.57324	29.08127	1.092056	1.253441	31.42677
7	0.406224	67.74523	27.76142	2.845852	1.647494	32.25477
8	0.416493	66.14409	26.47654	5.29724	2.082129	33.85591
9	0.42693	63.9471	25.63043	8.005867	2.416603	36.0529
10	0.436872	61.65764	25.18499	10.5798	2.577582	38.34237

جدول رقم (7)

تحليل مكونات التباين للمستوردات من المواد الكيماوية

حسب التصنيف الدولي بعد إعادة الترتيب

الفترة	S.E.	المستوردات من المواد الكيماوية حسب التصنيف الدولي	الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات المواد الكيماوية	دخل الفرد الحقيقي	سعر الصرف الحقيقي	
1	0.211504	100	0	0	0	
2	0.280454	96.83549	0.673688	1.129111	1.361715	3.164514
3	0.295867	95.42557	0.636997	1.568028	2.369409	4.574434
4	0.297284	94.89226	0.866563	1.585234	2.655945	5.107742
5	0.300271	93.20235	1.509404	2.599868	2.688378	6.79765
6	0.305749	90.32962	2.229929	4.797823	2.642629	9.670381
7	0.311992	87.05173	2.839766	7.547069	2.561435	12.94827
8	0.318163	83.85426	3.317401	10.365	2.463334	16.14574
9	0.324163	80.85697	3.690923	13.05312	2.39899	19.14303
10	0.330111	78.03091	3.986989	15.54896	2.433144	21.96909

جدول رقم (8)

تحليل مكونات التباين للمستوردات من البضائع المصنوعة المصنفة

حسب التصنيف الدولي بعد إعادة الترتيب

الفترة	S.E.	المستوردات من البضائع المصنوعة المصنفة حسب التصنيف الدولي	الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات البضائع المصنوعة المصنفة	دخل الفرد الحقيقي	سعر الصرف الحقيقي	
1	0.213477	100	0	0	0	
2	0.270361	87.56246	7.152373	3.991114	1.294057	12.43754
3	0.301528	75.50953	18.88621	4.439926	1.164332	24.49047
4	0.338961	61.20532	33.14132	3.845216	1.808153	38.79469
5	0.380921	49.46018	43.72751	3.331261	3.481043	50.53981
6	0.414744	42.51204	49.49452	3.215262	4.778179	57.48796
7	0.437249	38.73961	52.32183	3.420557	5.518004	61.26039
8	0.451201	36.61015	53.63553	3.806151	5.948171	63.38985
9	0.460018	35.30128	54.17618	4.274361	6.248186	64.69873
10	0.465979	34.42443	54.30415	4.77252	6.498893	65.57556

جدول رقم (9)

تحليل مكونات التباين للمستوردات من الآلات ومعدات النقل

حسب التصنيف الدولي بعد إعادة الترتيب

الفترة	S.E.	المستوردات من الآلات ومعدات النقل حسب التصنيف الدولي	الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات الآلات ومعدات النقل	دخل الفرد الحقيقي	سعر الصرف الحقيقي	
1	0.220306	100	0	0	0	
2	0.293163	92.85367	4.812948	0.24466	2.088717	7.146325
3	0.322679	85.03296	12.93947	0.301896	1.725671	14.96704
4	0.346499	74.85976	21.16561	0.450269	3.524361	25.14024
5	0.367752	66.52961	25.50502	0.757108	7.20826	33.47039
6	0.382859	61.38289	26.89993	1.177041	10.54014	38.61711
7	0.392178	58.50542	27.06942	1.579802	12.84536	41.49458
8	0.397845	56.86001	26.90647	1.871329	14.36218	43.13998
9	0.401522	55.83482	26.70722	2.032808	15.42515	44.16518
10	0.4041	55.13404	26.53797	2.094334	16.23367	44.86597

جدول رقم (10)

تحليل مكونات التباين للمستوردات من المصنوعات المتنوعة

حسب التصنيف الدولي بعد إعادة الترتيب

الفترة	S.E.	المستوردات من المصنوعات المتنوعة حسب التصنيف الدولي	الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات المصنوعات المتنوعة	دخل الفرد الحقيقي	سعر الصرف الحقيقي	
1	0.232632	100	0	0	0	
2	0.249185	88.21237	1.862626	0.244206	9.680802	11.78763
3	0.256098	84.24297	4.575586	0.629774	10.55167	15.75703
4	0.262173	81.78281	6.92368	0.74867	10.54483	18.21718
5	0.273241	75.29452	12.08653	0.729636	11.88932	24.70549
6	0.277991	72.74387	13.94843	0.724061	12.58364	27.25613
7	0.280999	71.37553	15.32357	0.737938	12.56297	28.62448
8	0.282261	70.75479	15.98969	0.769291	12.48623	29.24521
9	0.283642	70.06903	16.72434	0.790315	12.41632	29.93098
10	0.284993	69.42316	17.32754	0.82849	12.42081	30.57684

جدول رقم (11)

تحليل مكونات التباين للمستوردات من سلع الاستهلاك الجاري

حسب الأغراض الاقتصادية بعد إعادة الترتيب

الفترة	S.E.	المستوردات من سلع الاستهلاك الجاري حسب الأغراض الاقتصادية	الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات المصنوعات المتنوعة	دخل الفرد الحقيقي	سعر الصرف الحقيقي	
1	0.090587	100	0	0	0	
2	0.127833	91.34504	2.070699	2.849114	3.735147	8.65496
3	0.151084	81.03918	7.940038	8.315244	2.705541	18.96082
4	0.172102	66.96354	15.63975	13.82485	3.571867	33.03647
5	0.190185	56.73719	21.33486	16.26684	5.661116	43.26282
6	0.203327	51.03077	24.73387	16.49537	7.739989	48.96923
7	0.212584	47.96602	26.55388	15.80844	9.671653	52.03397
8	0.219561	46.06307	27.41617	14.9508	11.56996	53.93693
9	0.225257	44.58063	27.68836	14.2049	13.52611	55.41937
10	0.230141	43.25809	27.56304	13.65718	15.52169	56.74191

جدول رقم (12)

تحليل مكونات التباين للمستوردات من سلع الاستهلاك المعمر

حسب الأغراض الاقتصادية بعد إعادة الترتيب

الفترة	S.E.	المستوردات من سلع الاستهلاك المعمر حسب الأغراض الاقتصادية	الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات المصنوعات المتنوعة	دخل الفرد الحقيقي	سعر الصرف الحقيقي	
1	0.25488	100	0	0	0	
2	0.399528	79.72575	8.958931	2.005362	9.309953	20.27425
3	0.476652	71.05503	12.206	6.465305	10.27367	28.94498
4	0.515165	67.59004	11.28716	11.75684	9.365959	32.40996
5	0.539185	65.53815	10.31577	15.59573	8.550349	34.46185
6	0.555407	64.29585	10.01859	17.45428	8.231276	35.70415
7	0.565981	63.64358	10.04338	17.98114	8.331899	36.35642
8	0.572905	63.26537	10.12214	17.88027	8.732216	36.73463
9	0.577828	62.9268	10.14664	17.60332	9.323245	37.07321
10	0.581791	62.51509	10.09278	17.39016	10.00197	37.48491

جدول رقم (13)

تحليل مكونات التباين للمستوردات من المحروقات والوقود

حسب الأغراض الاقتصادية بعد إعادة الترتيب

الفترة	S.E.	المستوردات من المحروقات والوقود حسب الأغراض الاقتصادية	الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات المصنوعات المتنوعة	دخل الفرد الحقيقي	سعر الصرف الحقيقي	
1	0.217688	100	0	0	0	
2	0.287701	93.10286	0.022593	6.471695	0.402852	6.89714
3	0.33478	91.61269	0.121649	7.763264	0.502397	8.38731
4	0.38539	92.57326	0.504936	6.40251	0.519292	7.426738
5	0.434047	92.13006	1.345281	5.516479	1.008185	7.869945
6	0.477188	90.52145	2.474702	5.055677	1.948169	9.478548
7	0.517599	88.95053	3.569705	4.562854	2.916911	11.04947
8	0.556296	87.59133	4.479066	4.090506	3.839097	12.40867
9	0.592032	86.31643	5.192429	3.72179	4.769346	13.68357
10	0.624158	85.16654	5.72376	3.435887	5.673814	14.83346

جدول رقم (14)

تحليل مكونات التباين للمستوردات من المواد الخام والبناء

حسب الأغراض الاقتصادية بعد إعادة الترتيب

الفترة	S.E.	المستوردات من المواد الخام والبناء حسب الأغراض الاقتصادية	الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات المصنوعات المتنوعة	دخل الفرد الحقيقي	سعر الصرف الحقيقي	
1	0.113885	100	0	0	0	
2	0.137088	82.48357	2.033516	1.907841	13.57507	17.51643
3	0.178447	61.31224	11.67589	3.775522	23.23635	38.68776
4	0.213344	49.91979	16.56564	3.879346	29.63522	50.08021
5	0.238371	45.88085	17.95049	3.322701	32.84595	54.11914
6	0.255235	44.36783	17.54867	2.910466	35.17303	55.63217
7	0.267899	43.52216	16.6096	2.950336	36.9179	56.47784
8	0.278534	42.57113	15.58852	3.544219	38.29613	57.42887
9	0.288231	41.37666	14.61431	4.73712	39.27192	58.62335
10	0.297503	39.94371	13.71977	6.563366	39.77316	60.0563

جدول رقم (15)

تحليل مكونات التباين للمستوردات من السلع الرأسمالية

حسب الأغراض الاقتصادية بعد إعادة الترتيب

الفترة	S.E.	المستوردات من السلع الرأسمالية حسب الأغراض الاقتصادية	الرقم القياسي لسعر وحدة المستوردات المصنوعات المتنوعة	دخل الفرد الحقيقي	سعر الصرف الحقيقي	
1	0.153597	100	0	0	0	
2	0.230044	68.54598	1.086015	24.79235	5.575652	31.45402
3	0.25814	64.45717	0.93987	29.89748	4.705484	35.54283
4	0.277267	59.37704	3.747045	30.98939	5.886523	40.62296
5	0.299676	52.24161	9.144674	28.13124	10.48248	47.75839
6	0.322686	45.7491	13.49198	24.6656	16.09332	54.2509
7	0.341186	41.28718	15.64292	22.09145	20.97845	58.71282
8	0.354444	38.42224	16.12728	20.53472	24.91577	61.57777
9	0.364171	36.43592	15.72989	19.91499	27.9192	63.56408
10	0.372786	34.77223	15.02919	20.24993	29.94866	65.22778

قائمة المراجع

قائمة المراجع العربية

1 -بربور ، مشهور ، 2008 ، **العوامل المؤثرة في انتقال أثر أسعار صرف العملات الأجنبية على مؤشر الأسعار في الأردن (1985 – 2006)** ، أطروحة دكتوراه ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، عمان ، الأردن.

2 -البنك المركزي الأردني ، قاعدة بيانات البنك المركزي الإلكترونية على عنوان **/www.cbj.gov.jo/arabic** ، نشرات خاصة ، عمان ، الأردن.

3 -خياط ، محمد نجيب ، 2000 ، تقدير دالة الطلب على مستوردات المملكة العربية السعودية (1969 – 1997) ، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة** ، م 14 ، ع 2 ، ص ص 3 – 34 ، جدة ، المملكة العربية السعودية.

4 -دائرة الاحصاءات العامة ، قاعدة بيانات دائرة الاحصاءات العامة الإلكترونية على عنوان **www.dos.gov.jo/dos_home_a/main/index.htm** ، عمان ، الأردن.

5 -السمهوري ، وليد ، 1994 ، **أثر التغير في سعر صرف الدينار على الميزان التجاري الأردني** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن.

6 -شراطي ، نسيمة ، 2011 ، **أثر السياسة النقدية على نشاط سوق الأوراق المالية ، دراسة سوق عمان المالي للأوراق المالية للفترة 1978- 2009** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة مؤتة ، الكرك ، الأردن.

7 -الطراونة ، سعيد ، 2008 ، الصادرات والمستوردات ، محددات كل منها ، وتأثرها على الناتج المحلي الإجمالي في الأردن : تحليل التكامل المشترك ونموذج متجه تصحيح الخطأ VECM ، **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات** ، سلسلة العلوم الإنسانية والإجتماعية المجلد الثالث والعشرون العدد الثاني ، ، جامعة مؤتة ، مؤتة ، الأردن.

8 -طلافحة ، حسين ، 1989 ، الميزان التجاري الأردني ، **مجلة ابحاث اليرموك** ، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، المجلد 5 العدد 2 ، جامعة اليرموك ، اربد ، الأردن.

9 -العبدلي ، عابد ، 2007 ، محددات الطلب على مستوردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ ، **مجلة مركز صالح كامل للإقتصاد الإسلامي ،** جامعة الأزهر ، العدد (32) ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، المملكة العربية السعودية.

10 - العلي ، عادل ، 1997 ، **أثر سعر صرف الدينار الأردني على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الأردن** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، عمان ، الأردن.

11 - عوض ، طالب ، 1995 ، **التجارة الدولية ،** عمان : معهد الدراسات المصرفية ، عمان ، الأردن.

قائمة المراجع الأجنبية

1- Al – Abdelrazag, Bashier (1997), **Does Devaluation Improve Jordan's Trade Balance (1969 – 1993),** Abhath Al – Yarmouk Vol 13 No.1 (B) Irbid, Jordan.

2- Al-Hazaimeh, Adeeb, Al-Hyari, Khalil, Al-Nsour, Marwan, (2011), Determinants of Aggregate Imports in Jordan: Empirical Evidence (1976-2008), **Journal of Economic Development, Management, IT Finance and Marketing** Vol.3, No.1, pp 18-38.

3- Anaman, K.A., S. Buffong, (2001), Analysis of the Determinants of Aggregate Import Demand in Brunei Darussalam from 1964 to 1997, **Asian Economic Journal,** 15, pp. 61-70.

4- Cave R.E. and R.W. Jones (1994), **World Trade and Payments: An Introduction,** Boston, Little Brown and Co.

5- Damodar, N., Gujarati, (2004) Basic **Econometrics, Forth Edition**, The McGraw-Hill Companies.

6- Dornbusch R. (1992), The Case for Table Liberization in Developing Countries, **Journal of Economic Perspectives,** Vol: 6, No: 1, pp. 69-85.

7- Frank, W., Agbola, Maylene, Y., Damoense, (2005),Time-series Estimation of Import Demand Functions for Pulses in India**, Journal of Economic studies,** Vol.32, No.2, pp 146-157.

8- Harrod R., and D.C.Hague, (1963), **International Trade Theory in a Developing World,** New York, St Martin's Press inc.

9- Imimole, Benedict, Enoma, Anthony, (2010), Demand for Imports in a Flexible Rate Regime Economy. A Study of the Nigerian Economy (1986-2008), **ULRICH'S Periodicals Directory,** Vol. 2 No. 8.

10- International Monetary Fund on website **www.imf.org** .

11- Krugman, Paul, Obstfeld, Maurice, Melitz, Marc, (2009) **International Economics: Theory and Policy,** Ninth Edition, Addison – Wesley.

12- M. Khan, K. Ross, (1975), Cyclical and Secular Income Elastisities of the Demand of Imports, **Review of Economics and Statistics,** 57, pp. 357 – 61.

13- Murray T., and P.J.Ginman, (1976), An Empirical Examination of the Traditional Aggregate Import Demand Model, **The Review of Economics and Statistics** LVIII, (1), pp 75-80.

14- Neena, Malhotra, Meena, (2011), India's Import Demand Functions**, Journal of International Economics,** Vol.2 Issue 1.

15- Paresh, Narayan, Russel, Smyth, (2005), The Determinants of Aggregate Import Deman In Brunei Darussalam: An Empirical Assessment Using A Co integration and Error Correction Approach**, The Singapore Economic Review** Vol. 50, No. 2 pp. 197-210, World Scientific Publishing Company.

16- Schumacher, Richard, (2012), Adam Smith's theory of absolute advantage and th use of doxography in the history of economics, **Erasmus Journal for Philosophy and Economics,** Vol.5, Issue 2, pp. 54-80.

17- Wei, Chen, Mary, A., Marchant, Andrew, Mohammad, (2012), China's Soybean Product Imports: an analysis of price effects using a production system approach, **China Agriculture Economic Review** Vol.4, No.4, pp 499-513.

18- Xiaoling, Hu, Hua, Ping, Charlene Xie, Xiaoju, Hu, (2008), Globalization and China's Iron and Steel Industry – ModellingChina's Demandfor Steel Importation, **Journal of Chinese Economic and Foreign Trade Studies,** Vol.1, No.1, pp 62-74.

FACTORS EFFECT IMPORTS IN JORDAN: 1980 – 2012

By:

Nader Nabil Saadeh

Supervisor:

Dr. Saeed Mahmoud Al-Trawneh, Prof.

ABSTRACT

Imports in Jordan make up a high proportion of GDP, and this reflects the heavy reliance of the Jordanian society on imports. This lead of increased imports without a corresponding increase in exports could worsen the balance of trade deficit, which leads to negative economic impact. Therefore, to reduce this deficit it is critical to decision-makers, to solve this problem either by increasing exports or reducing imports.

So this study aims to analyze the development of the Jordanian imports and to estimate the Jordanian Import functions according to economic objectives, according to the international classification, and according to the geographical distribution during the period (1980-2012).

Given the importance of imports in determining the level of foreign trade and economic growth, in addition to its effect on the balance of payments and the balance of trade deficit, the assessment and analysis of imports will lead to determine its behavior and thus help the decision-maker to take the appropriate policies to reduce the problem of the deficit in the trade balance.

In the third chapter, the study aimed to analyze the development of imports. Whereas in the forth chapter, it estimated the demand functions by applying the Variance Decomposition method which is one of the Vector Auto regression (VAR) model, which analyzes the relationship between the variables in the short term , which in turn is leading this study to describe the behavior of imports . Main determinants of imports were used in constant prices, which are: real per capita income, index of unit price of imports and the real exchange rate of Jordan against the U.S. dollar during the period (1980 - 2012), drawing on the available data for these variables in the Central Bank of Jordan and the Department of Statistics.

The outcome of the study showed that the total imports of Jordan were strongly influenced by changes in the independent variables. And also showed that the general index of unit price of imports and real per capita income had the greatest influence on the total imports. While the impact of real exchange rate was limited. According to the remaining functions, the study found that the effect of index unit price of imports according to their categories, followed by real exchange rate was higher, then at last comes the real per capita income which had limited impact; especially on consumer goods of final commodities, current consumption, food, fuel and manufactured goods. The reason for this, is that the income elasticity demand for such goods is inelastic due to Jordanian consumer preferences, which tend to be constant in consumption despite of the change of their prices. In addition to that, most of the goods consumed are imported goods which tend to a high tendency of consumption due to fear of discontinuity of goods in the market.

In light of the findings, the study recommends the need to build a strong production base oriented to the needs of the local market, according to their needs, and the export market according to their needs. So the benefit of commercial activity exists in a balanced growth of exports and imports. The study also recommends investing in projects of food, power generation projects, water finding (desalination) and projects that build on factor endowment, such as industries that build on the phosphate or potash or agricultural land in the Jordan Valley. So instead of selling raw materials to the world market, it is possible to invest in industries that are based on these materials, which raises the national income and value-added elements of production.